٢٥ يناير

اختبارات.. صراعات.. تطورات



حوارات وآراء:

أحمد زايد، أمينة شفيق، تهاني الجبالي، حسن نافعة،
خليل كلفت، زكريا عبد العزيز، سلامة أحمد سلامة،
عادل السيوي، عبد الحفيظ طايل، فاروق الباز،
ماجدة قنديل، مجدي أحمد علي،
محمد بدوي، هشام قاسم

الأسماء بالترتيب الأبجدي

٢٥ يناير

اختبارات.. صراعات.. تطورات

إعداد: سمر إبراهيم



دار الياس العصرية للطباعة والنشر

١ شارع كنيسة الروم الكاثوليك، الظاهر. القاهرة. ج.م.ع.
ت: ٢٥٩٣٩٥٤٤ – ٢٥٩٠٣٧٥٦ (٢٠٢)
فاكس: ٢٥٨٨٠٠٩١ (٢٠٢)
www.eliaspublishing.com

العنوان: ٢٥ يناير اختبارات.. صراعات.. تطورات
إعداد : سمر إبراهيم
١٤٤ ص؛ ١٤ سم × ٢٠ سم

رقم الإيداع: ١٤١١٩/ ٢٠١١
تدمك: ٦ – ٤٠٤ – ٣٠٤ – ٩٧٧ – ٩٧٨
ديوي: ٩٦٢,٠٨

الطباعة: دار الياس العصرية للطباعة والنشر

مقدمة

تمر مصر الآن بأهم وأصعب فترة في تاريخها، الفترة الانتقالية التالية لثورة 25 يناير، تلك الثورة التي التف حولها الشعب المصري، مطالبًا بإصرار وبوضوح بحقوقه كمواطن: التغيير، الحرية، الكرامة، العدالة الاجتماعية.

ومع سقوط النظام، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد، بدأ الخلاف بين كافة القوى السياسية التي شاركت في الثورة، وبين كل القوى القديمة كالحزب الوطني، والمستفيدين من الحكم القديم.

فكيف ستدار تلك المرحلة الانتقالية؟ وما أولوياتها؟ وكيف يمكن أن تتحقق الشعارات التي رفعتها الثورة؟ أسئلة كثيرة ومتنوعة طرحت حول مفهوم الدولة ومؤسساتها، وكانت إجاباتها متعددة، تبعًا لطبيعة التيارات السياسية في المجتمع ورؤيتها. الجميع طرح إجابات وخطط لكيفية إدارة المرحلة الانتقالية، ورغم الاختلاف الكبير بينها إلا أنها جميعًا وجهات نظر تحتاج إلى دراسة وتمحيص.

نحن الآن في مرحلة ضبابية، لا نستطيع أن نرى ماذا سيحدث في المستقبل، وفي الوقت نفسه تعاني كافة المجالات الحياتية

من إشكاليات تحتاج لحلول سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى، كالانفلات الأمني، وانهيار التعليم، وتدهور الصحة، وغيرها.

ومن هنا رأت الدار أهمية نشر كتاب به حوارات لمجموعة من مثقفي مصر، شاركوا في ثورة 25 يناير، ولهم آراء سياسية واضحة في فترة ما قبل ثورة 25 يناير.

طُرحت عليهم أسئلة بعينها، تنقسم إلى قسمين، القسم الأول يخص الرؤية العامة للمرحلة الانتقالية: ما السيناريوهات المتوقعة للسنوات الخمس القادمة من حيث: علاقة الشعب بالنظام، دور القوى السياسية في المرحلة القادمة، وكيف يمكن أن تساهم في تجاوز تلك المرحلة الانتقالية، وما دور مؤسسات المجتمع المدني وكافة جماعات الضغط في تلك المرحلة؟

القسم الثاني يتعلق برؤية المتحدث في مجال تخصصه، وطبيعة المشكلات التي تواجه هذا المجال، وطرق التغلب عليها.

الناشر

اقتصاد

ماجدة قنديل

مديرة البحوث بالمركز المصري للدراسات المصرية

نحو استراتيجية اقتصادية

في الفترة السابقة على ثورة 25 يناير 2011، كانت علامات التعافي قد بدأت في الظهور على الاقتصاد المصري من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، حيث ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.7 % في العام المالي 2009/2008 إلى 5.1 % في العام المالي 2010/2009. وسجل معدل نمو بلغ 5.6 % في المتوسط خلال الأربعين يوم الأولى من العام المالي 2011/2010، مدفوعًا بصفة رئيسية بالأداء القوي في القطاعات التالية: السياحة (التي شهدت نموًا قدره 15 %)، والتشييد والبناء (12.6 %)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (10 %)، والصناعة التحويلية (6 %).

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، فقد كانت مصر، ولا تزال إلى الآن تعاني من ظروف اجتماعية قاسية، تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع 21.6 % من السكان، ويمثل نقص التعليم السبب الرئيسي وراء انخفاض الدخل وارتفاع معدل البطالة. كما اتسع

التفاوت في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، وبين المناطق الريفية والحضرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على المجموعات محدودة الدخل.

الآثار الاقتصادية والتحديات المستقبلية

مع ثورة 25 يناير أصاب الجميع، شعور بالتفاؤل، والأمل في وضع قواعد أساسية للإدارة من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي. ولكننا فوجئنا بحالة من عدم الاستقرار، والاضطراب انعكست بوضوح على عجلة الإنتاج وحركة الاستثمار.

وبالفعل فقد أثر تعطل النشاط الاقتصادي وضعف الأوضاع الأمنية واستمرار حالة عدم اليقين تأثيرًا شديدًا على النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من العام 2011، وأدى إلى توقع خفض ملموس بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي خلال الفترة المتبقية من عام 2011، حيث من المرجح أن يتم إرجاء تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وخطط الاستثمار الأجنبي. غير أن النمو الاقتصادي قد يعود إلى مستواه خلال العام المالي القادم مع عودة الاستقرار.

كما ظهرت آثار سلبية أخرى مثل انخفاض الطلب المحلي (أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي). وتحديدًا، تأثر الاستهلاك الخاص والاستثمار سلبًا نتيجة تعطل النشاط الاقتصادي بصورة مؤقتة واستمرار حالة عدم اليقين، وقد يستمر هذا التأثير السلبي حتى عودة الاستقرار.

ومن المتوقع أن يعاود معدل التضخم الارتفاع مرة أخرى خلال عام 2011 نظرًا لاحتمال نقص المعروض وانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الرئيسية بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة.

ومن المتوقع أن يشهد القطاع الخارجي لمصر تدهورًا خلال عام 2011 على أن يبدأ في التحسن مرة أخرى خلال عام 2012. كما أنه ثمة خسائر كبيرة في الإيرادات بالعملة الأجنبية، وهو ما يرجع بصورة رئيسية لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع التدفقات الرأسمالية الخارجة.

وتتسم أجندة الحكومة لمحاولة التغلب على المشاكل التي تواجهها بالعفوية وعدم التخطيط، والاعتماد فقط على التصريحات دون وضع آليات لتلك التصريحات، فليس هناك إعلان واضح لسياسات متبعة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وكمثال على ذلك، فرغم التصريحات الدائمة من رئيس الحكومة ووزير المالية على أن دعائم الاقتصاد المصري تقوم على القطاع الخاص، وأنه يسعى لتوفير كل سبل الدعم لنشاط القطاع الخاص وغيرها من التصريحات، إلا أنها لن تستكمل إلى الآن بسياسات واضحة لتفعيل نشاط القطاع الخاص الذي تأثر سلبيّا في أعقاب الثورة.

السياسة المالية العامة

ومن ناحية السياسة المالية العامة، فقد أدت المخاوف بشأن عدم العدالة والضغوط المتزايدة التي تتعرض لها المجموعات محدودة الدخل إلى اتباع سياسات مالية توسعية، وذلك للتخفيف

من الآثار المترتبة على الاضطرابات الأخيرة وحالة عدم اليقين التي سادت مصر في أعقابها. ومن ثم، فمن المتوقع أن يزيد العجز الكلي في الموازنة العامة خلال العام المالي الحالي، وذلك للتخفيف من الآثار المترتبة على الاضطرابات الأخيرة وحالة عدم اليقين التي سادت مصر في أعقابها. ومن المتوقع أن يزيد العجز الكلي في الموازنة العامة لما يقرب من 10 % في الناتج المحلي وكان مستهدفًا عند 6.9 % فقط من قبل.

وفي استجابة من جانب الحكومة للاحتجاجات الفئوية، قامت بزيادة الأجور ومعاشات التقاعد بنسبة 15 % بدءًا من شهر إبريل 2011، بالإضافة إلى إصدار قرار بتثبيت العاملين في جهات حكومية فورًا في حالة انقضاء ثلاث سنوات أو أكثر على تعيينهم.

وفضلا عن ذلك، قد يتجاوز حجم الإنفاق على الدعم ما تم رصده مسبقًا في الموازنة العامة نظرًا لزيادة بنود الإنفاق وارتفاع الأسعار العالمية. حيث قُدر حجم الإنفاق على دعم المواد البترولية وحدها في العام المالي 2010/2009 بنحو 66.5 مليار جنيه أو ما يمثل 5.5 % من الناتج المحلي الإجمالي و 18.11 % من إجمالي الإنفاق، في حين بلغ ما تم رصده لها في الموازنة المالية لعامي 2011/2010 و2012/2011 نحو 82.1 و95.5 مليار جنيه على التوالي.

ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في بنود الإنفاق الحكومي الرئيسية (الدعم والأجور والمرتبات ومدفوعات الفوائد)، والتي تمثل 75 % من إجمالي الإنفاق خلال عام 2012/2011 في الموازنة

القادمة نتيجة التدابير والالتزامات التي قطعتها الحكومة في الآونة الأخيرة. كما قد تتأثر أيضًا إيرادات الضرائب بصورة سلبية (التي تمثل أكثر من 60 % من الإيرادات الحكومية) نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي بفعل الأوضاع غير المستقرة وحالة عدم اليقين.

ومن شأن الارتفاع الكبير في الإنفاق على كل من الدعم والأجور والمرتبات والتعويضات عن الخسائر، مع انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة التباطؤ الاقتصادي، أن يؤدي إلى زيادة العجز بنسبة 25 % خلال عام 2011/2010 مقارنة بالمتوقع في الموازنة العامة.

رؤية مستقبلية للاقتصاد

أوضحت ثورة 25 يناير أهمية أن يقترن التحرير الاقتصادي بالإصلاح في مجال الحكومة، والعمل على تحقيق النمو الشامل الذي تستفيد من ثماره جموع الشعب.

فمصر كانت تتجه بصورة سريعة منذ بداية التسعينيات نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبينما كانت لهذه الاستراتيجية نتائج إيجابية من حيث ارتفاع النمو الاقتصادي إلا أن غياب الإطار التنظيمي وعدم سلامة المؤسسات قد أديا إلى زيادة الفساد والحيلولة دون وصول المكاسب الاقتصادية إلى جميع شرائح المجتمع.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تتوقف الآفاق الاقتصادية لمصر خلال عامي 2011 و2012 على وتيرة تنفيذ الإصلاحات الرامية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أولويات الاقتصاد الكلي

يجب أن تتضمن الأهداف الأساسية للاقتصاد تخفيف حدة الفقر وتحسين المستويات المعيشية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تركز الإصلاحات الاقتصادية على تحقيق معدل مرتفع ومستمر من النمو الاقتصادي، ومعالجة المشاكل الاجتماعية المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدهور جودة خدمات التعليم والصحة مع توزيع الثروة والمكاسب بصورة أكثر عدالة.

ويعد ضبط أوضاع المالية العامة ضروريًا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمصر. حيث أدى إهدار الموارد الحكومية بصورة كبيرة، نتيجة ضعف توجيه الدعم إلى مستحقيه وتنامي سلوك السعي لتحقيق الكسب الريعي، إلى إعاقة جهود الإصلاح، ونتج عنه ارتفاع العجز بصورة دائمة وزيادة نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي. وقبل ثورة 25 يناير، كانت وزارة المالية تسعى إلى تخفيض العجز بصورة تدريجية بغية خفض نسبة العجز المالي الكلي من 8.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2010/2009 إلى 3.5 %، ومن ثم خفض نسبة الدين العام من 76.7 % في العام المالي 2010/2009 إلى 60 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015. ولكن بعد التطورات الأخيرة أصبح غير واضح ما إذا كان يمكن تنفيذ هذا الهدف في الواقع من عدمه.

وسوف تكون هناك حاجة إلى زيادة الإنفاق خلال العام المالي 2012/2011 لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الأجور بفعل التدابير التي اتخذت لمواجهة تزايد

الاحتجاجات الفئوية . ولذلك، فإن تحقيق الاستدامة المالية يستلزم استئناف خطط ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل القريب بغية خفض العجز المالي، والحد من المخاوف بشأن ارتفاع الدين العام وعدم استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين.

ومن الضروري الالتزام بتدابير ضبط أوضاع المالية العامة لتحقيق نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص. كما أن تنامي العجز المالي، الذي يتم تمويله غالبًا من خلال الاقتراض المحلي، يزيد من تكلفة الائتمان ويقلل الموارد التي يمكن إتاحتها للقطاع الخاص حيث تتجنب البنوك مخاطر الإقراض للقطاع الخاص. ويستلزم ضبط أوضاع المالية العامة تحديد أولويات الإنفاق الحكومي وتعبئة المزيد من الإيرادات.

فضلا عن ذلك، يجب أن تقوم الحكومة بترشيد الإنفاق الترفي وتطبيق إصلاحات مؤسسية وإدارية للكيانات الحكومية، وذلك بغية توفير الموارد اللازمة للحد من المخاوف المرتبطة بعدم العدالة، مثل المبالغة في رواتب بعض المسؤولين الحكوميين مما ساهم في تدهور المؤشرات المالية في كثير من الكيانات العامة.

وفي الأجل المتوسط، يجب أن تشمل الإصلاحات نظام دعم أسعار الغذاء والوقود. فالنظام الحالي ينطوي على إهدار كبير للموارد الحكومية نظرًا لأنه غير جيد الاستهداف، حيث يقوم بدعم الاستهلاك الترفي لمجموعات مرتفعة الدخل. وفي هذا السياق، يجب أن يقتصر دعم الأسعار – أو أي بديل يتضمن

تحويلات نقدية أو عينية - على المجموعات محدودة الدخل، شريطة توجيه ما يتم توفيره لتمويل إنفاق إضافي للحكومة على التعليم والصحة ودعم الإنتاج والبنية التحتية.

وبالنسبة للإيرادات، ثمة حاجة لتعبئة إيرادات إضافية من خلال توسعة الوعاء الضريبي وزيادة الامتثال ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي. ويمكن تعبئة ضرائب إضافية في الأجل القصير من خلال مراجعة عقود التصدير القائمة، وخاصة تلك المرتبطة بالغاز، والتي قد تمثل إيرادات مضافة تقدر بمليارات الدولارات. كما أن تحليل بدائل إصلاح النظام الضريبي، بما في ذلك اختيار ضريبة موحدة أو تصاعدية، وتطبيق صيغة معدلة وعادلة من الضريبة العقارية، قد يفيد الجدل الحالي حول الاختيارات العملية لتعبئة الإيرادات مع مراعاة سجل مصر في تحصيل الإيرادات والتجارب الدولية والآثار السلبية المتوقعة بالنسبة للنشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يجب ربط الحوافز الضريبية ودعم الإنتاج بالأولويات الاقتصادية من حيث النمو الاقتصادي والتشغيل وإيرادات الصادرات. من المتوقع أن يشهد باقي العام ارتفاع الضغوط التضخمية الناتجة عن انخفاض الجنية المصري بالإضافة إلى تقلب الأسعار الدولية، لذا يجب أن تركز أولويات السياسة النقدية من الآن فصاعدًا على استهداف التضخم لزيادة التنافسية والحد من التوقعات التضخمية. كما لا بد من وضع سياسة نقدية حذرة، بما في ذلك سياسة سعر الصرف، بغية الحد من تكلفة الواردات والتخفيف من مخاطر صدمات العرض على الاقتصاد. كما ينبغي أن تهدف اللوائح التنظيمية إلى

إزالة التشوهات التي يعاني منها التسويق والتوزيع، وإلى فرض رقابة على المغالاة في الأسعار والممارسات الاحتكارية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد الأولويات بغية توفير الائتمان للقطاع الخاص، وخاصة في المجالات التي يمكن أن توفر مزيدًا من فرص العمل وتنشيط القطاع الخاص، من خلال منح حوافز للقطاع المالي لتقديم الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن ناحية الإصلاح الهيكلي، لابد من التعامل مع المشكلات التي يعاني منها سوق العمل لأجل سد الفجوة بين العرض والطلب من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب والعمل على المواءمة بين المؤهلات والوظائف المتاحة. وفي هذا الصدد، تمثل القواعد والقوانين التي تعمل على زيادة المرونة في سوق العمل، وبالتالي تحفيز خلق الوظائف في القطاع الخاص الرسمي، أهمية شديدة لتحقيق هذه الأهداف.

ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دورا هامًا في المرحلة القادمة، بعمل قنوات اتصال مع المؤسسات الحكومية المركزية، وذلك عن طريق تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الإدارة اللامركزية لتكون مسؤولة عن منطقة بعينها، أو تخصص ما، مثل أعمال الأمن والنظافة والنظام، بالإضافة إلى ما يمكن أن توفره المؤسسة المدنية من أنواع التدريب للشباب العاطل بأجور رمزية لتأهيلهم للتوظيف فيما بعد في القطاع الخاص، وبالتالي يقتصر دور الحكومة فقط على المراقبة وتحفيز ومتابعة نتائج العمل، فتتقلص المسئوليات تباعًا من ميزانية الحكومة، وتحول

هذه التخصصات تدريجيًا إلى مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يستهدف رفع مستوى هذه الخدمات وتقليل العبء المالي على الموازنة العامة للدولة.

ملاحظات ختامية

كان من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الثورة في 25 يناير 2011 عدم العدالة الاجتماعية، وعدم كفاية التنمية البشرية، بالإضافة إلى نقص الإصلاح السياسي. ورغم أن الاقتصاد المصري قطع شوطًا واسعًا من حيث التحرير والنمو الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، إلا أن جهود الإصلاح اصطدمت بتحدي الركود السياسي والفساد، مما حرم القاعدة العريضة من المجتمع المصري من جني ثمار النمو الاقتصادي. لذلك ينبغي من الآن أن تركز الأولويات على تحسين الأمن والمضي قدمًا في تنفيذ الإصلاحات لإرساء قواعد الحكومة الرشيدة، وسيادة القانون والمؤسسات الكفؤة التي تدعم الأسس القوية للاقتصاد المصري.

كما يجب أن تركز الأولويات الاقتصادية على توفير مزيد من فرص العمل ودعم النشاط الإنتاجي الذي يساعد المجموعات محدودة الدخل على عدم الاعتماد بصفة مستمرة على الدعم، فضلا عن الاستفادة من المهارات لتوليد الدخل وزيادته بما يتماشى مع الإنتاجية.

كذلك، يتعين أن تتضمن الإصلاحات الاجتماعية في الأجل القصير ترشيد الإنفاق الحكومي بما في ذلك إصلاح نظام الدعم

لأجل الاستعاضة عنه ببديل فعال في الأجل المتوسط يتسم باستهداف أفضل لمستحقي الدعم، ويضع حدّا للموارد المهدرة، ويضمن تحقيق العدالة بصورة أفضل.

وبالتوازي، يجب أن تتضمن الإصلاحات تطوير النظام الضريبي لتعبئة مزيد من الإيرادات من خلال توسعة الوعاء الضريبي، وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب وتحسين الامتثال.

كما أن العدالة الاجتماعية تستلزم خلق فرص عمل لزيادة استفادة الجميع من ثمار النمو الاقتصادي، وزيادة الأجور بما يتماشى مع زيادة الإنتاجية بغية تحقيق مستويات معيشية أفضل.

ولزيادة الطلب على العمالة ينبغي مساندة الحكومة للقطاع الخاص بما في ذلك منح حوافز ضريبية للمشروعات التي تخلق فرص العمل، وتوفير الائتمان بتكلفة مخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب وزيادة الكفاءة لسد الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

كما يجب أن يراعي إصلاح نظام الأجور التفاوت بين القطاعات وفقًا للمؤشرات الاقتصادية للنمو والقيمة المضافة، وذلك لتحقيق الاتساق بين الأجور والإنتاجية.

وينبغي كذلك تعديل القواعد واللوائح التنظيمية التي تعوق عملية التوظيف في القطاع الخاص الرسمي، وذلك بغية الحد من الاختناقات الهيكلية وزيادة الحوافز للتحول إلى القطاع الرسمي. وبالنسبة لجانب العرض في سوق العمل، ثمة حاجة إلى مراجعة

شاملة لنظام التعليم والمجالات والمناهج التي يتم تدريسها؛ لزيادة العائد على التعليم، وتوفير مزيد من الفرص للخريجين وفقًا لاحتياجات الاقتصاد.

وخلاصة الأمر، فإن جهود الإصلاح السياسي، شريطة اقترانها باستراتيجية إصلاح اقتصادي واضحة، من شأنها أن تؤدي إلى جذب الاستثمارات، وتحسين الحوكمة، والالتزام بالشفافية، وسيادة القانون، ومكافحة البيروقراطية والفساد، وزيادة ثقة المستثمرين، وضمان تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالاستمرارية والعدالة بهدف زيادة رفاهة الأعداد المتزايدة من السكان في مصر.

فاروق الباز
مدير مركز أبحاث الفضاء بجامعة بوسطن

تأمين مستقبل مصر بإنشاء ممر التنمية

أثبتت مقارنة مساحة الأرض الزراعية والمباني في وادي النيل والدلتا أن مصر تخسر 30000 فدان من أجود الأراضي الخصبة سنويّا تحت مبانٍ جديدة. ويعني استمرار ذلك اختفاء كل أراضي النيل والدلتا في 183 عام. لا يمكن تفادي هذا الخطر الرهيب إلا إذا أفسحنا مجالات المعيشة الكريمة خارج وادي النيل والدلتا.

يحتاج التفكير في مستقبل مصر إلى بعد النظر فلا يمكن أن يتغير الوضع الحالي بين عشية وضحاها. المهم أن يكون هناك مخطط يشتمل على تحريك الشعور بالمواطنة في عقل وقلب كل مصري ومصرية. ينمو ذلك عندما يؤمن السواد الأعظم من الناس بأن قادتهم يعملون للصالح العام أولا وأخيرًا. يؤهل هذا الشعور أن يقوم كل فرد بدور فعال في مخطط الإنماء. هكذا يتم إنماء الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

إذن يلزمنا إعداد مشروع يفهم مقصده كل الناس له مخطط زمني محدد نعلم بدايته ونهايته، ويستطيع كل فرد أن يرى فيه مكانًا

أو خيرًا إما له شخصيًا أو لأبنائه أو للآخرين. يجب أن يؤهل هذا المخطط الاستخدام الأمثل لعقول الناس وسواعدهم وقدراتهم لكي يؤمن الجميع به، ويشعر كل فرد أن له دورًا هامًا في إنجاحه.

بناء على ذلك فإن إجابتي على السؤال تنبع من كوني جيولوجي جاب أراضي مصر ونجوعها وصحاريها، يعلم بالممارسة أحوال معيشة الناس في المدن الكبيرة والصغيرة والقرى والواحات. كذلك أعلم الوضع الماضي والحالي بالمدارس والجامعات والمعاهد وما وصلنا إليه، وما يمكننا أن نصل إليه إذا ما تحسن وضعنا المعيشي وانفتحت آفاق التقدم والرقي.

إذًا لن نحدِّث مصر ونؤمن مستقبل أهلها إلا إذا تحسنت أوضاعنا بالنسبة إلى المقومات الثلاثة السابقة. لذلك فإني اقترح أن الحل الأمثل هو البدء في مشروع ممر التنمية في شريط من صحراء مصر الغربية يمتد من ساحل البحر المتوسط شمالاً حتى بحيرة ناصر في الجنوب، وعلى مسافة تتراوح بين 10 و80 كيلومتر غرب وادي النيل. يفتح هذا الممر آفاقًا جديدة للامتداد العمراني والزراعي والصناعي والتجاري والسياحي حول مسافة شاسعة.

لقد أُختير هذا الجزء من الصحراء الغربية بُناءً على خبرة في تضاريس مصر وإمكاناتها التنموية. ويتكون الشريط المتاخم لوادي النيل من هضبة مستوية بميل بسيط من الجنوب إلى الشمال بموازاة النيل. ولا تقطع المنطقة أودية تهددها السيول كما هو الحال في شرق النيل. كذلك تتواجد مساحات شاسعة

من الأراضي التي يسهُل استصلاحها لإنتاج الغذاء بالإضافة إلى احتمالات تواجد المياه الجوفية. هذا الشريط بالذات تقل فيه الرمال ولا تتقاطع معه خطوط الكثبان الرملية. وكما هو الحال في باقي الصحراء الغربية تشتد أشعة الشمس والرياح مما يسمح باستخدام هذه المصادر للطاقة المتجددة في المستقبل.

دعائم الممر

بناءً على ما تقدم يتضمن مقترح ممر التعمير إنشاء ما يلي:

طريق رئيسي يعتبر المحور الأساسي للسير السريع بالمواصفات العالمية يبدأ من غرب الإسكندرية، ويستمر حتى حدود مصر الجنوبية بطول 1200 كيلومتر تقريبًا.

اثنى عشر محورًا من الطرق العرضية التي تربط الطريق الرئيسي بمراكز التجمع السكاني على طول 800 كيلومتر تقريبًا.

شريط سكة حديد للنقل السريع بموازاة الطريق الرئيسي.

أنبوب ماء من بحيرة ناصر جنوبًا وحتى نهاية الممر على ساحل البحر المتوسط.

خط كهرباء يُؤمِّن توفير الطاقة في مراحل المشروع الأولية.

الممر الرئيسي

يمثل الطريق العالمي من الشمال إلى الجنوب العنصر الأساسي لممر التعمير. يبدأ الطريق على ساحل البحر المتوسط في موقع يتم اختياره بين الإسكندرية والعلمين، ويؤهل إنشاء ميناء عالمي

جديد يُضاهي الموانئ العالمية الكبرى في المستقبل. يُؤخَذ في الاعتبار الحاجة إلى توفير استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في التعامل السهل السريع مع الصادرات والواردات والبضائع المؤقتة. ويُعيد مثل هذا الموقع المكانة المرموقة للإسكندرية بين الموانئ العالمية.

يتكون الطريق الرئيسي من ثمانية ممرات على الأقل، اثنين لسيارات النقل واثنين للسيارات الخاصة ذهابًا وإيابًا. كما يلزم أن يُمهد الطريق وفق المواصفات العالمية التي تسمح بالسير الآمن السريع دون توقف إلا في حالات الطوارئ ومحطات الاستراحة والوقود ومراكز تحصيل رسوم السير. وربما يستدعي تأمين صلاحية الطريق إنشاء مؤسسة خاصة تقوم بتحصيل الرسوم اللازمة لهذا الغرض على مشارف المحاور العرضية.

المحاور العرضية

يشتمل المقترح على اثنى عشر محورًا عرضيّا يربط كل منها الطريق الرئيسي بموقع من مواقع التكدس السكاني في الدلتا وبموازاة وادي النيل. تسمح هذه الطرق بالامتداد العمراني غربًا في هذه المواقع رويدًا رويدًا، وتضيف بُعدًا جغرافيّا لعدد من المحافظات التي تعاني من الاختناق في الوقت الحالي. ويجب ألا يُسمح إطلاقًا بالنمو العشوائي في تلك المناطق بل يجب أن يسبق التخطيط والتنظيم والخدمات للنمو الحضري لها، وتسمح هذه الطرق العرضية بالتنقل بين المحافظات بسرعة ويُسر، كما تؤمن

النقل السريع بينها وبين العالم الخارجي. وعلى سبيل المثال، تشمل المحاور العرضية المقترحة ما يلي:

محور الإسكندرية: يمتد هذا الفرع من الطريق الرئيسي غربًا ليصل إلى مدينة الإسكندرية وميناثها ومطارها الدولي. ويمكن أن يستمر المحور شرقًا حتى طريق الدلتا الساحلي إلى رشيد ثم دمياط. وبذلك يربط هذا الفرع الطريق الرئيسي للممر بشمال الدلتا بأكملها.

محور الدلتا: لربط الطريق الرئيسي بمنتصف منطقة الدلتا ربما في مدينة طنطا. مثل هذا المحور يتطلب المحافظة على الأراضي الزراعية في مساره، وربما يتطلب كباري جديدة على فرع رشيد وقنوات الري والصرف. الجزء الغربي من هذا الطريق يُرصف على صحراء قاحلة وقابلة للاستصلاح، وتمثل بعدًا جغرافيًا جديدًا لمحافظة الغربية أكثر محافظات الدلتا اختناقًا على الإطلاق.

محور القاهرة: يؤهل هذا المحور ربط الطريق الرئيسي بطريق مصر – إسكندرية الصحراوي ثم بأكبر تجمع سكاني في قارة أفريقيا بأكملها، ألا وهي محافظة القاهرة. ويمكن لهذا الفرع أن يستمر شرقًا إلى المعادي ومنها إلى طريق السويس كي يربط الميناء الجديد بميناء السويس. ويؤهل ذلك نقل البضائع بريًا من البحر المتوسط غرب الإسكندرية إلى البحر الأحمر عبر خليج السويس، كمجال إضافي للنقل البحري عبر قناة السويس.

محور الفيوم: يؤهل هذا المحور تنمية الصحراء في شمال وغرب منخفض الفيوم، ومنطقة غرب الفيوم بالذات يمكن تنميتها صناعيًا لإبعاد الصناعات مثل صناعة الأسمنت عن المواقع السكنية لتحسين البيئة فيها.

محور البحرية: يؤهل هذا الفرع وصل الطريق الرئيسي بالواحات البحرية في اتجاه جنوب غرب الجيزة، وبذلك يؤهل الفرع الوصل بين واحات الوادي الجديد الشمالية والطريق الرئيسي. ويسمح الفرع بالتوسع في السياحة في منخفض البحرية، وكذلك استخدام ثرواتها المعدنية وخاصة رواسب الحديد.

محور المنيا: فتح هذا المحور آفاقًا جديدة للنماء غرب وادي النيل في منطقة تكتظ بالسكان وتحتاج إلى التوسع في العمران لا سيما نظرًا لوجود جامعة بها. هذا بالإضافة إلى الحاجة لعدد من المدارس ومعاهد التدريب.

محور أسيوط: إعادة كل ما قِيل عن فرع المنيا، بالإضافة إلى أن هذا المحور يؤهل السير على طريق الواحات الخارجة، وباقي واحات محافظة الوادي الجديد.

محور قنا: وصل هذا المحور إلى منطقة واسعة يمكن استصلاح أراضيها تقع جنوب مسار نهر النيل بين مدينتي قنا ونجع حمادي. تكونت التربة في هذه المنطقة نتيجة لترسيب الأودية القديمة مما يعني أيضًا احتمال وجود مياه جوفية يمكن استخدامها في مشاريع الاستصلاح.

محور الأقصر: هذا الطريق امتداد غير محدود للمشاريع السياحية المتميزة فوق الهضبة وغرب وادي النيل بالقرب من أكبر تجمع للآثار المصرية القديمة في الأقصر. إضافة إلى ذلك يمكن استثمار الطبيعة الفريدة في منخفض الخارجة بالإضافة إلى الواحات العديدة والكثبان الرملية الباهرة.

محور كوم أمبو وأسوان: عبر هذا المحور سهلاً واسعًا يمثل مجرى قديم للنيل، ولذلك تغطيه تربة خصبة صالحة للزراعة. يمكن ذلك من استخدام المياه الجوفية المُختَزنة منذ قديم الزمن في استصلاح هذا السهل الخصيب. امتداد الفرع في اتجاه الجنوب الشرقي يربط ما بين الفرع وبين الطريق الرئيسي ومدينة أسوان، مما يسهل نقل المنتجات المحلية إلى المحافظات الشمالية علاوة على التنمية السياحية عبر تيسير زيارة المواقع السياحية في منطقة أسوان.

محور توشكي: هبط الطريق الرئيسي من الهضبة حيث يتم وصله بعدة أماكن حول منخفض توشكي. لقد تم حفر قناة لتوصيل ماء النيل من بحيرة ناصر إلى منخفض توشكي بغرض استصلاح الأراضي المحيطة بالبرك التي تكونت في المنخفض. هذا المشروع يستدعي عدة سبل للنقل السريع إلى المحافظات الشمالية ومنافذ التصدير معًا. كما يؤهل هذا الفرع وصل المنطقة بالطريق الرئيسي ويُسهِم في نجاح مشاريع التنمية في منطقة توشكي.

محور بحيرة ناصر: تمثل بحيرة ناصر موقعًا متميزًا لتنمية الثروة السمكية وصيد الأسماك، وخاصة إذا تم تسهيل نقلها إلى مواقع التكدس السكاني في المحافظات الشمالية.

لقد اختيرت هذه المحاور لقربها من مواقع التكدس السكاني وسهولة المرور بها من الناحية الطبوغرافية. ويمكن إضافة محاور أخرى كما هو الواقع في دراسة قام بها متخصصون من وزارة التنمية الاقتصادية حيث أفادت إمكانية ثلاثة محاور إضافية.

السكة الحديدية

يشتمل ممر التعمير المقترح على شريط سكة حديدية للنقل السريع بموازاة الطريق الرئيسي. تؤهل هذه الوسيلة نقل الناس والبضائع والمنتجات من جنوب مصر حتى ساحل البحر المتوسط لاسيما، وأن السكة الحديدية الحالية تُعاني من الكهولة. كما لا يصِح إنشاء سكة حديدية جديدة داخل وادي النيل لأن في ذلك تعديًا على الأراضي الزراعية.

تؤهل السكة الحديدية للنقل السريع شحن الأسماك من بحيرة ناصر التي تذخر بالثروة السمكية إلى مواقع التكدس السكاني في شمال وادي النيل. كذلك تُمكن من الاستخدام الأمثل في الصناعات العديدة كصناعة الألمونيوم في نجع حمادي، وتجعل النقل من الميناء إلى المصنع ثم نقل المُنتَج من المصنع إلى السوق يتم في سهولة ويسر وبتكلفة أقل، هذا بالإضافة إلى الحد من الزحام الناتج عن حركة الشاحنات على الطريق الزراعي الحالي.

أنبوب الماء

يلزم توفير الماء الصالح للشرب بطول الممر المقترح فوق هضبة الصحراء الغربية. يُفضل نقل الماء من بحيرة ناصر أو قناة توشكي داخل أنبوب لمنع البخر أو تسرب الماء في الصخور. ويشمل التخطيط لمشاريع التنمية المختلفة على طول الممر استخدام المياه الجوفية في الزراعة والصناعة، ولكن الحاجة إلى الماء للاستخدامات البشرية خلال المراحل الأولى للمشروع يتطلب توفير الأنبوب المذكور.

ربما يلزم المشروع خلال تلك المرحلة أنبوب قطره متر واحد أو متر ونصف، وهذا ليس بكثير لأن ليبيا قد أقامت النهر الصناعي العظيم لنقل الماء العذب من آبار صحرائها في الجنوب إلى مدنها على ساحل البحر المتوسط في أنبوب قطره أربعة أمتار، وكما هو الحال في ليبيا، بعد ضخ الماء إلى مستوى الهضبة يتم نقله من الجنوب إلى الشمال بالميل الطبيعي لسطح شمال أفريقيا.

خط الكهرباء

يلزم للمقترح إنشاء خط كهرباء للإنارة والتبريد على طول الطريق الرئيسي، وخاصة لأن مسار الطريق يمر في منطقة صحراوية لا تتواجد فيها متطلبات التنمية الأساسية، خلال المراحل الأولى للمشروع. وفي الوقت نفسه يجب تشجيع مشاريع التنمية العمرانية والزراعية والصناعية والسياحية المُنَظمَة، واستخدام مصادر الطاقة المستدامة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

خاتمـة

يلزم لأي مقترح لمشروع تنموي دراسة الآثار الجانبية له وخاصة من الناحية البيئية. ولأن المشروع المقترح يقلل من تدهور البيئة في وادي النيل فهذا يعتبر إحدى مزاياه العديدة. الجانب الأساسي الذي يجب دراسته هو الجدوى الاقتصادية للمشروع، أي مدى نجاحه المؤكد من ناحية الاستثمار.

وهذا يتم من خلال دراسة جدوى يجريها المختصون بناءً على بيانات حقيقية ومنطقية. أما المزايا والمنافع المنتظرة للمشروع فعديدة، نوجز منها ما يلي:

الحد من التعدي على الأراضي الزراعية داخل وادي النيل من قِبَل القطاع الخاص والحكومي معًا.

وفتح مجالات جديدة للعمران حقيقية مخطط لها تكون قريبة من أماكن التكدس السكاني.

إعداد عدة مناطق بطرق علمية لاستصلاح الأراضي في غرب الدلتا، ووادي النيل.

توفير مئات الآلاف من فرص العمل في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والإعمار.

تنمية مواقع جديدة للسياحة والاستجمام في الصحراء الغربية بالشريط المتاخم للنيل.

الإقلال من الزحام في وسائل النقل، وتوسيع شبكة الطرق.

تأهيل حياة هادئة ومريحة في بيئة نظيفة تسمح للبعض بالإبداع في العمل.

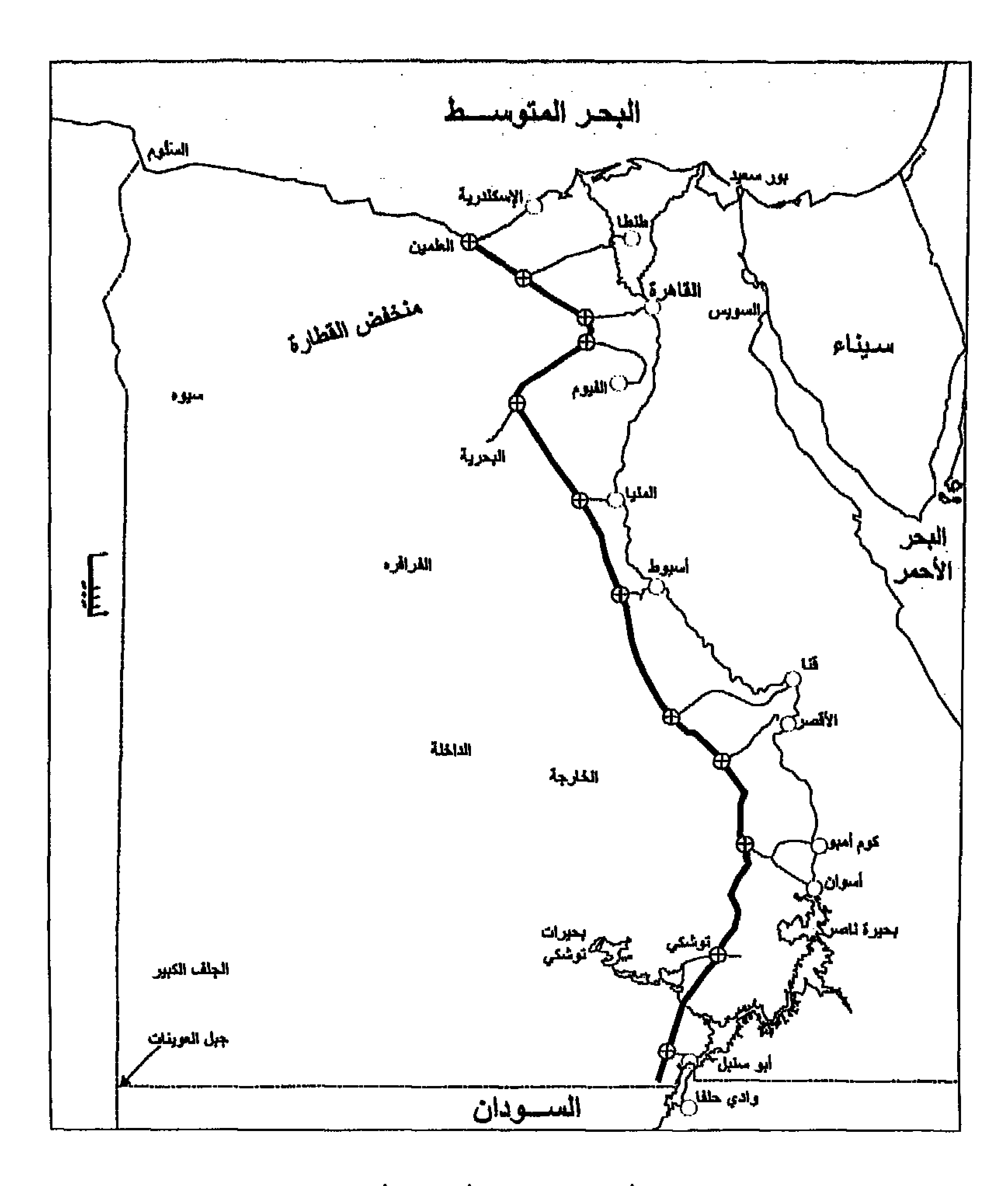
ربط منطقة توشكي وشرق العوينات وواحات الوادي الجديد بباقي مناطق الدولة.

خلق فرص جديدة لصغار المستثمرين للكسب من مشاريع في حقول مختلفة.

مشاركة شريحة واسعة من الشعب في مشاريع التنمية مما ينمي الشعور بالولاء والانتماء.

فتح آفاق جديدة للعمل والتمتع بثمار الإنجاز في مشروع وطني من الطراز الأول.

خلق الأمل لدى شباب مصر، وذلك بتأمين مستقبل أفضل.



خريطة توضيحية لممر التنمية

تعليم
عبد الحفيظ طايل
مدير المركز المصري لحق التعليم

تغيير قواعد اللعبة

سنبدأ من التعريفات المطروحة لتفسير ما حدث منذ ثورة 25 يناير. التعريف الأول أنها ثورة بدأت عليها أن تكمل مهامها الخاصة بها، وهي إسقاط النظام السابق بكافة مستوياته المختلفة السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية من بنية الدولة المصرية التي كانت قائمة على الاستبداد المصمت وإعادة إنتاج الفساد بوصفه أداة رئيسية من أدوات تسيير الحياة في مصر. والتعريف الثاني أنها ليست ثورة بالضبط فالثوار لم يستولوا على الثورة، وبذلك فهي حركة احتجاج واسعة.

أنا أرى أن ما حدث وما زال يحدث ثورة سلمية فيها قدر كبير من الذكاء والتصرف بحنكة من أجل تقليل الخسائر، وهذا لا يعني أنها ترفض الخسائر، بل إنها تحاول تقليلها، فهناك إمكانيات ومساحات مناورة ما زالت مطروحة لتقليل الخسائر التي ستنتج عن المواجهات المباشرة العنيفة.

ماذا تعني دولة القانون؟

وتأسيسًا على هذا هناك مهام يجب إنجازها خلال الفترة الانتقالية، وأقصد بها الفترة الأولى للرئيس بعد تسليم الجيش السلطة للمدنيين. تتمركز في «تغيير قواعد اللعبة»، ومن هنا فقط بدأ العمل عليها من الآن، وذلك من خلال الدستور والقوانين المنظمة للحياة في مصر. فمصر لم تكن دولة قانون، ولكنها كانت دولة تحكم بالقانون. أي أن السلطة السياسية في مصر عندما كانت تريد فعل شيء كانت تصدر قانونًا من أجل ذلك، وهذا معناه أن السلطة السياسية ترى أن القانون أداة مبتذلة لإنجاز مصالح، أو لتحقيق مصلحة بعينها فهل سيتكرر هذا مرة أخرى؟ أم أن القانون سيحقق إنجازات بعينها منها: الحريات المدنية بشكل عام، حرية الاعتقاد، والحرية الفردية، وحرية التعبير، وحق التظاهر السلمي، والعدالة الاجتماعية.. إلخ، أي أن يكون لدينا دستور محدد وواضح ليس له علاقة بما حدث من قبل، بحيث يرسي القواعد الثورية العامة دون مراوغة أو إبهام، كالجملة الشهيرة في نهاية النصوص الدستورية «طبقًا لمواد القانون».

إذن علينا إعادة تنقيح القوانين مرة أخرى، ليست القوانين سيئة السمعة، فقط، مثل قانون الطوارئ بل تغيير المنظومة القانونية كلها بما يتوافق مع دستور يعمل على الكرامة الإنسانية والحريات الإنسانية، بصياغة محددة وواضحة وغير مرنة وغير مراوغة. وكذلك يجب أن تكون البيئة القانونية متوافقة مع قواعد اللعبة.

ثم يأتي الجانب الذي يمثل مباشرة الاحتكاك بين الناس في العمل، في الأحزاب أو النقابات، أي في مجموعة اللوائح والقرارات الإدارية المنظمة لعمل المصريين، ولعلاقاتهم ببعضهم بعضًا، وعلاقاتهم بمرءوسيهم، وبالسلطة، وبالأجهزة المحيطة بهم. فالمنظومة الحالية من اللوائح الإدارية شديدة العجب، وكمثال على ذلك قانون التعليم فليست له لائحة تنفيذية، وتقوم فيه القرارات الوزارية بدور اللوائح المفسرة أو المنفذة للقانون، بل إن بعض هذه القرارات صادرة قبل عام 81 وهو عام إصدار القانون نفسه.

ومن قواعد اللعبة أيضًا: منح الفرص المكافئة والمتساوية للجميع للمشاركة في اللعبة بما أنهم مواطنون على أرض واحدة، وبالتالي ستولد أفكار عن الأجور وعلاقاتها بالحياة اليومية بمعناها العام، كحق المواطن في التصييف ودخول السينما والاستمتاع بكافة أشكال الحياة اليومية الصحية والترفيهية والمعيشية، فالحد الأدنى للأجور المطروح الآن رقم مؤسس فقط على الاحتياجات الأساسية أي الفقر بمفهومه الضيق، أي القدرة على العلاج والسكن والتعليم فقط، دون أن يضع في الاعتبار أي حق آخر. وعلى الدستور وقواعد اللعبة الجديدة التأسيس لهذا فلا يمكن تخيل مفهوم الكرامة الإنسانية دون منح الناس فرص للحياة الكريمة.

وإذا توفرت كل القواعد السابقة مع إطلاق الحريات بشكل محدد، ستصبح لدى الناس القدرة على تنظيم أنفسهم في جماعات تفاوضية، وتصبح كل الأمور منظمة بداية من روابط الأحياء والشوارع وغيرها، وانتهاء بالأحزاب السياسية والنقابات.

إذن نحن أمام نقاط محددة لقواعد اللعبة: دستور ينتصر للإنسان وحقوقه الكاملة غير المنقوصة، بشكل محدد وواضح، وبيئة قانونية تتوافق مع هذا الدستور، ولوائح وقرارات منقحة تصحح العلاقات بين الرؤساء والمرءوسين، لا تحولهم لإنتاج منظومة الاستبداد طول الوقت. والبعد الفلسفي لكل ما سبق من نقاط هو التخلص من السلطة الأبوية المستبدة في المجتمع المصري.

بث الأمل داخل المصريين

المعضل الرئيسي في تصوري: هل سنستطيع بث روح الأمل داخل الناس أم ستستمر سياسة نحن نعمل وعلى الجميع متابعتنا، فمثال على ذلك، فكرة القضاء على البطالة المطروحة الآن تحل بأن نصل إلى نسبة تنمية، 8 %، بينما في رأيي أنه يمكننا العمل بطريقة عكسية، لو شغلت المصانع المغلقة، وعادت الأراضي المنهوبة بعمل مشروعات متكاملة، وحلت 10 % فقط من مشكلة البطالة ستهب الناس الأمل، وأي تعويقات ستؤدي إلى حالة شديدة من السخط وعدم الاستقرار، وستتحول الثورة إلى ثورة على النظام الجديد أيضًا، ويمكن أن تحدث أكثر من مرة، فعلينا أن نلجأ إلى الحلول لمواجهة مشكلاتنا بكافة أنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس باللجوء إلى الابتزاز العاطفي.

ويجب أن تتغير كافة المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، تلك المفاهيم التي رسخت في عهد مبارك على فكرة أن الخدمات قابلة للتسليع، من يرغب العمل يدفع

رشوة، من يريد التعلم، يدفع مقابل تعلمه، ومن يريد العلاج.. وغيره، علينا إعادة القيم العليا مرة أخرى إلى الساحة كقيم عليا غير مبتذلة يتم السخرية منها، مثل: العدالة، وقيمة العمل، واحترام الوقت، والمواطنة، وقيمة الفن، والفسلفة، والعلم.

نحن مطالبون الآن بعمل نقلة مجتمعية مرتبطة بما قلناه من قبل عن قواعد اللعبة، وسأركز الآن على مجال تخصصي، وهو مجال التعليم.

التعليم كأداة للتمييز الديني

قواعد اللعبة في التعليم تتغير بالدستور والقوانين المرتبطة بالتعليم وحق التعليم، عند النظر في مواد الدستور الخاصة بالتعليم، وهي: 18، و 19 و 20، والقوانين المرتبطة بها نكتشف أننا أمام بيئة قانونية مربكة جدًا.

نص المادة 18: التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استغلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

إذن التعليم حق تكلفه الدولة، وهو مجاني في مرحلة التعليم الأساسي، وعلى الدولة أن تمد المجانية إلى التعليم الجامعي، وبهذا نطرح سؤالا حول المؤسسة (المدارس) الخاصة كمؤسسة تعليمية مصرية هل هي مجانية أم لا؟ فالتعليم الخاص -كما يحدث في دول العالم- ليس معناه التعليم مقابل المال، ولكن

التعليم القائم على برامج تعليم خاصة، وحتى يكون حقيقيّا وعادلا يخضع لرقابة الدولة. وبالتالي فالتعليم المجاني يعني أن تدفع في التعليم الخاص المصاريف نفسها التي تُدفع في التعليم العام، والدولة تدفع الفرق، ولكن المواطن يدفع ثمن الخدمات المضافة لعملية التعليم والتعلم، مثل الباص المكيف، وليس المعمل، أو أدوات العملية التعليمية.

ونص المادة 19 هو: التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام.

وهذه كارثة، فطبقًا لكلام القانونيين عندما تذكر مادة التربية الدينية ولا تخصص، فإنها تنصرف إلى الإسلام مباشرة، نتيجة لنص المادة الثانية بالدستور، فأصبح على الطلبة غير المسلمين دراسة نصوص دينية لغير دينهم في كل المواد حتى المواد العلمية كالطبيعة والفيزياء إلخ، البعض يتخيل أن من يقف ضد هذا علماني وضد الدين.

ولكن الموضوع أكثر تعقيدًا من ذلك، فعلينا تخيل ابنًا أو بنتًا، في طابور الصباح وزميله يحصل على جائزة في حفظ القرآن الكريم، وفي الوقت نفسه ليس من حقه أن تعقد مسابقة دينية له، وبالطبع ينتج عن ذلك مشاعر سلبية داخله اتجاه الطفل الآخر. إذن عندما نتهم واضعي المناهج بالتطرف، فإننا نوجه الاتهام في الاتجاه الخاطئ، بل يجب أن يوجه الاتهام إلى الدستور الذي لا يسعي إلى المواطنة وإرساء قواعدها.

المادة 6 من القانون، هو: التربية الدينية مادة أساسية في جميع مراحل التعليم، ويشترط للنجاح فيها الحصول على 50 % على الأقل من الدرجة المخصصة لها، على ألا تحسب درجاتها ضمن المجموع الكلي. وتنظم وزارة التربية والتعليم مسابقات دورية لحفظة القرآن الكريم، وتمنح عددًا منهم مكافآت وحوافز وفقًا للنظام الذي يضعه المجلس الأعلى للتعليم.

وهكذا فإن التربية الدينية مادة أساسية في جميع مراحل التعليم. وتعقد مسابقات لحفظة القرآن، ولسنا نبحث عن الممارسة الآن. ولكننا نحلل النص. هذا النص يعني أن الضرائب التي يدفعها المسلم والمسيحي، يؤخذ منها جزء لجائزة حافظ القرآن. وإذا ما نظرنا إلى الواقع العملي في حصة التربية الدينية نرى الشيخ بالطبع يدرس مادة الدين، عكس الولد المسيحي أي شخص مسيحي يمكن أن يدرس له الدين المسيحي حتى لو انتمى لكنيسة أخرى، فيسمع الطفل في كنيسته غير ما يسمعه في دروس الدين بالمدرسة، وهناك لجنة لعمل نصوص التربية المسيحية لكن لم ينص عليها القانون، وغير معروف لأحد آليات عملها.

التعليم كأداة للفرز الاجتماعي

هذا نموذج لشريحة من شرائح التمييز في التعليم، وهو التمييز المؤسس قانونيًا، ولكنه ليس الشكل الوحيد للتمييز. فالتعليم في مصر منذ السبعينيات حتى الآن أكبر أداة لتكريس التمييز والفرز الاجتماعي والطبقي في مصر، فهناك مدارس دولية، ومدارس وطنية

خاصة، ولغات خاصة، وعربي تجريبي مميز، وقومية، وتجريبية عادية، وحكومية، والمعيار لإلحاق الابن أو الابنة بأي مدرسة منها ليس معيار الذكاء أو الكفاءة العلمية وليس الاختيار الموضوعي.

والمعيار في إلحاق الأبناء بهذه المدارس هو القدرة المالية فقط - فنوع المدرسة يدل على الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة وقدرتها المالية - وليس معيار الاختيار الحر للأوصياء في نوع التعليم الذي يريدونه، كما ورد في وثيقة حقوق الإنسان، وقد اشترطت هذه الوثيقة أيضًا وجود مكون روحي داخل المناهج التي يدرسها. فهناك فارق بين التربية الدينية والبعد الروحي، فمثال البعد الروحي لعلم الهندسة الرقص الإيقاعي، والبعد الروحي للفلسفة التصوف، أما التربية الدينية فتعني التحدث عن دين محدد، واعتقادات محددة، وعبادات محددة.

في المدارس الدولية ليس هناك تمييز بين الأقباط والمسلمين ولا في المدارس الخاصة لغات، أما الخاصة عربي فحسب الأحياء الموجودة فيها المدارس. ما معنى هذا؟ معناه أن الطفل ابن المليادر لديه ما يتميز به عن الآخرين بسماح تلك المدارس بإبراز الطاقات الخاصة لديه، ولإحساسه أنه يمتلك ما لا يمتلكه غيره: المال والسلطة. أما مدارس الفقراء، فبنية المؤسسة المغلقة بها لا تسمح مطلقًا بإطلاق روح التميز لدى الطالب، فلا يجد سبيلا للتميز إلا بالالتحاق بالأغلبية (المسلمين). ومن هنا فإن عملية التمييز الديني هنا هي إعادة إنتاج لعملية الفرز الاجتماعي التي يقوم بها التعليم.

التعليم كأداة للحشد الأيديولوجي

التعليم في مصر ينتمي لفترة الحداثة، أو لفترة الإنتاج الكبيرة وقد ظل كذلك، حتى منتصف التسعينيات، فالمدرسة كالمصنع شخص عارف بكل شيء يجلس أمامه التلاميذ عدد ساعات محددة مثل وردية المصنع، وهم يسمعون وينفذون، والتفوق هو عمل ما طلب منهم بالضبط، كأننا في مصنع، الصنايعي ماهر بقدر إتقانه للصنعة. والآن لم تعد المدرسة المصدر الوحيد للمعلومة، فهناك الإنترنت وشبكة الاتصال، الطالب يدخل «السايبر» ويرى المعلومات، ويدخل المدرسة يجد كلامًا غير ما قرأه واختبره بنفسه على شبكة الإنترنت. إذن ففي المدرسة كلام قديم.

ومن جهة أخرى تعرِّف تلك النظرة التعليم على أنه استثمار في البشر، بمعنى أنه أداة الدولة لمعوضة البشر وتحويلهم إلى أدوات في عجلة الاستثمار، أي أن المتعلم أصبح مجرد مشروع استثماري للدولة، مرتبط برؤيتها للتنمية، فإذا كانت الدولة ترى أن مشاريع التنمية تعتمد على الإنسان تهتم بالتعليم كما كان الوضع في مرحلة الستينيات، وإذا لم ترتبط مشاريع التنمية بالإنسان فإنها تهمل التعليم، وهذا ما حدث الفترة الماضية.

فالمدرسة في عهد مبارك كانت أداة للحشد الأيديولوجي فقط، وكمثال على ذلك كتاب التربية القومية للصف الثاني الصناعي، محتواه الدراسي 80 صفحة منها 30 صفحة استشهادات من خطب مبارك أي ما يعادل 40 % من المنهج المدروس، وأحدث نص أدبي لأحمد شوقي، وصلاح عبد الصبور أي أنها نصوص أدبية عمرها

خمسين عامًا، إذن نعود باللغة وطريقة التفكير ورؤية العالم ستين أو سبعين عامًا إلى الوراء. وعند تقرير نصوص الماضي كنصوص ماضوية بمفردها، وعلى أنها النموذج الأمثل، فهذا معناه أنه ليس في الإمكان أبعد مما كان، وما أنت فيه هو الأفضل، وبالتالي فالهدف هو تأبيد اللحظة الحالية، والترسيخ لفكرة أن الموجود هو الممكن الوحيد، ولا يمكن تغييره.

واستلزم التوظيف الأيديولجي للتعليم وجود رقابة أمنية على التعليم، أصبح لها اليد الطولى في التعليم قبل الجامعي. ففي كل مديرية تعليمية مسؤول الاتصال السياسي مهمته الاتصال بالحزب الوطني، ويجب بالطبع موافقة الأمن على ما يخص العملية التعليمية من تعيين المدرسين ، وإعداد المناهج وغيرها.

ويجب أن تلغى الرقابة الأمنية على التعليم فهي رقابات غير تربوية، فالرقابة التربوية تعني تقييم أداء المنظومة التعليمية كاملة من الوزارة حتى المدرسة، حتى تتلافى السلبيات وتتطور المفاهيم.

علينا إعادة طرح الأسئلة

كيف يمكن كسر هذا كله؟ علينا أن نبدأ بقواعد اللعبة. إذن فنحن أمام حالة لابد أن يعاد تفكيكها على مستوى الرؤية بإعادة طرح أسئلة أهمها: ما التعليم؟ ويبدأ الأمر من اسم الوزارة: وزارة التربية والتعليم كان اسمها سابقًا المعارف العمومية، وهو المعنى الأقرب للفظ Education أما التربية فهو مفهوم آخر مختلف تمامًا،

ولا يمكن تصور أن تقدمه الدولة، وقد تسلل هذا المفهوم لدور المعلم، فأصبح جليس أطفال ينقل تصورات الأب والأم للأبناء، عن الأدب، وأصبحت المواعظ الأخلاقية تأخذ وقتًا أكثر بكثير من الوقت المخصص لتدريس العلم، كالفيزياء والكيمياء والأحياء.

وهناك خطأ في نقل التصورات حول الصدق المهني، ودور المعلم، فمفهوم المعلم الصادق في جميع أنحاء العالم أنه المعلم الذي يبذل جهدًا حقيقيًا في تدريس مادته العلمية، لأن تدريس العلم يكسب الطالب احترام العالم والنفس والذات. أما مفهوم الصدق لدينا فهو مفهوم أخلاقي يرتبط بالتربية مما يجعل الطلاب لا يؤمنون بجدوى العلم، وخاصة أن برامج التنمية غير معتمدة عليهم، بل إنهم عندما ينهون تعليمهم يعملون في غير مجالهم.

وكذلك الأمر في المناهج، يجب أن ترتبط المناهج بالرؤية أي أن تكون مبنية على حق الطالب في المعرفة الحديثة، وما عدا الرؤية، فكلها تقنيات معروفة ومحددة وواضحة كنموذج الأنشطة، فالعيب ليس في التمارين، ولكن في الرؤية التي تحكم تلك التمارين المصاحبة للمناهج ووضعيتها. وأخيرًا علينا معالجة حالات الفساد بالوزارة، ففي السنوات الأخيرة تفاقم الفساد في المنظومة التعليمية.

والمهمة الأساسية الآن هي ضرورة أن يتولى شخص سياسي منصب الوزيرٍ، شريطة أن تكون له رؤية مؤسسة على أن الثورة حدثت، ويكون حوله شراكة اجتماعية منذ البداية، ومن

أول الطريق، أي مجموعة من أساتذة الجامعة المتخصصين، والشخصيات العامة، ومجالس الآباء، والطلبة، والمعلمين، وعلى الأخص المعلمين، فيجب أن يكونوا شركاء في صياغة الرؤية للتعليم بشكل أساسي. تلك الرؤية التي تتحول فيها التقنيات من المرتبة الأولى إلى الثانية، فجوهر المشكلة في مصر -ولا أقصد هنا مشكلة التعليم فقط، ولكن التعليم بما يؤثر فيه من مستويات أخرى- هي في إنهاء التوظيف الأيديولوجي للتعليم.

وبالتالي يصبح علينا أن نعرف أن المدرسة معمل الإبداع الإنساني، وأن دلالة السور المدرسي عزل الطلبة عن الواقع وإدخالهم في واقع مختلف احتمالي وتجريبي يؤسس للمستقبل. هذا ما سيغير المنظومة كلها.

ولكن: هل يمكننا العمل على ذلك في مدارس كثيفة العدد؟ فطبقًا لما طرحه المجلس الأعلى للتعليم نحن نحتاج الآن إلى إنشاء 30000 مدرسة حتى نصل لكثافة 40 طالب في الفصل، وهي كثافة عالية أيضًا. ولكن ألا يمكننا بدلا من الاهتمام بتبليط حوش المدرسة، أن نهتم بالبنية الأساسية المحيطة بالمدرسة من طرق، وأمن، ومواصلات، وإنارة، ونجعل المدارس تعمل فترتين باستيعاب يوم دراسي كامل، مع حالة من الأمن بحيث يعود الباص بالطالب إلى البيت. ونبني في المقابل أيضًا مدارس جديدة. وهناك رسائل دكتوارة في الأبنية التعليمية، وطرق كيفية استخدام الفراغات داخل المدارس دون تحويلها إلى سجن. ويمكن، أيضًا، إفراغ الأماكن المزدحمة عبر مشروعات عمرانية، حقيقية ومتكاملة،

وليست كتلا مشوهة حول القاهرة. هناك حلول كثيرة يمكن أن نجدها، ولكنها تظل كلها عوارض، وليست جوهرًا فالمهم هو الرؤية للتعليم ومهامه ووظائفه.

إعادة هيكلة التعليم

الفرصة سانحة أمامنا خلال السنوات القادمة لإعادة هيكلة التعليم تمامًا، وذلك بالاهتمام بعنصر العمل في التعليم: الهيكل الإداري، والهيكل الفني للأجور، وإطلاق الحريات النقابية، وذلك في أدبيات حقوق الإنسان، الذي ينص على حق الطالب في وجود معلم متمتع بعدالة في الأجور وحريات نقابية، وهو أحد مؤشرات كفاءة التعليم في الدولة. فلا يعقل أن يكون راتب المدرس بالعقد المميز 300 جنيه، بل إن هناك مدرسين لا يحصلون شهريًا على ما يوازي 5 دولار، فسعر الحصة 125 قرش، وهم يدرسون 10 حصص خلال الشهر.

ويجب كذلك تقليل الوزن النسبي للهيكل الرقابي على التعليم فالمعلم المصري يشرف عليه ويقيم أداءه 14 مسمى وظيفيًا: مدرس أول، مدرس أول مشرف، ومشرف المادة، وموجه، وموجه أول، والموجه العام، ومدير المدرسة، ووكيل الإدارة، ومكتب متابعة مدير الإدارة، ومكتب متابعة مدير المديرية، ومدير المديرية، ومكتب متابعة الوزير، والوزير، ومدير المرحلة. وجميع هذه المسميات الوظيفية تشرف على الكشاكيل، وحتمية كتابة التاريخ الهجري على السبورة، وكافة الأمور الشكلية التي لا تمت للعملية التعليمية بصلة.

الخلاصة

نحن في حاجة إلى أن تصبح وزارة التعليم وزارة سيادية، لها ميزانية لا تقل عن 60 مليار جنيه. أو على الأقل مضاعفة الميزانية الدورة القادمة، حتى نصل تدريجيًا لهذا الرقم، مع إعادة هيكلة الإنفاق فنسبة 14 % فقط من ميزانية الوزارة تذهب للمعلمين، والباقي للإدارين.

وهذا سيظهر سريعًا مع أول قرارات الوزير القادم فبدون هذا الملف لا يدفع المجتمع للأمام. وعلينا تفعيل الأشكال المتعددة للتعليم، فلدينا أنماط كثيرة تعظم البدائل أمام البشر، بحيث يظل للأوصياء الحق في اختيار المدرسة، بحيث يصبح التعليم قائمًا على أساس المنافسة في الجودة.

وهذا كله يرتبط بسؤال رئيسي، حول قواعد اللعبة في المؤسسة التعليمية، هل ستحل شبكة فساد محل شبكة فساد، أب محل أب، أم أن هناك تغيرًا حقيقيًا كاملا في البنية والرؤية ومفهوم التعليم.

التعليم أهم رافعة من روافع المجتمع، يمكنه أن يدعم أحد اتجاهين، فإما أن يكون التعليم رافعة تدعم الاتجاه المستقبلي والمغاير، وإما أن يكون رافعة للحفاظ على الماضي بصور أكثر هزلا من الصور الماضية.

سياسة

حسن نافعة

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

التوافق: الخيار الأفضل للمرحلة الانتقالية

كي نستطيع تصور سيناريو للمستقبل علينا أن ننطلق من الحاضر. والحاضر يقول إن الشعب المصري استطاع، وعلى عكس كل التوقعات السابقة، أن يفجر ثورة كبيرة وعظيمة بالفعل. وعلى الرغم من أن هذه الثورة لم تكتمل بعد لأنها لم تحقق كل أهدافها إلا أنه يمكن القول إنها نجحت بالفعل في تقديم واحد من أهم نماذج الثورات في التاريخ الإنساني، والمدهش أنها لا تزال تتمتع بقدر كبير من الحيوية والإصرار على تحقيق كل الأهداف التي قامت من أجلها. لذا علينا أن نتوقع أن تشهد هذه الثورة أطوارًا أخرى من التحول قد تقدم خلالها أساليب مبتكرة جديدة في علم وفن الثورات. والحقيقة أن أحدًا لم يتوقع أن يتفجر هذا النبع من الجمال من مستنقع العفن الذي كان قائمًا قبل 25 يناير. فقد كانت جميع القوى السياسية المختلفة، بصرف النظر عن توجهاتها، في حالة تشرذم وغير قادرة على توحيد صفوفها وجمع

شتات نفسها رغم محاولات عديدة سابقة بذلت في هذا الصدد، اتخذت أشكالا عديدة، كان آخرها محاولة توحيد القوى المعادية لمشروع التوريث، والتي أسفرت عن إنشاء «الحملة المصرية ضد التوريث»، أو محاولة توحيد القوى الراغبة في تغيير النظام، والتي أسفرت عن إنشاء «الجميعة الوطنية للتغيير».

ولأنني شغلت موقع المنسق العام لكل من هاتين الحركتين، فقد أتيح لي أن أكون شاهدًا على حجم ونوعية وطبيعة الخلافات التي كثيرًا ما كانت تنشب بين النخب السياسية المتنافسة بل والمتصارعة إلى الدرجة التي كانت تصيبني أحيانًا باليأس والإحباط ودفعتني في نهاية المطاف إلى تقديم استقالتي من الجمعية قبل أسابيع قليلة من اندلاع الثورة في 25 يناير.

ومن المفارقات أنني دعيت للحديث في إحدى الندوات التي نظمتها لجنة الحريات في نقابة الصحفيين في اليوم السابق مباشرة على اندلاع الثورة، أي في يوم 24 يناير عبرت فيه بوضوح تام عن قناعتي بعدم قابلية نظام مبارك للإصلاح من داخله، وبأن إسقاطه يتطلب عملا جماهيريًا ضخمًا جدًا لا تبدو القوى السياسية المختلفة مؤهلة للقيام به لأن لكل منها حساباته الخاصة حول شروط النزول إلى الشارع، ونصيب كل منها في دفع ثمن المواجهات المحتملة، ومدى مناسبة التوقيت للاصطدام بالجهاز الأمني للنظام.. إلخ.

عوامل قيام الثورة

غير أن الإنصاف يقتضي منا جميعًا الاعتراف بأن النخبة، رغم كل مظاهر قصورها المعروفة، قامت بعمل تراكمي مهم منذ اندلاع الموجة الأولى من الحراك السياسي الذي قادته حركة كفاية ابتداء من نهاية عام 2004 وبداية عام 2005. فبعد نزول حركة «كفاية» إلى الشارع، وقيامها برفع شعارها الشهير «لا للتمديد لا للتوريث» توالت حركات الاحتجاج وظهرت حركات جديدة أكثر شبابًا وفاعلية، مثل حركة 6 إبريل، وغيرها من الحركات السياسية، ثم جاءت مرحلة الاحتجاجات العمالية، والتي أخذت شكل الإضرابات عن العمل والوقفات الاحتجاجية للتعبير عن مطالب فئوية مختلفة، مما أحدث قدرًا من التراكم كان له تأثير دون شك في خلق حالة ثورية مهدت للثورة وساعدت على تفجيرها.

أما إذا حاولنا الوقوف أمام الأسباب التي أدت إلى نجاح الثورة، فسنجد أنها عديدة. فهناك أولاً اختيار يوم 25 يناير كمناسبة للحشد والتظاهر، والذي كان اختيارًا موفقًا جدا. فمن المعروف أن هذا اليوم هو يوم الاحتفال السنوي بعيد الشرطة. وعندما يخرج الناس بأعداد كبيرة للتظاهر ضد نظام يعتمد أساسًا على أجهزة الأمن في قمعهم والإمعان في إذلالهم وانتهاك حقوقهم، فمن الطبيعي أن يتذكروا الفارق بين ما كان عليه جهاز الشرطة في مثل هذا اليوم من عام 1952، حين كان يؤوي الوطنيين المقاومين للاحتلال الإنجليزي في منطقة القناة، وما أصبح عليه هذا الجهاز اليوم، بعد أن أصبح أداة القمع الرئيسية في يد حاكم ظالم وفاسد.

ومن الطبيعي أن يتضخم الإحساس بكراهية هذا الجهاز والنظام الذي يقوم على خدمته حين يدعو للتظاهر في هذا اليوم مجموعة تطلق على نفسها «خالد سعيد» الذي عذبه رجال الشرطة في الإسكندرية حتى الموت.

صحيح أنها لم تكن المرة الأولى التي تنظم فيها وقفات احتجاجية في مناسبة عيد الشرطة، لكن الجديد هذه المرة أن عيد الشرطة في عام 2011 جاء بعد وقائع تعذيب كثيرة لم يكن خالد سعيد هو ضحيتها الوحيد، وإنما أضيف إلى القائمة ضحايا جدد، كان من بينهم الناشط السلفي سعيد بلال، كما جاء بعد حادث تدمير كنيسة القديسين في الإسكندرية خلال الاحتفال بليلة رأس السنة الميلادية. لكن الأهم من ذلك كله أنه شكّل أول وقفة احتجاجية كبرى بعد نجاح ثورة تونس الملهمة.

لذا علينا أن نضع ثورة تونس ونجاحها في إسقاط نظام زين عابدين بن علي، والذي لم يكن يقل فسادًا ودكتاتورية عن نظام حسني مبارك، باعتبارها أحد العوامل المهمة، والتي لعبت دورًا ملهمًا في تفجير ثورة 25 يناير المصرية. فإذا إضفنا إلى ذلك أن أوضاع المصريين عمومًا، على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية وميولهم السياسية، بما في ذلك الشرائح العليا للمجتمع، كانت تزداد سوءًا بسبب تدهور مستويات المعيشة، وتدني مستويات الخدمة العامة، وتوحش دور الأجهزة الأمنية.. إلخ، لأدركنا لماذا شكلت هذه الوقفة الاحتجاجية لحظة مواتية لانفجار ثورة كبرى.

لم يكن أحد يتوقع أن يلتحم الشعب المصري بمثل هذه السرعة بالمتظاهرين في ميدان التحرير، وكان كثيرون يعتقدون أن الشعب المصري لن يتحرك بقوة إلا بعد أن يتأكد من إصرار النظام على تمرير مشروع التوريث، وربما تحدث لحظة الانفجار الجماهيري عقب الإعلان رسميًا عن ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية. غير أن ضخامة الحشود الشبابية التي شاركت في مظاهرة 25 يناير عام 2011 ولدت لدى الشعب المصري إحساسًا بأن مصر تشهد حدثًا نوعيًا مختلفًا هذه المرة عما اعتادت عليه ووجدت فيه شيئًا جديًا يستحق الدعم والتأييد والتضحية من أجل إنجاحه. وهكذا بدأ الشعب يهتم ثم يخرج مؤيدًا، وتكفلت أخطاء النظام بالباقي، وبدأ مشهد نهاية النظام يظهر في الأفق منذ اللحظة التي نزل فيها الجيش إلى الشوارع، ورفض إطلاق النار على المتظاهرين، وحين أصبح شعارهم الأساسي هو إسقاط النظام. وعندما فشل النظام في التعامل السياسي مع الموقف اضطر الجيش للتضحية بمبارك وببعض رموز النظام، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد، وبدأ فصل جديد من تاريخ الحياة السياسية في مصر.

تحليل الوضع السياسي الآن

يحتوي المشهد السياسي الراهن على ثلاثة مكونات رئيسية تتفاعل معًا بقوة، ومن محصلة هذا التفاعل سترتسم ملامح المستقبل المصري تباعًا. المكون الأول: تشكله القوى السياسية صاحبة المصلحة في التغيير، والتي لعبت دورًا اساسيًا في تفجير الثورة ثم تزويدها بالعناصر اللازمة لنجاحها إلى أن تمكنت من

إسقاط رأس النظام، والمكون الثاني: تشكله بقايا النظام القديم وشبكة المصالح المرتبطة به، أما المكون الثالث فيشكله الجيش، والذي آلت إليه سلطة لم يسع إليها ولا يريد الاحتفاظ، لكنه لا يبدو مستعدًا في الوقت نفسه بإعادة تسليمها إلا بالطريقة التي تحافظ، من وجهة نظره، على تماسك الدولة واستقرار الأوضاع.

لكل من هذه المكونات مشكلات خاصة به، فالقوى صاحبة المصلحة في التغيير استطاعت أن تتوحد في مواجهة النظام وتمكنت من إسقاط رأسه، لكنها ليست بالضرورة متفقة على كيفية إدارة مرحلة ما بعد سقوط النظام، وليس لديها رؤية موحدة حول شكل النظام الجديد الذي تسعى لتأسيسه. فلم يكن لثورة 25 يناير رأس يفكر لها أو زعامة سياسية تقودها، ولم يكن للجماعات السياسية التي انخرطت فيها إطار تنظيمي يضمها أو يجمعها، كما لم يكن لها رؤية أيديولوجية أو فكرية تحدد لها مسارها. فقد شارك في الثورة بدرجة أو أخرى كل رموز المعارضة دون أن يبرز من بينها شخص يبدو مؤهلا لتبوأ موقع القيادة. وأسهمت فيه بجهد تنظيمي، بدرجة أو بأخرى أيضًا، وفي مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها، كل الأحزاب والحركات والقوى السياسية، الشرعية منها وغير الشرعية والرسمية منها وغير الرسمية، دون أن يبرز من بينها حزب أو حركة تشكل نواتها الصلبة أو مرجعيتها التنظيمية التي يعتد بها. وانضوت إليها تحت لوائها كل التيارات الأيديولوجية والفكرية، دون أن يبرز من بينها تيار سائد أو مهيمن. فقد تجمعت كل هذه القوى والتيارات معًا، لأسباب ودوافع مختلفة، حول هدف إسقاط النظام

ثم تفرقت بعد أن سقط رأسه. وكان الاستفتاء على التعديلات الدستورية هو المناسبة التي اتضح فيها ليس فقط عمق الخلافات وتباين الرؤى حول المستقبل، ولكن محاولة البعض، أيضًا، ركوب موجة الثورة والحرص على قطف الجزء الأكبر من ثمارها بصرف النظر عن دوره الحقيقي في تفجير الثورة أو في استمراريتها. وأظن أن هذه المعضلة ستظل معنا لفترة قادمة (قد تطول لخمس سنوات أو أكثر)، وستشهد بالطبع لحظات مد وجزر وتمدد وانحسار، وهذا سيتوقف على تعامل القوى الأخرى معها، وعلى الطريقة التي ستدار بها المرحلة الانتقالية، وعلى موقف الجيش.

أما القوى الثانية: والتي يمثلها جسد النظام السابق الذي سقط رأسه فتتكون من العديد من القوى الفرعية. فهناك: أ- بقايا الحزب الحاكم ورموزه وكوادره التي هيمنت على مقدرات البلاد وما زال العديد منها يدير أهم المواقع الحساسة في الدولة، كالجامعات، والمجالس المحلية، والبنوك، والمؤسسات الخدمية، والمصالح المختلفة ب- بقايا الأجهزة الأمنية التي انهارت أثناء الثورة لكنها لا تزال تحتل مواقع هامة داخل وزارة الداخلية، ولها صلة كبيرة بتلافيف المجتمع، وتستطيع أن تمارس دورًا كبيرًا في أنشطة الثورة المضادة ج- وهناك رجال المال والعمال الذين كانوا قد تحلقوا حول جمال مبارك وتحمسوا لمشروع التوريث، وارتبطت مصالحهم ارتباطًا وثيقًا بالنظام القديم وما زالوا على استعداد لمقاومة كل المحاولات الرامية لتأسيس نظام جديد يتعارض مع مصالحهم أو ينال منها.

وأخيرًا الجيش، وهو القوة التي أصبحت في موقع السلطة الآن. ورغم أنها لم تسع إليها وربما لا تريد الاحتفاظ بها إلا أنها مرشحة بحكم إمساكها في هذه اللحظة بمفاتيح السلطة الفعلية، فسوف يكون تأثيرها على صناعة المستقبل أكبر من غيرها، ومن ثم يتعين أن نتوقف عندها بشيء أكبر من التفصيل.

الجيش لعب دورًا مهمًا في لحظتين تاريخيتين من عمر الثورة، هما: لحظة نزوله إلى الشارع بعد انهيار أجهزة الأمن، وكان قراره واضحًا ولا لبس فيه: وهو أنه لن يطلق النار على الثوار مهما كان الثمن، وحتى لو صدرت إليه أوامر صريحة بذلك. لذا يمكن القول بدون أي مبالغة أنه حمى الثورة، ولم يكن موقفه هذا شاذًا أو غريبًا أو استثنائيًا، ولكنه كان موقفًا متسقًا مع تاريخه الوطني بشكل عام، خصوصًا في لحظات التحول التاريخي الحاسمة. إذ يلاحظ أن الجيش تصرف بالطريقة نفسها حين تم استدعاؤه في 1977 لمواجهة ما اصطلح على تسميته وقتها بانتفاضة الخبز، وكذلك عندما تمردت بعض وحدات الأمن المركزي 1986، فقد أظهر الجيش خلال تلك الأحداث قدرًا كبيرًا من الانضباط المهني ومن ضبط النفس، ورفض إطلاق النار أو استخدام العنف ضد المتظاهرين أو المتمردين أو الثوار. أما اللحظة الثانية فكانت ليلة 11 فبراير عندما أيقن أن عناد مبارك وعدم قدرته على التعامل السياسي بكفاءة مع ما يحدث في الشارع قد يؤدي إلى حالة من عدم استقرار يمكن أن تهز كيان الدولة نفسه. ولأنه المؤسسة المسؤولة عن استقرار كيان الدولة لم يكن أمامه من خيار آخر

سوى التضحية برأس النظام، وإجبار الرئيس على التنحي والتخلي عن السلطة، وتقدم هو لاستلام السلطة وإدارة البلاد مؤقتًا إلى أن يتم إعادة ترتيب الأوراق من جديد.

فإذا أضفنا إلى ما تقدم أن الجيش كان يتابع ما يجري ببعض القلق، وكانت لديه تحفظات على مشروع توريث السلطة، وعلى بعض سياسات الخصخصة لأدركنا أن قراره بالتخلي عن مبارك تحت ضغط الشارع الثائر لم يكن صعبًا، ولم يثر مشكلات داخلية.

جزء كبير من المشهد الذي تراه مصر الآن ومن الواقع الذي تعيشه من صنع جيش مهني ليس لديه خبرة سياسية كافية لإدارة شئون البلاد، وفوجيء بثورة كبرى لم يتوقع أن تكون بهذا الحجم أو القوة، وآلت إليه سلطة لم يسع إليها ولا يريد الاحتفاظ بها. وقد صرح متحدث باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه لا يريد البقاء في السلطة لأكثر من ستة أشهر، وسيعيدها في نهاية هذه الفترة إلى مؤسسات منتخبة. وكان هذا في تقديري أول خطأ ارتكبه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويعكس افتقاره لرؤية سياسية متكاملة لإدارة المرحلة الانتقالية.

لو أن المجلس كان يفكر بعقلية سياسية، ولم ينشغل كثيرًا بإثبات أنه ليس طامعًا في السلطة لقرأ الوضع السياسي بعد الثورة بشكل مختلف. إذ كان على قيادة الجيش أن تدرك أنها تقود مجتمعًا عاش لمدة 60 سنة في حالة استبداد كامل وبلا أحزاب سياسية قوية أو مجتمع مدني يتمتع بقدر كبير من الحيوية،

وبالتالي فمن الصعب جدًا أن ينتقل مجتمع بهذه المواصفات إلى مرحلة الديمقراطية الكاملة بطريقة سلسة ومتزنة خلال الفترة القصيرة التي أعلن عنها أول مرة أو حتى بنهاية 2011.

كنت من الذين كتبوا عقب سقوط مبارك فورًا، وقالوا: إن المرحلة الانتقالية تتطلب إنجاز مهمتين كبيرتين، الأولى: تتعلق بالإجراءات اللازمة لإزاحة ما تبقى من حطام النظام القديم، والثانية: تتعلق بالإجراءات اللازمة لبناء نظام جديد أكثر ديمقراطية وقادر على تحقيق العدالة الاجتماعية، ولذلك ستستغرق وقتًا أطول بكثير من الوقت الذي أعلن عنه المجلس، وربما تطول إلى ثمانية عشر شهرًا أو سنتين.

لذا طالبت بإنشاء مجلس رئاسي يقوده المشير طنطاوي ويضم مدنيين، مهمته وضع تصور متكامل أو خريطة طريق ليس فقط لكيفية إدارة المرحلة الانتقالية.

ولكن للإجابة على الأسئلة الاستراتيجية الكبرى التي يتعين أن يطرحها المجتمع المصري على نفسه الآن: إلى أين يتجه، وما ملامح سياسته الخارجية في المرحلة القادمة، وكيف سيرتقي بشئون التعليم والتكنولوجيا والاقتصاد.. إلخ.

كما اقترحت أن تترك تفاصيل إدارة الحياة اليومية في المرحلة الانتقالية وطرح البرامج والسياسات اللازمة لعبور هذه المرحلة بأمان إلى حكومة مستقلة تقودها شخصية قوية تتمتع برؤية سياسية لكنها مستقلة فكريًا، وتقف على مسافة واحدة من الأحزاب والقوى

السياسية المتنافسة، كما اقترحت تشكيل برلمان مؤقت من رموز القيادات الشابة التي فجرت الثورة، ومن الشخصيات العامة التي ساهمت في الحراك السياسي الذي أحدث التراكم الذي ساهم في النهاية في تفجير الثورة أو يصبح البرلمان الموازي الذي كان قد تشكل بعد تزوير انتخابات 2010، وأجمعت عليه القوى السياسية المعارضة بكل ألوانها.

كنت أعتقد أن هذا التصور سيمكن مصر من عبور المرحلة الانتقالية بسلاسة. فقدكان بوسع المجلس الرئاسي أن يضع استراتيجية متكاملة للسنوات الخمس القادمة، وأن تعكف الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على بقايا الحزب الوطني والنظام القديم.

وكنا سنبدأ في وضع الأسس الخاصة ببناء نظام ديمقراطي جديد مقبول من الجميع. غير أن هذا لم يحدث للأسف الشديد لأسباب كثيرة غير واضحة، منها:

1- **موقف الجيش**: والذي ربما يكون قد خشي أن تطول فترة بقائه في السلطة في ظل أوضاع خارجية مقلقلة: التهديد الإسرائيلي المستمر، انقسام السودان على الحدود الجنوبية، الأوضاع غير المستقرة في دول حوض النيل وتأثيراتها على إمدادات مصر من مياه النيل، احتمال تعثر الثورة في ليبيا واندلاع حرب أهلية قد تطول. وتتطلب هذه الأوضاع أن يتفرغ الجيش لمهمته الأمنية في حماية الحدود ومواجهة التهديدات الخارجية.

2- موقف القوى السياسية التي صنعت الثورة : والتي انقسمت على نفسها كثيرًا بعدها. فقد تصور كل منها أنه صاحب الدور الأكبر في الثورة وسعى للحصول على قطعة أكبر من غيره في مرحلة مبكرة لم تكن الأوضاع قد نضجت فيها تمامًا.

3- بقايا النظام القديم: والذي سعى بكل الوسائل الممكنة لإحداث فجوة بين القوى السياسية التي صنعت الثورة ومؤسسة الجيش ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

في سياق كهذا، من الطبيعي أن تخيم حالة من السيولة السياسية وفقدان الرؤية والبوصلة. فلا الجيش يعرف ما يريد، وبالتالي يبدو عاجزًا عن الفعل، ولا النخبة السياسية في وضع يمكنها من تقديم المشورة النزيهة لأن معظم الرموز تبدو غير قادرة على تجاوز مصالحها السياسية أو الفكرية الضيقة.

مرحلة الاضطراب السياسي

وما قد يحدث في السنوات الخمس القادمة يتوقف على خريطة الطريق التي استقر عليها الأمر حتى الآن. إذ يفترض أن تكون هناك انتخابات برلمانية تبدأ إجراءاتها في نهاية سبتمبر القادم ثم تعقبها انتخابات رئاسية بعد شهرين أو ثلاثة من وجود برلمان منتخب، بعدها يفترض أن ينسحب الجيش من الساحة السياسية، ويسلم السلطة للمؤسسات التشريعية والتنفيذية المنتخبة. في تلك الأثناء ستكون لجنة لصياغة الدستور قد تشكلت واختارها الأعضاء المنتخبون في مجلسي الشعب والشورى.

لكن هذه الطريقة ستثير إشكاليات كبيرة وستكون عرضة للانتقادات، فقوة اللجنة ستنبثق عن قوة البرلمان ومدى توازن تمثيل القوى السياسية فيه، ولست متأكدًا أن البرلمان القادم سيكون لائقًا بهذا الشعب، وبثورة 25 يناير 2011 لأن القوى الأكثر قدرة على التأثير في الشارع هم إما جماعة الإخوان بحكم تواجدهم التاريخي كقوة مستترة تعمل تحت الأرض منذ سنين، ولها هياكلها وتنظيماتها التي لم تتأثر بالقمع، وإما فلول الحزب الوطني من ناحية أخرى، أما الأحزاب الجديدة فهي قوى في دور التكوين والإنشاء، وسيكون تأثيرها في الغالب محدودًا في تلك الانتخابات. ولا نستطيع توقع هل ستكون الفترة القادمة كافية لتمكين هذه القوى من طرح برامجها والحصول على الدعم الشعبي الكافي للانتخابات.

ولكن ستتضح الصورة أكثر بعد أن نرى نتيجة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، أما الآن فلا يستطيع أحد التكهن بطبيعة القوى التي ستفرزها الانتخابات البرلمانية، ولا الشخصية الرئاسية التي يمكنها الحصول على ثقة الشعب في الانتخابات الرئاسية القادمة، وسوف تكون هناك مشكلة كبيرة لأننا لا نعرف ما إذا كان الأمر سيستقر في لجنة وضع الدستور الجديد على النظام الرئاسي أم البرلماني. فإذا ما استقر الأمر على أن يكون شكل النظام السياسي القادم في مصر برلمانيًا قد ندخل في انتخابات جديدة برلمانية ورئاسية في خلال سنة من إجراء الانتخابات الحالية، وبالتالي سيكون أمامنا مرحلة من الاضطراب السياسي قد لا تساعد على تمكين مصر من طرح مشروع وطني يستحوذ على طاقة البلاد.

ولذلك يجب أن نطرح على أنفسنا منذ الآن أسئلة عديدة، من قبيل: هل القوى السياسية صاحبة المصلحة في التغيير تدرك كل هذه المشكلات؟ أعتقد أن البعض يدركها والبعض الآخر لا يدركها. ولكن هل تستطيع تلك القوى أن تجلس معًا، وتحدد طريقة لإدارة المرحلة الانتقالية؟ هل يمكن للقوى السياسية المختلفة أن تنسق معًا في الانتخابات التشريعية القادمة، وتجلس معًا لكي تختار مرشحًا توافقيًا ببرنامج لمرحلة انتقالية يكون هو البرنامج الأمثل؟

أرى أن ذلك هو الخيار الأفضل لإدارة المرحلة الانتقالية في السنوات الخمس القادمة، فعلى القوى السياسية صاحبة المصلحة في التغيير، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في ثورة 25 يناير أن تجلس معًا، وتتفق على الخطوط العامة والعريضة لإدارة المرحلة الانتقالية، وأقصد بذلك أن تضع قوائم موحدة لبرلمان قوي يليق بمصر، وتتفق منذ الآن على الشخصيات التي تضع الدستور، ثم على مرشح رئاسي، يقود البلاد لدورة واحدة على أن يقوم بسلسلة من الإجراءات والسياسيات متفق عليها لترتيب البيت من الداخل، هيكلة الأجور، قانون الاستثمار، الضرائب، العملية التعليمية، مؤسسات الثقافة، أي إعادة تقويم وهيكلة السياسات في كل المجالات، مع تجنب الدخول في تفصيلات سياسية مختلف عليها أو السعي لفرض رؤية أيديولوجية معينة.

أي أن وظيفة الهيكلة المطلوبة تتعلق فقط بالعمل على تفعيل كل ما يرتبط بأسس ومعالم النظام الديمقراطي، وصياغة دستور

دائم يضع إطارًا صحيحًا وصحيًا للعلاقة بين الحكام والمحكومين، وينطوي على آليات محددة لفصل السلطات ويقيم التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات، بحيث لا يحدث خلاف حول القواعد الأساسية لإدارة المجتمع.

إذا نجحنا في هذا نستطيع أن نعبر السنوات القادمة في شكل مستقر. ولكن لدي شكوك كثيرة بسبب عدم نضج القوى السياسية، وغياب الممارسة الديمقراطية، وشيوع ثقافة الفرقة والانقسام، وسيادة الخزعبلات الدينية والطائفية، وزيادة الاختناق الطائفي، وعدم وجود مناخ يسمح بممارسة اجتماعية وسياسية تقتلع جذور هذه الفتنة.

سيناريوهات متعددة

لذلك أتصور أن تلعب القوى المعادية للتغيير دورًا مهمًا في الفترة القادمة لمحاولة استعادة زمام الأمور والالتفاف على الثورة وإجهاضها، وقد تبحث عن هذه القوى عن شخصية عسكرية تحاول فرضها بانقلاب عسكري أو قد ينجح رأس المال المرتبط بمصالح النظام المخلوع في العثور على شخصية تعمل على إنجاحها في الانتخابات القادمة سواء بتحالف ما مع الجيش أو مع فلول النظام السابق.

معنى ذلك أن هناك سيناريوهات متعددة، ولا نستطيع أن نرجح أي من هذه السيناريوهات سيتحقق، ولكن نستطيع أن نقول إن هناك ديناميكية شديدة، ولا يمكن أن يعود المجتمع

المصري إلى ما كان عليه قبل 25 يناير، ولكن في الوقت نفسه لا توجد الآن في المجتمع المصري حالة من النضج تسمح له بالسيطرة على الأوضاع الخاصة بالمستقبل، وبالتالي سنبدأ في مرحلة فيها قدر من الضبابية وعدم الاستقرار، والأخذ والرد ولكن بعدد من الهزات المختلفة أو عدم الاستقرار ربما يحدث شيء ما يستطيع أن يضبط الأمور في المستقبل، ويضع ملامح لمرحلة أكثر نضجًا، وأكثر استقرارًا.

خليل كلفت

كاتب ومترجم

ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: أمل مراوغ وأخطار كبرى

من المنطقي أن تأتي في أعقاب ثورة شعبية كبرى، مثل ثورة 25 يناير 2011، فترة ممتدة من التطورات التي تتميز بالسيولة البالغة. فما يحدث في الواقع يتمثل في ثورة كبرى وثورة مضادة كبرى وصراع كبير مفتوح بينهما. ولهذا فإن التنبؤ بمستقبل هذه الثورة يغدو أقرب إلى التنجيم. ذلك أن التطورات لا تسير، والحالة هذه، في اتجاه واحد، بل تكون محصلة الصراع بين اتجاهات متناقضة في سياق اجتماعي سياسي بالغ التعقيد.

ثورة سياسية ضد الاستبداد والفساد

وثورتنا، مثل باقي الثورات العربية الراهنة، ثورة سياسية ضد نظام الاستبداد والفساد، وبالتالي فإن نجاحها رهن بقدرتها على القضاء على هذا النظام، وفتح الباب أمام خلق مناخ ملائم لتطور الديمقراطية وللتنمية الاقتصادية الاجتماعية. وبالطبع فإن للثورة

جانبين مترابطين: الهدم والبناء؛ هدم نظام الاستبداد والفساد، وبناء الديمقراطية والتنمية. ولا يمثل الهدم والبناء مرحلتين متعاقبتين بل يمكن أن يسيرا معًا، يدًا في يد، متداخليْن، في سياق يبدو فيه الهدم شرطًا مسبقًا للبناء، ويبدو فيه البناء شرطًا مسبقًا للهدم. ويمكن القول إن ما تحقق إلى الآن تعبير بليغ عن هذا التداخل بكل ما يثيره من تفاؤل وتشاؤم، وفُرَص وأخطار.

ويمكن القول إن الثورة حققت خلال أسابيعها الأولى نجاحات هائلة أولها عودة الروح إلى الشعب، وعودة الشعب إلى مقدمة المسرح، وقدرته على فرض إرادته. ويتمثل النجاح الثاني في التعرية الشاملة للنظام الفاسد أمام الشعب كله وأمام العالم، وهنا يظهر الحجم المفزع للفساد والاستبداد اللذين تغلغلا في الحياة المصرية بصورة شاملة، ويوضح هذا مدى التحدي الهائل الذي يمثله الفساد والاستبداد في مصر، لأنهما موجودان مثل الإله البحري بروتويوس تحت كل حجر. ويتمثل النجاح الثالث في إرسال رأس النظام الفاسد وعدد من كبار قادته إلى السجون والتحقيق معهم تمهيدًا لمحاكمتهم. وبفضل هذه النجاحات الثلاثة صار للشعب في مختلف المواقع كلمة مسموعة ليس فقط في مجال المطالب التقليدية النقابية والسياسية بل كذلك في مجال تغيير القيادات الإعلامية والنقابية والإدارية وغير ذلك.

ولا شك في أن سير التطورات في اتجاه هذه النجاحات يمكن أن يحمل لبلادنا مستقبلا أفضل. ويعني السير في هذا الاتجاه هدم قلاع الفساد وحصون الاستبداد ليشمل هذا الهدم ليس مجرد

عشرات من كبار القادة بل الآلاف وعشرات الآلاف من الفاسدين المفسدين الذين تراكمت ثرواتهم بفضل زواج المال والسلطة، ويعني هذا أيضًا إعادة كل الثروات التي تراكمت بفضل الفساد إلى الشعب، ثم المحاربة الشاملة المتواصلة للفساد الآن وفي المستقبل. كما يعني السير في هذا الاتجاه الذي تمثله نجاحات الثورة إلى الآن تطور الديمقراطية من أسفل شاملة الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام والتعاونيات وجمعيات المستهلكين في سبيل خلق ديمقراطية شعبية قادرة على حماية الثورة وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة، ومنها تحقيق الاستقلال الحقيقي لمصر بدلا من الاستقلال الشكلي الحالي ضمن علاقات التبعية الاستعمارية، ويشترط هذا الاستقلال تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة تخلق اقتصادًا صناعيًا حديثًا بالغ التطور ينقذ البلاد من المصير المشئوم الذي يتهدد بلدان العالم الثالث ومنها مصر.

تحديات كبرى أمام الثورة

غير أن سير التطورات في نفس اتجاه نجاحات الثورة يجد نفسه أمام تحديات كبرى كانت الفترة القصيرة السابقة بعد 25 يناير بليغة في التعبير عنها، ويمكن إجمال هذه التحديات في تعبير الثورة المضادة التي عملت وتعمل على قدم وساق على كبح تطور الثورة وعلى تصفيتها وخروج النظام منها بأقل الخسائر. وعلى سبيل المثال فإن حبس رؤوس الفساد والاستبداد والتحقيق معهم ومحاكمتهم شيء حسن وخضوع لضغط شعبي حاسم. ولكنْ متى حدث حبس هؤلاء وتحويلهم إلى التحقيق؟ لقد ترك حكام الأمر

الواقع، أعني المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء، قيادات ورموز الفساد والاستبداد فترة كافية للتصرف في الأموال المنهوبة والتخلص من كل أدلة الإدانة، بما في ذلك فرم وإحراق وثائق أمن الدولة، الأمر الذي يثير الشكوك حول جدية التحقيق والمحاكمة. ورغم اتهامات قوى الثورة لحكام الأمر الواقع بالتباطؤ الذي لا يُغتفر، والذي يعني تمكين أعمدة الفساد والاستبداد من الإفلات بأموالهم ورقابهم كان هذا التباطؤ عنوان المرحلة. والأمر البالغ الأهمية، أيضًا، أن الأموال المنهوبة التي يحتاج إليها الشعب للخروج من الأزمة المالية الحالية وفي سبيل التنمية الاقتصادية المنشودة جرى تفويت كل إمكانية لاستخلاصها واستعادتها من هؤلاء اللصوص. كما أن عدم امتداد التحقيقات إلى جيش كامل من اللصوص والفاسدين ترك أعمدة الفساد قوية باقية، الأمر الذي يقضي على كل أمل في تطهير البلاد من الفساد ومن مكافحة الفساد في المستقبل.

كذلك فإن كل فُرَص الديمقراطية يجري خنقها عن عمد وسبق إصرار. فالشروط الجديدة التي جرى وضعها لمنع قيام أحزاب الفقراء وأنصارهم من القوى الديمقراطية واليسار تُهدِّد بأن تجعل الناس يترحمون على الديكتاتوريات المتعاقبة لمبارك والسادات وعبد الناصر. ويجري الحديث عن رفع حالة الطوارئ، مع أن المشكلة الحقيقية تكمن أساسًا في قانون الطوارئ ذاته، هذا القانون الاستبدادي الذي يسمح لرئيس الجمهورية بالعصف بكل الحريات الديمقراطية إذا رأى أن حدوث "اضطرابات" في

البلاد يبرِّر له ذلك. وكذلك كل الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالدستور: تعطيل دستور استبدادي ظالم وتكليف لجنة مشبعة بروح الاستبداد والإسلام السياسي بإجراء التعديلات التي أمر بها مبارك قبل رحيله، والسرعة البالغة في طبخ هذه التعديلات والاستفتاء السريع عليها لتمريرها، وجدولة انتخابات برلمانية ورئاسية تمهيدًا لإعداد دستور جديد يتم طبخه بدوره على عجل وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة على أساسه. وكانت هذه السرعة الهائلة، جنبًا إلى جنب مع التباطؤ القاتل في الأمور التي تحتاج إلى السرعة كما سبقت الإشارة، تعني شيئًا واحدًا وهو أن حكام الأمر الواقع إنما يريدون أن تكون التغييرات الدستورية والانتخابات أسرع من أن يؤثر على نتائجها نضج محتمل لقوى الثورة وأحزابها وديمقراطيتها. وتوالت "التشريعات" والإجراءات القمعية في صورة الإعلان الدستوري، وقانون الأحزاب، وقانون تجريم الاعتداء على حرية العمل، وتخريب المنشآت، وغير ذلك. ولا حاجة إلى الحديث عن كل أعمال القمع المباشر والترويع والبلطجة تحت سمع وبصر حكام الأمر الواقع.

ثورة مضادة «مُمَنْهَجة»

ويضعنا كل هذا أمام التحدي الذي تمثله الثورة المضادة "الممنهجة" بكل قواها واتجاهاتها وروافدها. ولا يخفي على أحد أن الثورة المضادة تتمثل في مقاومة الثورة والعمل على تصفيتها من جانب النظام بكل مؤسسات الدولة بلا استثناء، والطبقة الرأسمالية الحاكمة التي أثرى الفساد كثرة كاثرة من أفرادها ومجموعاتها

وكتلها عن طريق شراء ممتلكات القطاع العام وممتلكات وأراضي الدولة بتراب الفلوس والقروض بلا ضمانات، بحيث تجاوزت الثروة التي تراكمت عن طريق الفساد مئات المليارات إلى التريليونات التي ربما كانت تكفي لإنقاذ الرأسمالية الأمريكية ذاتها من الأزمة المالية العالمية.

وعلى هذه الأرضية للثورة المضادة من جانب النظام والطبقة الحاكمة والدولة بكل مؤسساتها دخلت على الخط قوى أخرى معادية للثورة أطلقتها من عقالها الثورة ذاتها. وينطبق هذا في المحل الأول على قوى الإسلام السياسي. والحقيقة أن هدفًا بعينه من أهداف الثورة، وهو رحيل مبارك، استطاع أن يوحِّد قوى متنوعة ومتعارضة، وكان تحقيقه يعني أن تتفرق القوى التي ساهمت في الثورة إلى ذلك الحين. فقد اتخذ الإخوان المسلمون في بداية الثورة موقفًا سلبيًا، امتدادًا لتقاعسهم عن مواجهة تزوير الانتخابات البرلمانية بصورة شنيعة والتنكيل بهم قبل الثورة بوقت قصير. وعندما تأكدوا من أنهم إزاء ثورة حقيقية كبرى خلال الأيام الأولى انضم الإخوان المسلمون إلى الثورة ولا مناص من الاعتراف الموضوعي المزدوج المتمثل في أن الثورة استمدت منهم قوة كما أنها أكسبتهم قوة مضافة وشرعية. وبمجرد تحقيق هدف رحيل مبارك ابتعد الإخوان المسلمون عن الثورة، وحاولوا استثمار مشاركتهم في الثورة للدخول في تفاوض محموم في سبيل عقد صفقات يبدأ بها مشوارهم الحثيث نحو "امتلاك الأرض" وتطبيق حدود الشريعة. وإلى جانب الإخوان المسلمين ظهرت قوى سلفية

متنوعة في تنسيق وتحالف معهم للانقضاض على النظام والثورة معًا. ولا جدال في أن قوى الإسلام السياسي ثورة مضادة بحكم أيديولوجيتها السياسية المعادية للديمقراطية وقواها.

ويدور الصراع الكبير المفتوح بين قوى الثورة والثورة المضادة، في أوضاع تتميز بجوانب بالغة السلبية على جانب الثورة رغم نجاحاتها وضغوطها.

وهناك عاملان كان من شأنهما إضعاف الثورة وإضعاف قوة دفعها في أجل أطول. العامل الأول هو أن الثورة التي فاجأت قواها وجاءت على أرضية من تصفية وتجريف الحياة السياسية في عهود مبارك والسادات وعبد الناصر كانت عاجزة عن تشكيل مجلس انتقالي مدني توافقي يستند إلى الشرعية الثورية ويقود الثورة والبلاد، أمينًا على مصالح الشعب المصري، حازمًا في هدم النظام الاستبدادي الفاسد وبناء نظام جديد حقًا يقوم على تطهير البلاد من كل أسس الفساد وعلى الديمقراطية الشعبية من أسفل.

ويتمثل العامل الثاني في دخول المجلس الأعلى للقوات المسلحة على خط الصراع بين الثورة والثورة المضادة. فقد جاء المجلس مفوَّضًا من مبارك بعد إعلان تخليه عن منصبه أي دون أن يملك أي حق في التفويض، ودون أن تستند استقالته إلى أي شرعية دستورية، وقد قوَّض هذا التطور كل احتمال لقيام مجلس انتقالي مدني توافقي، ليمسك المجلس الأعلى بزمام الأمور ويحدد وينفِّذ أجندة الإجراءات والتدابير ببطء قاتل حيث تنبغي السرعة

وبسرعة مندفعة حيث ينبغي منح الزمن الكافي لجعل التشريعات والانتخابات المنشودة حقيقية. ويهدِّد كل هذا بترجيح كفة الثورة المضادة على المدى القصير والمتوسط والطويل مع فقدان الثورة قوة دفعها نتيجة للطريقة التي تسير بها الأمور الآن.

الهدف الحقيقي: خلق ديمقراطية شعبية من أسفل

ويتعلق السؤال المطروح أمامنا الآن بالسيناريوهات المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة في مجرى الصراع المفتوح بين الثورة والثورة المضادة. ويبدو أن الإجابة التي يمكن استنتاجها من كل ما سبق هي أننا لسنا بالضرورة أمام انتصار كامل للثورة أو الثورة المضادة.

ويتوقف كل شيء على المسار الفعلي لهذين العاملين الكبيرين في الفترة القادمة. فقد ينجح عامل الثورة في خلق ديمقراطية شعبية من أسفل بالأحزاب والنقابات والصحافة وغيرها في ظل برلمان أفضل نسبيًّا وانتخابات أفضل نسبيًّا. وتتراجع قوة هذا العامل كلما سارت الأمور بالطريقة الحالية مؤدية إلى فقدان أو ضعف قوة دفع الثورة.

ولا شك في أن اندلاع الثورة حمل الكثير من الدروس والعِبَر للنظام والطبقة الرأسمالية الحاكمة. ومن هذه الدروس كبح جماح اللصوصية بالقدر المطلوب لعدم الوصول بالشعب إلى تردي مستويات معيشته بالصورة المفزعة الحالية، ويقتضي هذا قدرًا من الحد من الفساد وقدرًا من الانفتاح الديمقراطي.

على أن عقلية النظام الذي من المحتمل أن يستعيد نفسه بعيدة تمامًا عن تطهير نفسه تطهيرًا عميقًا من الفساد والاستبداد المتطرفين، كما أنها بعيدة تمامًا عن السماح بأن تكون الثورة هي أداة التاريخ لهذا التطهير، كذلك فإنها بعيدة تمامًا، أيضًا، عن التفكير في بناء اقتصاد صناعي حديث من خلال تنمية اقتصادية اجتماعية حقيقية تحقق الاستقلال بدلا من التبعية الاقتصادية الحالية، وتنقذ البلاد من مصير مشئوم.

ومن هنا ينعقد الأمل على أن الابتعاد عن التفاؤل الساذج بالثورة يمكن أن يكون حافزًا حقيقيًا لقوى الثورة أمام أخطار تصفيتها لكي تحافظ على قوة دفعها، وعلى المواجهة هنا والآن بصورة أشمل من كل ما حدث إلى الآن. ولا شك في أن مما يعزز هذا الأمل واقع أن عدد مَنْ قالوا لا في استفتاء التعديلات الدستورية تجاوز أربعة ملايين ناخب بنسبة تقل قليلا عن رُبْع عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، في وجه مَنْ قالوا نعم من إخوان وسلفيين وحزب وطني وقوى متنوعة للنظام القائم.

تشريع وقضاء

تهاني الجبالي

نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا

تحصين الخطاب التشريعي

لكي نستطيع رصد ملامح أساسية للمرحلة المقبلة علينا أن نبدأ بتقييم الوضع الآن، وخاصة فيما يخص المؤسسات، وذلك لتحديد التحديات التي تقابلنا وعلينا مواجهتها. فنحن في مرحلة سيولة على المستوى العام للدولة، وأكبر تحدٍ يواجه الدولة هو ضعف سلطات الدولة، فمن المفروض أن تكون هي الثابت والمستقر، وما يتغير هو النظام.

تحديات علينا مواجهتها

للأسف كافة مؤسسات الدولة تحتاج إلى إعادة بناء، بما فيها المؤسسة الأمنية، ومصداقية مؤسسة الرئاسة، وقدرة السلطة التنفيذية المتصلة بالوزارة على امتلاك آليات الحكم الحقيقية.

إذن هناك كارثة في أدوات الدولة، ونجد الكارثة نفسها كذلك في كافة المؤسسات الأخرى، ومنها المؤسسات الثقافية، وخاصة تلك المؤسسة التي تشكل عقل الامة، وهي الجامعة فقد فقدت

الجامعة الدور الكبير الذي يجب أن تقوم به، وهو ما ينطبق على كافة المؤسسات الثقافية الأخرى. ومن هنا فهناك ضرورة حقيقية لبناء المؤسسة التشريعية على أسس مختلفة عما كانت عليها، حتى لا يحدث ما يسمى بنظرية «**الانحراف التشريعي**»، والمقصود بهذا المصطلح أن يقنن القانون لغير المصلحة العامة، أو لبعض الظواهر السلبية، مثل الاحتكار أو الفساد، أو أن يوضع التشريع دون أي اعتبار لفكرة الملاءمة الاجتماعية أو فكرة الوساطة ما بين المصالح المتعارضة فيغلب مصلحة على أخرى، أو أن يوضع التشريع لخدمة أهداف محدودة، وذلك على حساب الوحدة العضوية للمجتمع، وهذا كله كان يحدث في النظام السابق.

إذن أول تحدٍ يقابلنا الآن هو إعادة بناء أدوات الدولة المصرية على معايير وأسس جديدة، وتحديد أهدافها بشكل مغاير. وعلى سبيل المثال، المؤسسة الأمنية فقد أصابها انحراف خطير هدم مصداقيتها تمامًا. ومن هنا فإن التحدي الذي يقابل تلك المؤسسة، هو: كيف سيتم إعادة مصداقيتها، وتنسيق أوضاعها ودورها وتحديد آليالتها، ومن سيقوم عليها لتأهيلها، للقيام بمهامها الطبيعية؛ فهي سلطة تطبيق القانون، وسلطة الحماية للمواطن، وإحدى آليات الدولة في فرض الأمن.

والجانب الآخر المكمل لهذا التحدي هو تحصين الدولة المدنية على أسس دستورية وقانونية، فمن الطبيعي بعد الثورة أن يفتح الباب لكل التيارات وكل القوى للتعبير عن نفسها، فالحرية والديمقراطية لا تتجزأن، ومن هنا فمن حق الجميع التعبير عن

أنفسهم، ولكن يجب أن يحاط هذا الحق بما يسمى : **بالضمانات الدستورية والقانونية** التي يلتزم بها الجميع لحماية مقومات الدولة سواء كانت في شكل نظام الحكم، وفي احترام الوحدة العضوية أي التجانس الديني والعرقي إن وجد، وفي حماية الإقليم الجغرافي، وهي الفكرة الأساسية التي يجب أن تنعكس على رؤيتنا المستقبلية في البناء الدستوري والقانوني.

وهناك عدة تحديات أخرى تقابلنا في الجانب الثقافي، منها تراجع المفاهيم والمضامين الحقيقية التي تمثل عنصر الوعي بالتاريخ وبالجغرافيا وبالموقع السياسي وبالعطاء الإنساني، وبخصوصية الدور. هذا البعد إذا لم يكن مكتملا في الوجدان الجماعي، ويشكل العصب الأساسي لفكرة الثقافة الوطنية فإننا أمام تحدٍ كبير، وعلينا إعادة فكرة الثقافة الوطنية إلى المشهد. وأهم ما تعانيه الثقافة الوطنية الآن هو غياب بعض عناصرها، منها : التصالح مع التاريخ بمعنى عدم قفز أي مرحلة على أخرى باعتبارها هي الصواب وما عداها خطأ.

فتقدم الشعوب يحدث بقراءة التاريخ ككل باعتباره مراحل تاريخية فكل مرحلة تدرك بما لها وبما عليها، فتكون تلك القراءة مدخلا للدروس المستفادة من واقع تجربة الشعب الخاصة التي تعد مفاتيح للتقدم، وما عدا ذلك فهو اشتباك مرضي، فنحن نشتبك ونختلف حول الملوك والرؤساء، وليس حول تقييم مراحل تاريخية، والبعد الثقافي الأخطر والأكبر للشخصية المصرية هو في قدرتها على الإبداع.

وأهم العناصر الغائبة عن الثقافة الوطنية الآن، الإبداع الشعبي المصري باعتباره أحد المصادر الأساسية لها. فكثير من الفنون الشعبية اختفت من المشهد، ولم تستبدل بغيرها كالأراجوز. فهناك حالة تجريف للأدوات الثقافية تصل أحيانًا إلى حالة من العداء. وللأسف فقد امتد هذا إلى الفن الاحترافي كالسينما والمسرح والفنون التشكيلية، وهي جميعًا في حالة تراجع شديد، وهكذا فجزء من التحديات المستقبلية يكمن في استعادة هذا النفس الحضاري، فقد كانت الفنون دائمًا امتدادًا لدور مصر في المنطقة العربية، وإحدى أدوات هذا الدور، فجميع العرب مثلا يفهمون اللهجة المصرية من خلال السينما والأغاني.

ومن بين التحديات الهامة التي تقابلنا بناء العقل العلمي في ظل واقع يتراجع فيه العقل، وفي المقابل تنمو فيه فكرة النقل، حتى على المستوى الديني، أصبحت الإمامة للنقل الانتقائي مما يعكس أحيانًا انتقائية فاسدة ترتبط بالماضي، وذلك ما يحيط المناخ الثقافي العام بأردأ أشكال التعصب.

ومن هنا نستطيع القول إن تفكيرنا ماضوي، منطلق من فرضية أن ما سبق كان أفضل، ولكن الأمر المبشر، هو الأجيال الشابة، القوى الجديدة التي تواجه نسبيّا التحدي المستقبلي، وذلك لأنهم متحرريين نسبيّا من التعويل على الرؤى الماضوية، وأكثر انفتاحًا على الرؤى المستقبلية، وعلى تجارب الآخرين. فربما يحقق هذا الجيل المعادلة الصعبة ما بين الحفاظ على الهوية والنظرة التاريخية الإيجابية للشعب، وبين تحقيق النقلة الثقافية

والحضارية لما هو أفضل، وذلك سيتأتي بالطبع من خلال تواصل الأجيال السابقة معهم ببساطة دون استعلاء أو إقصاء، فالإقصاء أهم سمات مجتمعنا وخاصة إقصاء الأجيال بعضها بعضًا، وعلينا التخلص من تلك الآفة الثقافية.

المشهد السياسي والاجتماعي الآن

وفيما يخص المشهد السياسي الآن، فعلينا الاعتراف أن لدينا أربع مدارس سياسية، بغض النظر عن ضعفها أو آلياتها في العمل، وهي: المدرسة الليبرالية وهي مدرسة راسخة تستمد تاريخها منذ عام 1919 بكل زخمها التاريخي وتراثها وآلياتها. وثانيها المدرسة القومية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية المستندة لثورة يوليو عام 1952 ومشروعها الثقافي والسياسي. والمدرسة الاشتراكية التي تطورت فكريًا وتزامنت مع مراحل تاريخية تأثرت بها وأثرت فيها وطورت رؤاها، ويمكن أن تكون موجودة في الواقع بشكل مكثف على ضوء تجربتها. وأخيرًا الإسلام السياسي بما له وما عليه، الذي شكل عبر المراحل المختلفة عبئًا على التطور السياسي والديمقراطي.

وتواجه كافة المدارس السياسية تحديًا مفصليًا في ممارسة النقد الذاتي والوصول إلى مفاصل تسمح لها أن تصبح جزءًا من المشهد الوطني الصاعد، وليس عبئًا جديدًا عليه في مراحل التحول.

وفي المقابل نجد تنامي المجتمع المدني، وهو تعبير يشمل الأحزاب السياسية، وأخصه هنا بحركة المجتمع الأهلي بكافة

أنواعها وأشكالها، وحركة التجمع المحدود على تبني فكرة في إطار معين، وفي الفترة القادمة الفرصة سانحة أمام هذه المؤسسات لإثبات الجدية، وإلى التحرك وفق تصور لأداء المجتمع الأهلي نحو أهداف حقيقية محددة.

ويضاف في المشهد المستقبلي، أيضًا، القوى الشبابية الحديثة التي ستبدأ في خلق آليات حديثة مثلما فعلوا في الاحتشاد الثوري بخروجهم الجماعي عبر وسائط المعرفة الحديثة، فهم مرشحون في الفترة القادمة لتعميق المزيد من هذه الأدوات وفرضها على الآليات المتاحة، ولديهم قدرة أكثر على تنظيم صفوفهم دون المعاناة من أمراض الأدوات التنظيمية السابقة، وهو أمر إيجابي للخريطة الوطنية، فإذا ما أضيف إليهم العقل السياسي والقانوني ستتفتح مسام الوطن عن زوايا أخرى.

وأخيرًا هناك القوى الاجتماعية، وبالطبع في مقدمتها العمال والفلاحين، فهذه القطاعات برغم أنها ممثلة في الدساتير، لم يكن يمثلها أحد منهم، فكانت نسبة وهمية يتم تزييفها بشكل فج وفاضح لصالح لواءات شرطة ورجال بنوك وسيدات مجتمع. وقد لا يكون فقط المدخل لتمثيلهم الظهير الدستوري، البعض ضد هذه النسبة من زاوية استعلاء طبقي أو ثقافي على معنى 50% عمال وفلاحين.

ولست مع هذا الرأي فهي فكرة غير عادلة، فهي لم تمثل مطلقًا، وفي الوقت نفسه فشلت فكرة تمثيل العمال والفلاحين

بهذه النسبة، إذن نحن في حاجة لحوار مع من يمثلها حتى يحدث توافق وطني حولها سواء بالإبقاء عليها أو بعدم إبقائها، وفي حالة عدم إبقاء هذه النسبة بالظهير الدستوري يجب أن نجد شكلا آخر لتمثيل الفلاحين والعمال اجتماعيّا وثقافيّا لتعزيز مشاركتهم الفعلية.

الاستراتيجية المقترحة للتشريع

هذا هو الوضع على مستوى قراءة الواقع الآن، وتحديات المستقبل فإذا ما انتقلنا إلى الجانب التشريعي خاصة، سواء الدستوري أو القانوني، نجده مرتبطًا بقضيتين: القضية الأولى، هي: تحصين النص الدستوري بالضمانات، وعلينا هنا ألا نأخذ بنظرية الإيجاز والعمومية، وأن نضع تفاصيل متعلقة بضمانات تطبيقه ومضمونه مثل المدرسة الحديثة، وعدم إحالته إلى القانون فقد كان يسبب حصارًا للحق وانتهاكًا له.

والقضية الثانية، هي ضبط معايير النص التشريعي على ضوء مرجعية محددة هي احترام آدمية وكرامة الإنسان، وبداخلها التفاصيل المتعلقة بكيفية إدارة الحق، ويكون ذلك ملزم لسلطات الدولة الثلاث والأفراد أيضًا. والجانب المرتبط بهذا هو اعتماد ديمقراطية التشريع، بألا يكون هناك تشريعي مفوض يملي التشريع ويفرضه على الشعب، ولكن يجب أن يحدد الشعب مصالحه ومطالبه، ثم تبدأ الصياغات. فوضع الدستور عاكس لعملية سياسية كبرى، وحوار مجتمعي حقيقي، وتوافق وطني حقيقي.

وعند إعادة ترتيب أوضاع نظام الحكم لابد أن نستدعي شروط التاريخ، فأي مسئولية بلا محاسبة تصبح مطلقة، ليس هناك ضمانة لشخص أو حزب، فالحصانة الحقيقية هي الضمانات الدستورية والقانونية ومبدأ المحاسبة.

ويرتبط بذلك الأمر استقلال القضاء، لأنه هو المطبق للقانون، ويرتبط به ما يمكن أن يسمى إعادة ترتيب أوضاع منظومة العدالة، يدخل فيه التكوين القانوني والثقافي للقاضي، والمحامي وجه العملة الثاني، ولأعوان القضاء أي الجهات المؤثرة في القضاء، مثل المحضرين، وخبراء وزارة العدل، أو في أداء الدور المكمل، مثل الشهر العقاري وغيرها من المؤسسات، ويضاف إليها منظومة تعليم القانون ليس في الجامعة فقط بل في كل مراحل التعليم.

وإذا ما نظرنا إلى نظامنا القضائي نجده معقدًا، ولكنه ليس سيئًا فالتقاضي على أكثر من درجة ضمانة، وهناك بعض الآراء ترى ضرورة توحيد نظام القضاء، وأعتقد أن هذا التوحيد سيكون له آثار سيئة في هذه المرحلة الانتقالية، فنحن بحاجة إلى الحفاظ على المؤسسات المرجعية. كالمحكمة الدستورية فتاريخها طويل 40 سنة، ولها مبادئ مهمة حاكمة وقضاؤها محصن، وملزم لسلطات الدولة الثلاث والأفراد. وعلينا كذلك تطوير نظام القضاء العادي لكي يشمل كل المهارات الحديثة، وعودة قاضي التحقيق والنيابة المدنية، لحل مشاكل الناس فيما قبل التقاضي، وسيساهم هذا التطوير في حل مشكلة تراكم القضايا وبطء القضاء، وعدم القدرة على تنفيذ الأحكام.

وآخر الأمور التي يجب التركيز عليها عند التحدث عن الجانب التشريعي، وأهمها: منظومة التعليم، أي وضع منهج لتنمية الوعي القانوني والدستوري من الحضانة حتى الجامعة يضعه متخصصون، ويكون في الوقت نفسه مستمدًا من كل المصادر المتنوعة للوعي القانوني: الدستور، والقوانين الأساسية المؤثرة في الإنسان، والاتفاقيات الدولية، مثل، حقوق الإنسان، وغيرها.

بكل الآليات السابقة نكون قد عملنا على عدة محاور أساسية، وهي: تحصين الخطاب التشريعي، وتطويره، وحماية المشروع الوطني النهضوي لمصرنا القادمة.

زكريا عبد العزيز
رئيس محكمة الجنايات

البداية: النقابات واتحادات الطلبة واستقلال القضاء

حتى نستطيع أن نستشرف سيناريوهات المستقبل، يجب أن تكون لدينا مقدمات ننتهي منها إلى نتائج، فمن المعروف أنه لا يمكن التنبؤ بقيام الثورات الشعبية أو تحديد أسبابها لأنها نتاج لتراكم مجموعة من الأسباب لفترة زمنية طويلة، ولذلك لا نستطيع تحديد موعد دقيق لها، وإلا أصبحت مؤامرة في نظر النظام الذي تقوم في ظله. وسر قوة الثورة الشعبية أنها لا تنظيم لها ولا قيادة، وبالتالي فليست لها ترتيبات بموعد محدد وواضح. وعندها يجب أن يهدم النظام السابق بنظام جديد تمامًا.

ثورة 25 يناير ثورة شعبية لم تكتمل

وينطبق كل ذلك على ثورة 25 يناير، فلها مقدمات، يجب أن نذكرها كي نكون منصفين منها: نشاط حركة كفاية عام 2004، ووقفاتها الاحتجاجية المتكررة، وكذلك حركة القضاة عام 2005

الذين أعلنوا أن انتخابات مجلس الشعب زوِّرت، وخاصة انتخابات دائرة دمنهور لصالح أحد رجال النظام السابق، وما صاحبها من محاكمة لقضاة، وصحب هذا مواقف لنادي القضاة، ووقعت اعتداءات على بعض القضاة، وأنا تحديت النظام وقتها وكان ذلك في 17 /2005/12 وهو موعد انعقاد جمعية عامة لانتخابات نادي القضاة، وقلت: إن أي دولة يُعتدى فيها على قاضٍ تصبح دولة غير محترمة، ولا يكفيني فيها استقالة وزير الداخليةً أو أن يُقال، فالاعتداء على القضاة يسقط الحكومة خاصة إذا كان هذا الاعتداء من جهاز الشرطة، ثم كان خروج القضاة لوقفات احتجاجية متتالية، مما ترتب عليه كسر حالة الخوف، ومنح جرأة لحالة الحراك الوطني في الشارع المصري، والاقتداء بالقضاة، في تمسكهم بقالة الحق ووقفاتهم الاحتجاجية، وزادت بعدها الوقفات المختلفة، فازدادت من فئات الشعب الجرأة على النظام.

وحدثت ثورة 25 يناير، وسارت الأحداث كما نعملها جميعًا، وسقط رأس النظام، ولم يسقط جسده، ولم يحدث الهدم الكامل للنظام القديم. ومن هنا يمكننا القول إننا الآن في مرحلة عدم إتمام الثورة لمهامها، ولا أريد القول إنها لم تنجح، لأنها نجحت جزئيًا، ولم تستكمل مسارها بعد.

سيناريو لم يحدث

ليست لدينا أدوات نستطيع بها أن نتنبأ بما يمكن أن يحدث بعد ثورة 25 يناير، وقد وضعنا سيناريو كنا نتمنى تنفيذه، لكنه لم يوضع موضع التنفيذ، وهو: مجلس رئاسي مكون من خمسة أكفاء

أحدهم عسكري، وتهيئة المناخ في شكل انتخابات نقابية مهنية وعمالية، وانتخاب لاتحادات الطلاب، وكذلك العمد والمشايخ.

وهذه التهيئة هامة جدّا لأننا فقدنا التربية السياسية طوال ستين عامًا، لم تكن لدينا أحزاب منذ قيام الثورة عام 1952 ففي عهد عبد الناصر لم تكن هناك أحزاب، فلا يمكن أن تعد هيئة التحرير أو الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي أحزابًا بالمفهوم السياسي، وكانت هناك منابر أيام السادات لكنها كانت على الورق فقط، ثم بعد عام 81 كانت هناك أحزاب إما أنها راجعة بحكم محكمة أو أنشئت من باطن النظام، وإما أنها كانت أحزابًا أنشأها أمن الدولة، وكذلك الحال بالنسبة للاتحادات الطلابية تصنعها أمن الدولة، إذن أننا لم نمارس سياسة منذ عام 1952 .

وفي فترة السنة الانتقالية التي تعقب ثورتنا، لا تتم أي انتخابات رئاسية أو برلمانية فلا أتصور أن ينتخب رئيس في ظل إعلان دستوري، لأنه أمر مؤقت فنحن الآن كالمسافر، والمسافر بالطبع لا يتخذ أية قرارات مصيرية أثناء سفره، فالإعلان الدستوري هو تنظيم خلال فترة مؤقتة، وبالتالي فنحن أمام سنة انتقالية يتم فيها بناء البيت من الداخل بجمعية تأسيسية تضع دستورًا دائمًا، به مبادئ عامة تؤكد مدنية الدولة، وتنظم طرق الحكم، مثل انتخاب الرئيس مرتين فقط طيلة حياته، وقانون طوارئ لا تزيد مدته عن عشرة أيام ويصدر بأغلبية أعضاء مجلس الشعب، وإلغاء مجلس الشورى إلا إذا أعيد بمنطق آخر وهو منطق مجلس الشيوخ، إلى آخر الأمور التنظيمية الداخلية.

والدستور الدائم لا يستغرق عمله أكثر من سنة، منها ثلاثة أشهر يطرح فيها على الحوار المجتمعي حتى نصل به إلى أفضل صياغة، ثم يعرض للاستفتاء فإذا حاز على قبول الشعب وكافة القوى الوطنية والسياسية تجرى انتخابات رئيس الجمهورية ثم البرلمان. إذن في خلال هذه السنة الانتقالية يجب تهيئة المناخ لديمقراطية مفقودة منذ عام 1952.

بماذا نبدأ الآن؟

مع غياب هذا السيناريو حتى الآن لا نرى سيناريو محددًا، ولكن علينا تحرير أنفسنا بأن نبدأ من الأساس، وليس من الرأس أي نبدأ بالمؤسسات المدنية خاصة النقابات المهنية، فانتخاب العمد والمشايخ يحتاج إلى تشريع، وأحزاب الثورة ما زالت تحت التأسيس. والنقابات العمالية تابعة للنظام. فليس لدينا إذن سوى النقابات المهنية، وهي وحدها التي لديها القدرة على تحرير نفسها، وأعتقد أنها بدأت بالفعل فقد نشطت نقابة الأطباء، لإجراء انتخابات، وكذلك نقابة المحامين والصحفيين.

إن النقابات هي العصب الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وعندما تجرى فيها الانتخابات سيرشح فيها كل من كان ممنوعًا من الترشيح سابقًا، وستجرى تلك الانتخابات بعيدًا عن أمن الدولة والحزب الوطني، ومن ثم ستكون هناك حرية اختيار، وباعتبار المهنيين نخبة فمن الممكن أن يخرجوا أفضل المرشحين. ومنها يخرج مرشحون لمجلس الشعب.

النقابات تصنع نوابًا للانتخابات البرلمانية. إذن هي المحرك الاجتماعي والسياسي، وهكذا الأمر مع الطلبة فأمامهم الفرصة الآن بتكوين اتحاد طلبة حقيقي، وأعضاؤه هم الجيل القادم للنقابات ثم لمجلس الشعب. أما الأحزاب فربما يكون لدينا أمل في الأحزاب الجديدة، فوضع الأحزاب التي نشأت في ظل النظام القديم واضح للعيان، والأفضل أن نجمع أنفسنا في 5 أو 4 أحزاب قوية بمبادئ بعيدة عن الطائفية، وعن خلط الدين بالسياسة، والسياسة بالدين، وعلى تلك الأحزاب الجديدة أن تبدأ بضم الجماهير الصامتة. فالشعب يريد أن يصل إلى برلمان قوي، يكون فيه نجاح عضو مجلس الشعب حقيقيّا، أي"بدراعه" ، لم يدفع فلوسًا، ولم يستعن ببلطجية، عضو منتخب بإرادة شعبية. إذا نجحنا في تشكيل مجلس شعب قوى سيستطيع هذا المجلس الذي يعتمد على النظام البرلماني أن يحاسب رئيس الدولة ورئيس الحكومة، بل يستطيع دائمًا سحب الثقة من الحكومة.

خطوات لاستقلال القضاء:

أول ما نطالب به الآن جميعًا هو استقلال القضاء المالي والإداري، وذلك بكفاح نادي القضاة، الذي بدأ منذ سنوات وسيستمر، وهذا الاستقلال يتم بعدة خطوات:

1- نقل تبعية إدارتي التفييش القضائي على القضاة والنيابة العامة إلى مجلس القضاء الأعلى.

2- إلغاء كافة اختصاصات وزير العدل بقانون السلطة القضائية

التي تخوله تسلطًا على القضاء والقضاة كاختصاصاته بإحالة القاضي إلى التأديب، وتخويل هذه الاختصاصات إلى مجلس القضاء الأعلى.

3- منع ندب القضاة لغير العمل القضائي كمستشارين للوزراء أو المحافظين أو غيرهم.

4- ألا تزيد مدة الندب للعمل القضائي، كرئيس محكمة عن ثلاثة سنوات.

5- ضبط قواعد الإعارة.

6- تعيين النائب العام باختياره من المجلس الأعلى للقضاء، وعن طريق الجمعية العامة لمحكمتي النقض ومحاكم الاستئناف، بذلك يصبح منصبًا قضائيًا وليس منصبًا سياسيًا.

7- ضم أعضاء منتخبين إلى مجلس القضاء، بالإضافة إلى أعضاء بحكم أقدميتهم.

8- ألا يتولى القاضي أي منصب تنفيذي أو سياسي إلا بعد ترك العمل القضائي بثلاث سنوات.

9- أن تكون تبعية السجون لوزارة العدل وليس لوزارة الداخلية.

10- فصل سلطة التحقيق عن سلطة الاتهام.

اجتماع

أحمد زايد

أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة

نحو دولة العدل

أطلقت ثورة 25 يناير، شعارات نابعة من واقع المجتمع المصري، وكانت العدالة الاجتماعية أهم شعاراتها. تلك العدالة التي افتقدها الشعب المصري عبر سنوات طويلة. والعدالة الاجتماعية لا يقصد بها تلطيف آثار الفقر أو الحرمان، بل يقصد بها هنا المواجهة الشاملة للفقر والحرمان بتهيئة الظروف للبشر كي يصعدوا إلى أعلى، ويغيروا من حياتهم إلى الأفضل بتوفير كافة الخدمات بمعناها الحقيقي، التعليم، الصحة .. إلخ، وكذلك فإنها ترتبط بكافة المثل العليا: الحرية، والمساواة، والكرامة، والصدق والشفافية، وغيرها.

وهناك العديد من الكتابات السابقة على الثورة وصفت حالة مصر وفقدانها نموذج العدل، مثل يوسف إدريس في كتاباته بالأهرام، عندما شبه مصر بعربة خربة بدلا من إصلاحها فإن كل شخص يأخذ منها جزءًا، وأحمد بهاء الدين عندما كتب عن الانفتاح السداح مداح، فثورة 25 يناير ليست وليدة اليوم بل إنها تخمرت في رحم

المجتمع، ولها العديد من المقدمات في المجتمع المعاصر تمثل بعضها في حركات احتجاجية، كحركة كفاية وغيرها، وفي كتابات وتحليلات لعلماء اجتماع واقتصاديين وسياسيين وصحفيين، وفي نشاط للمجتمع المدني خاصة المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان.

التوق إلى العدل

إن فكرة العدل متجذرة في حياة المصريين، وهي الفكرة التي يتوقون إليها، وتقوم عليها حكمة الشعب وفلسفته. فقد تجلت في أدبنا القديم، كما في الفلاح الفصيح وطلبه بتحقيق العدل، وكذلك فإن كافة ثورات مصر الحديثة، قامت على فكرة العدل. فثورة عرابي كانت ضد الظلم الواقع على الضباط والجيش المصري، وكذلك ثورة 1919 فقد كانت ثورة ضد ظلم الاحتلال وتطالب بالاستقلال والدستور والديمقراطية والحرية. وقد كان أحد أهداف ثورة 1952 العدالة الاجتماعية، ولكن هذا المبدأ لم يتحقق على نحو واسع، بل اقتصر على فترة قصيرة لا تتجاوز عشر سنوات في حقبة الستينيات، بل رأينا كوابح عديدة بدأت تتشعب، إلى أن ناقضت فكرة العدل التي قامت عليها الثورة. فقد شهدت ثورة 1952 أناسًا لا يؤمنون إيمانًا مطلقًا بفكرة العدل، شاركوا، فقط، في ترديد شعارات: المساواة، الحرية، العدالة الاجتماعية، وكانوا هم الذين أفسدوا التجربة الناصرية، ومع نهاية الستينيات سقطت التجربة، وتفشى الاستغلال والفساد ليس بين الطبقة الحاكمة ورجال الأعمال فقط، بل في الطبقة الوسطى، التي حولتها سياسة

الانفتاح الاقتصادي إلى طبقة لا تسعى إلى تأصيل قيم العدل والعمومية، بل تسعى إلى البحث عن مصالحها الخاصة ومصالح أبنائها فذهلت عن الهدف العام، وفقدت البوصلة، وتفرقت بها السبل، فتفرقت في الواقع وأصبحت شيعًا وأحزابًا. صعد منها من غامر، وصمت منها من مكنته مهنته من أن يحقق ثمارًا، وهبط منها من أجبرته ظروف الرأسمالية الرثة على المعاناة والحرمان. وفي المقابل وقعت الطبقة العاملة في شباك الخصخصة وآثارها السلبية، وباتت نضالاتها مهددة على أثر سقوط الصناعة الوطنية. وفي مقابل الطبقات العاملة والوسطى تتشكل في قمة المجتمع طبقة قليلة العدد من المغامرين الاقتصاديين والسياسيين تحتكر الثروة والنفوذ السياسي؛ ويتشكل في قاع المجتمع طوابير غفيرة من الفقراء والمحرومين. وهنا أصبح الظلم هو سيد الموقف، وأصبحت العدالة مطلبًا ملحًا، وكانت الثورة المعاصرة هي السبيل إلى تحقيقه.

إن دولة العدل هي السيناريو الذي يتمناه كافة المصريين ويسعون إليه طيلة تاريخهم. فالعدل رؤية للحياة تتأسس على مبادئ عامة أهمها: مبدأ المساواة، وينظر من خلاله إلى المواطنين على أنهم متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو العرق، وكذلك إتاحة الفرص أمام الجميع على نحو متساوٍ، وإتاحة الحريات على نحو متساوٍ.

كما يتأسس على مبادئ: **الاستحقاق**: أي توفير حقوق المواطنين في التعليم، والصحة، والسكن الملائم، والأمن

الجسدي، والاجتماعي، إلخ...، **وتعظيم الرفاهية**: وهو مبدأ هام من مبادئ العدالة يقوم على العمل الدائم على تحسين رفاهية الفرد والمجموع. **والالتزام الأخلاقي**: حيث تزدهر العدالة بأن يلتزم القائمون عليها بالمبادئ الأخلاقية للعدل، وكذلك مؤسسات الدولة، فكل مبدأ يجب أن يوجد من ينفذه، ويكون هو أول من يتسم به، وكل مؤسسة يجب أن يكون هناك ما تشعه، وكمثال المؤسسة القضائية وهي المنوطة بتحقيق العدل يجب أن يشع رجالها من القضاة عدلا، والجامعة مثلا تشع الدقة والمنهج والموضوعية، وكذلك المؤسسات التشريعية التي تعطي نموذجًا لكيف يكون مثال الأداء الفعال والمواطنة وحراسة الصالح العام. وأخيرًا **العقاب الناجز**: حيث يستوجب تحقيق العدالة عقاب كل الخارجين عن مبادئها، فالعدالة لا تقوم في مجتمع الفوضى الذي يحقق كل شخص فيه مآربه بطريقته الخاصة.

ومن هنا نجد أن كافة الحوارات التي طرحت من قبل عن مفهوم الدعم والفقر ودور الدولة في ذلك، يجعل النقاش ينتهي بسبيل بعيد عن العدالة، فتناقش أمور عارضة هل الدعم الذي تمنحه الحكومة يكون نقديًا أم عينيًا، وغيرها من الأسئلة الشكلية، وكأن العدل يتحقق بوصول الدعم إلى مستحقيه وكفى. ولم ينشغل المتحاورون حول العدالة الاجتماعية، والخلل الاقتصادي والاجتماعي داخل مجتمعنا إلا بعوارض المشكلة. أما المعضل الحقيقي الذي يرتبط بمفهوم العدل نفسه الذي يتوق إليه الشعب المصري لم يتطرق أحد إليه بالنقاش خلال العقدين الماضيين.

التغيير شعار الثورة

ومن هنا يجب أن تكون رؤية التغيير بعد قيام 25 يناير، رؤية عامة شاملة ومرتبطة بإعادة صياغة النظام الاجتماعي العام، بحيث يصبح التغيير عامًا وشاملا لا يعتمد على الترقيع أو الاهتمام بفئة دون أخرى، تغيير يتصاعد من السلوك الشخصي للأفراد إلى السلوك العام الذي يحدد علاقة الأفراد ببعضهم بعضًا، وعلاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها، وكل ما يتصل بالمصلحة العامة.

ومن الأطر العامة التي يجب الحرص عليها فيما يخص النظام الاجتماعي علاقة القيم بالدستور، فالنصوص القانونية كنصوص يمكن اختراقها من الجميع، ويتم حماية هذا الاختراق من خلال أمور، منها وضوح النص، وعدم استغلال السلطة الحاكمة له، وإعلاء القيم العليا كالشفافية والنزاهة، وعدم الاستثناء في تطبيقه، بحيث تتحول النصوص القانونية إلى ممارسة يومية وقيم سلوكية. والاتفاق بين كافة القوى المدنية والسياسية على القيم الفاضلة المرتبطة بالعدل، كالشفافية، والنزاهة، وغيرها، بإبراز قادة وشخصيات تجلت فيهم تلك القيم. وتحويل قيمة العدل إلى قيمة متجذرة ضمير الأمة بالتأكيد عليها في الخطاب السياسي والإعلامي والرسمي. وكذلك تغيير سلوك الدولة وأفعالها، ونقصد هنا أجهزة الدولة: القضاء، والبوليس، والإعلام وأجهزة الخدمات المجتمعية، بأن تكون أجهزة حيادية، وذلك عبر: الشفافية في إعلان الميزانيات، والتعامل العادل مع الجمهور، والشفافية في توزيع فرص العمل.

العدالة هدف لكل القوى السياسية

وخلال تلك الفترة الانتقالية التي ستمتد لسنوات، يكون من أهم المهام إعداد المجتمع المصري للانتقال إلى سيناريو دولة العدل والديمقراطية، ويجب على كافة الاتجاهات والأحزاب السياسية أن تتبنى هذا السيناريو متناسين الخلافات النوعية فيما بينهم، وخلق حالة من الإجماع حول قيمة العدل، وما يتفرع عنها من قيم، ومن أبرز تلك القيم التي يجب التفاف القوى السياسية حولها، التنمية والحداثة، بكافة الأطر الثقافية التي تتعدد وتتنوع بتعدد ميادين الحياة الاجتماعية.

ويمكن أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني دورًا هامًا في هذه المرحلة بإعادة بناء العلاقات المجتمعية والاقتصادية، بنشر علاقات الاحترام والتسامح والثقة، وذلك بعدة طرق منها عمل ورش تدريبية للشباب والمدرسين وغيرهم لتقديم نموذج أمثل في زرع القيم، وعمل دراسات عن طرق أداء مؤسسات الدولة، كالإعلام وغيرها، والمسؤولية الجزئية عن مناطق بعينها بتبني مشروعات تنموية يشارك فيها أهالي المنطقة تكون نموذجًا لتحقق كافة القيم المجتمعية كالشفافية، والبعد عن المركزية، واتخاذ القرار، وغيرها من الطرق.

نحن الآن نمر بمرحلة يجب فيها تكاتف كافة القوى السياسية والمجتمعية، ونبذ الخلافات من أجل تمركز قيمة العدل، وتحقق سيناريو دولة العدل.

إعلام
أمينة شفيق
صحفية بجريدة الأهرام

تكسير النظام الأبوي

أتصور أن مصر بعد ثورة 25 يناير ستدخل كما تدخل غيرها من الدول فيما يمكن أن نطلق عليه إعادة ترتيب البيت المصري، ولكنها ستأخذ فترة طويلة ربما تمتد لأربع سنوات أو خمس، فليست هناك قوى واحدة هي التي تطرح إعادة الترتيب البيت بمصر، ولكن هناك آراء متعددة لهذا الطرح، وهناك مشاكل متعددة ستظهر لابد أن تحل، ولا بد أن يثار حولها جدل كثير، بالطبع لن نستغرق وقتًا طويلا كالثورة الفرنسية مثلا، ولكنه سيكون وقتًا طويلا بالنسبة إلينا، وعلينا أن نفهم ذلك.

إعادة ترتيب البيت

ما حدث في ثورة 25 يناير لم يكن استثناء في تاريخ مصر، ولكنني اعتبره استكمالا لقضية الديمقراطية الوطنية التي بدأت عام 1919، ففي ثورة 1919 كان الجميع يطالب بالاستقلال والدستور، أي تنظيم الحياة. وبذلك فإن ثورة 25 يناير فتحت الباب لاستكمال المرحلة الوطنية الديمقراطية في مصر.

المشكلة أن هذه الديمقراطية لا يمكن أن تسير دون طريق ديمقراطي وطني تنموي، فنحن دولة نامية، لسنا أوربا الصناعية في القرن التاسع عشر، نحن دولة نامية تسعى لتحقيق الاستقلال الوطني، وتحقيق حق الناس في المأكل والمشرب، هذه هي النقطة الأساسية. فإعادة ترتيب البيت تعني الخروج من حلقة قديمة إلى حلقة جديدة تتسم أولا وأخيرًا بالوطنية والديمقراطية وبالتجاور. وستحدث في إطار لقاء سياسي عام تشارك فيه كل الأحزاب وكل القوى السياسية، وكل الشرائح دون سيطرة من اتجاه بعينه، وهذا ليس سهلا على الإطلاق.

ومن جانب آخر فإن ثورة 25 يناير خلخلت بشكل عنيف نظام الأبوية المطلقة، وهو أمر مهم، فقد خرج جيل من الشباب عن طبقته، فهو جيل ابن طبقة وسطى، أي أنهم شباب خرجوا من حضن الطبقة الوسطى المصرية التي كانت جزءًا من ثورة 1919 فخلخلوا النظام البيطركي، أي أن شباب هذا الجيل يقول بوضوح: لم أعد أستمع إلى رئيس حزبي المباشر، بل أريد أن أشارك في النقابة، وفي سياسة الدولة، وفي الحزب، وحتى في أسرتي.

فهناك تيار عام من التقنية والتعليم يشكل بينهم الحركة الأفقية، فهم ليسوا أبناء المؤسسات التقليدية، ولا الأسر التقليدية، بل أبناء أسر جديدة يناقشون آباءهم ويجادلون لا يطيعون طاعة عمياء، وقد ظهر هذا جليًا مع شباب الإخوان المسلمين، حيث أصبحت مقولتهم الأساسية ليس السمع والطاعة، ولكن الفهم والطاعة.

وهي ظاهرة جديدة لابد أن تحترم، ولم نكن منتبهين إليها من قبل، أو غير فاهمين لها، لأننا أبناء مجتمع أبوي مستبد.

وبوضوح سأظل أنا الأم، ولكن البنت ستناقش، وفي لحظة ما ستكون قادرة على إدارة البيت، وأكون سعيدة بذلك، وهذا يعني تكسير النظام الأبوي، على كل المستويات: النظام، وسياسة الحكم، وسيطرة الغني على الفقير، والرئيس على مرءوسيه في العمل، وسيطرة الأب في الأسرة.. إلخ.

دولة القانون والمؤسسات

بدأت ثورة 25 يناير في طرح أننا دولة القانون، ودولة المؤسسات، ودولة الشفافية، ولابد أن يأخذ القانون مكانته، بحيث تكمن هيبة الدولة في تطبيق القانون، وكمثال على ذلك لا يحق لشخص قطعت أذنه أن يتنازل عن حقه، فلابد أن ينفذ القانون بمحاسبة الجاني، فلم يجرم هذا الجاني في حق الفرد فقط، بل أجرم في حق نظام الدولة الذي يجرم العنف، ويحمي حقوق المواطن. وهذه الحالة ستستمر، ولابد أن نكون مؤهلين لمتابعة استمرارها، وليس معنى ذلك أن كل السلبيات ستنتهي تمامًا بل ستبقى سلبيات بالطبع، ولكن علينا متابعتها، وتطبيق القانون للقضاء عليها. وكمثال يوضح ذلك الرقابة على التليفونات ستلغى، ولكن ستلغى بالمعنى الخاص، فليس من حق أي أحد، ولا حتى المؤسسة الأمنية التجسس على خصوصيات الأشخاص، ولكن في حالة الشك في شخص ما بتورطه في عمل إجرامي سيؤخذ إذن قانوني

لمراقبة الشخص لفترة محددة حتى تتضح إدانته أو براءته، فإذا ما ثبتت براءته تلغى الرقابة عليه، أي أن رقابة التليفونات ليست لرقابة خصوصيات الفرد ومعرفة تحركاته، ولكنها رقابة من خلال القانون لاكتشاف الجرائم فقط.

ليس هناك دولة ليس فيها مؤسسات أمن عام، ولكن هذه المؤسسات في مصر كانت مؤسسات قهرية، وعلينا أن نجد الطريق الآن لإعادة هيكلة هذه المؤسسات بعناصر جديدة قائمة على استخدام القانون، هذا القانون الذي ينفذ على الجميع بالمساواة، فالمواطنة، وكافة الحقوق المدنية حق لكل مواطن بغض النظر عن مكانه الجغرافي، صعيدي، قروي، مديني، وبغض النظر عن ديانته أو انتمائه لقبيلة ما، أو أسرة، إن الجميع سواسية أمام القانون.

هذه الحالة طبعًا ستحدث فيها هزات كثيرة، ولكن وعينا بهذه المرحلة سيجعلنا نستطيع علاج سلبياتها، ونستطيع أن نعبرها بحيث نأخذ منها الأفضل.

وما يجب أخذه في الاعتبار الفترة القادمة أيضًا، أن كافة مؤسسات الدولة يحكمها القانون، ويجب الفصل فيها بين السلطات، ويجب أن تعمل معها بالمجاورة المؤسسات المدنية، وبالتالي لابد أن يُعترف في الدستور القادم جليًا، وبمنتهى الوضوح، أنها تلعب دورًا هائلا في المجتمع، ولابد أن تنص النصوص على ذلك، فمؤسسات المجتمع المدني يجب أن يعترف بها حتى تقوم بدورها في التنمية البشرية، وتكون نموذجًا في المنطقة العربية.

أما الأحزاب فعلينا ألا نهتم بعددها، فلتتفتح كل الزهور، فلتتواجد كل الأحزاب وتكثر، فمصداقيتها ستأتي من العمل العام، وبمرور الوقت ستتضح مدى قوتها أو ضعفها. ولكن هناك نقاط حاسمة في تكوين الأحزاب يجب أن تطبق بصرامة ووضوح، أولها: أنها ليست امتدادًا للخارج، وثانيها: أن تمويلها من الداخل، ولا يسمح لها بتمويل خارجي. وأخيرًا: أن المرجعية في إنشاء الأحزاب للدستور والقانون فقط، وليس للدين أو لأي عامل آخر. فالأحزاب الاشتراكية في أوربا اسمها هكذا لكن مرجعيتها للدستور والقانون، وبالتالي لا أفضلية لحزب على آخر.

فالحزب تنظيم يعبر عن مصالح اقتصادية اجتماعية لشريحة من المجتمع، بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق أو النوع الاجتماعي أو الجنس.

تطوير مؤسسات إعلام الدولة:

مؤسسات الإعلام جزء من مؤسسات المجتمع، وبالتالي فقد عانت الفترة الماضية من كافة سلبيات النظام الأبوي، ومن هنا يجب تطويرها، وخاصة مؤسسات إعلام الدولة.

وهناك فرق بين الدولة والحكومة، الدولة تحوي كل الأفراد والاتجاهات والحركات، إعلام الدولة يجب أن يعبر عن الجميع، من يمين متطرف إلى يسار متطرف. أما الحكومة فهي معبرة عن ذاتها فقط، وعن مصالحها فقط، ومن هنا كانت أهمية استقالة أي شخص معين في الحكومة، أو حتى منصب الرئاسة من منصبه

الحزبي لحظة توليه منصبًا حكوميّا أو رئاسيّا، بحيث لا يُصعَّد حزب على آخر، وبحيث يعترف بكل الأحزاب وبتعددها، على أنها متساوية في الحقوق والواجبات، ويجب أن يعبر عنها بوضوح.

وبمرور الوقت ستكون لدينا منظومة متكاملة تعترف بالحريات العامة والخاصة، وتعترف بمبادئ حقوق الإنسان، وتعترف بكل الطبقات وحقها أن تنتظم في تكتلات، وأن تعبر عن نفسها، وتعترف بالتعددية والديمقراطية، فالديمقراطية ليست صندوق الانتخابات، فقط بل الممارسات اليومية، أيضًا، في التعبير عن الذات، والتعامل مع الآخر.

ومن هنا، فإن إعلام الدولة يجب أن يعبر عن الجميع، يعبر عن مكونات الدولة المصرية بكافة طوائفها ومستوياتها المختلفة الدينية والثقافية والاجتماعية والجغرافية، عن كافة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه مجتمعنا، فمشاكل مجتمعنا ليست سياسية فقط، بل يجب أن يعبر فيها عن الأقلية والأكثرية، ويعبر عن الجميع، ويعرض آراء الجميع، وليس رأي الحكومة فقط، وهذا ما لم يكن يحدث.

فقد كان لدينا إعلام حكومي، وليس إعلام دولة. إذن يمكن أن يبقى إعلام الدولة بشرط تطويره وتحرره من التعبير عن لسان الحكومة، بحيث يكون أكثر ديمقراطية وحرية.

والأساس هو حرية الصحافة، وهذا الأمر ليس له علاقة بمالك الصحيفة، فكل ما يهمنا مقدار مساحة الحرية المعطاة للصحفي،

فحرية الصحافة تعني حرية مالك الصحيفة، والمساحة المعطاة للصحفي بشرط الضمير في نقل المعلومة والدقة، وألا تكون لصالح شخص أو فرد بعينه. أي أن تذكر الحقيقة دون غرض ما. إذن الفيصل هنا ألا يجبر الصحفي على كتابة شيء ما، أو أن يخوف من الكتابة في موضوع ما. أما مالك الصحفية فيمكن أن يكون الدولة وليس الحكومة، أو حزب أو شركة مساهمة، فما يجب التركيز عليه هو مساحة الحرية المعطاة للصحفي، وتنفيذ حرفية الصحافة.

وأخيرًا لابد أن نركز على أمر هام وهو قوة الدولة، لابد أن تبقى الدولة قوية، وأن تقوى أجهزتها، وأن تكون أكثر ديمقراطية، فالدولة تصبح قوية بديمقراطيتها واحترامها للقانون، واحترامها لأفرادها، وقوية بتدخلها كطرف في كل ما هو موجود بما يحقق المصلحة العامة، ويمنع استغلال الكثرة للقلة، والأغنياء للفقراء، ويكون مع الأغلبية العظمى، فإذا كانت المصلحة العامة تمنع الاحتكار إذن فعلى الدولة أن تمنع الاحتكار، وهكذا.

سلامة أحمد سلامة

رئيس مجلس التحرير بجريدة الشروق

السير على طريق الديمقراطية

نحن نسير على الطريق، فقد انتهى الحكم العسكري، وسيأتي رئيس مدني، فالتغيير قد حدث، ولن نعود إلى الوراء، تغيير حقيقي في البناء السياسي للدولة وفي التوجهات بحيث يعود إلى المواطن المصري والشعب المصري كرامته وحريته.

ولكن من الصعب التنبؤ بطبيعة السنوات الخمس المقبلة، فما زالت الصورة غير واضحة، وهناك نقاط كثيرة مختلف حولها، ومنها الخلاف حول الشكل السياسي، فالبعض يرى أن يكون النظام برلمانيّا، والبعض يرى أن النظام الرئاسي، هو النظام المناسب خاصة في السنوات الخمس الانتقالية المقبلة.

مرحلة تغيير القوانين

والسنوات الخمس القادمة، هي مرحلة العمل على القوانين، فأيًا كان شكل النظام برلمانيّا أو رئاسيًا يجب أن تنقطع فيه علاقة الرئيس بحزبه بمجرد توليه الرئاسة، وأن توضع قوانين تحدد فيها ملامح الجمهورية الجديدة، وأن نخرج عن مركزية القاهرة، بحيث

ينتقل التغيير إلى كافة تفاصيل الحياة اليومية، في كافة أقاليم مصر، وتتغير كل الآليات الحاكمة، ومنها قانون تعيين المحليات، والمحافظين، وقانون ممارسة الحريات السياسية.

وهناك سؤال هام يجب أن نجيب عليه عمليّا. هل سيحدث تغيير حقيقي أم أن الآليات القديمة ستستمر في الانتخابات، وفي العمل السياسي؟ وبالطبع هناك عوامل كثيرة ستؤثر في طبيعة المرحلة القادمة، منها قدرة الأحزاب السياسية سواء التقليدية القائمة، أو الأحزاب الجديدة، على اكتساب أرضية شعبية، وهو الصراع السياسي الحقيقي، وهو ما سيظهر القوة الحقيقية للأحزاب. فالأحزاب الجديدة تقابل الآن جبهتين: الأحزاب التقليدية بآلياتها القديمة، والإخوان، وأرى أن على الأحزاب الجديدة أن تندمج بعضها مع بعض، أو تتحالف معًا لتكوين قوى جديدة لتكوين تحالف قوي يقوم على أساس، حتى تقف أمام الأحزاب التقليدية، والإخوان.

وفي المرحلة القادمة لن يظل الإخوان كتلة واحدة، وكما رأينا فقد بدؤوا في الانقسام إلى أحزاب، بل بدأ الانقسام داخل الجماعة نفسها، فشباب الإخوان، أكثر تقدمًا من مكتب الإرشاد. فالإخوان قوة أقل بكثير مما يخافها المختلفون عنهم، فدخول المعارك في المرحلة القادمة، سيعتمد على عامل هام ظهر في الصورة، وهو وعي الناس وقدرتهم على الفرز، هذا الفرز الذي تغير الآن، وأصبح يعتمد على الحس السياسي، وليس على البعد الديني، وهو ما يزداد بمرور الوقت، وهو الملعب الحقيقي لاختبار قوة الأحزاب، وخاصة الجديدة منها في الفترة القادمة، فالثورة قد أيقظت النيام

من اللامبالاة، أيقظت جميع طبقات الشعب وفئاته. أصبح الجميع مهتمًا بالسياسة، وبالأحداث اليومية المتلاحقة، ومعرفة ما يحدث، والمشاركة فيه، ويمكن أن يساهم المجتمع المدني في دعم هذا الحراك السياسي الجديد.

ومن العوامل الهامة التي ستؤثر في المرحلة القادمة عودة النخبة، فكثير منهم سواء في مجال الإعلام أو الثقافة كان قد يئس من ممارسة العمل العام، فابتعد أو أُبعد، ولكن الثورة أعادتهم مرة أخرى، وبذلك يمكن أن يقوموا بدور هام في هذا الحراك الجديد، شريطة أن يصبح لصوتهم مصداقية لدى المواطن العادي.

كل تلك العوامل يمكن أن تساهم، على المدى القصير، في عمل برلمان قوي، برلمان يستطيع أن يساهم في العملية السياسية بشفافية، وعلى المدى البعيد في تغيير الوضع القديم، بكل آلياته، ووضع آليات جديدة للمجتمع ككل، وفي كافة المجالات: التعليم، والثقافة، والصحة، والحراك السياسي.. إلخ.

امتداد عمليات التغيير إلى الإعلام

التغيير الذي سعت إليه الثورة لا ينبغي أن يقتصر على تغيير نظام الحكم والقائمين عليه، بل لابد أن يصاحبه تغيير جذري في منظومة الإعلام وقياداته. فكل المؤشرات تؤكد أن المنظومة الإعلامية فى مصر منظومة خربة، تم تركيبها بطريقة تضمن خدمة النظام وتبرير أخطائه. ومن هنا يجب إصلاح مؤسسات الإعلام وتطويرها، وهناك لذلك حلول قصيرة المدى، وحلول طويلة

المدى. الحلول القريبة المدى تتمثل في تصليح الخروم والعيوب الموجودة حاليًا، بتغيير الرئاسات والقيادات، واختيار عناصر أكثر استقلالية وأكثر مهنية. أما الحلول الطويلة المدى، فهي بخلق منظومة إعلامية جديدة طبقًا لأسس الإدارة الحديثة، ومواكبة التطور الإعلامي الهائل، وذلك سوف يحتاج إلى دراسات معمقة.

يجب في الفترة القادمة رفع يد الدولة عن الصحف، وتحرير الصحافة اقتصاديًا وسياسيًا من هيمنة الدولة، فليس هناك دول لها صحف في العالم كله، وهناك تجارب كثيرة سابقة، وأساليب وأدوات معروفة لذلك.

ويجب أيضًا أن يعاد النظر في التليفزيون وتنظيم أوضاع البث التليفزيوني بما يضمن استقلالية الأداء المهني، والقدرة على المنافسة، والتخلص من حالة الترهل المرضي والعجز الإعلامي التي يعاني منها التلفزيون المصري. بحيث يصبح جهاز إعلام وتثقيف، وليس جهاز تعبئة سياسية أو انتخابية. وبحيث تعود إليه مهنيته، وبحيث يحدث ترشيد لعدد المحطات فتصبح ثلاث أو أربع محطات على الأكثر، ولكل منها شخصية مختلفة، فلا يمكن أن يتواجد هذا الكم من القنوات المتكررة في الأدوات والأشكال والرؤى.

ويجب وضع نظام إداري جديد للتلفزيون، مجلس أمناء حقيقي يرسم الخطوط الرئيسية لعمل التليفزيون، ويضع استراتيجيته، بحيث يتخلص التليفزيون من عمالته الزائدة وغير المؤهلة، ويؤدي دوره الحقيقي في التثقيف والتنوير للمواطن، دون فرض وصاية

الحكومة عليه. وبالطبع هناك مشكلات كثيرة ستقابلنا، فماذا سنفعل على سبيل المثال، مع هذا الكم من العمالة الزائدة، ولها حلول كثيرة معروفة، منها السماح للأفراد بالخروج بمكافأة مناسبة تساعدهم على العمل في أعمال ترتبط بالعمل الإعلامي.

وفي خلال السنوات الخمس القادمة ستتضح الرؤية، وستختفي بعض الصحف، لعدم مصداقيتها، وكذلك بعض محطات التليفزيون. وبعضها سيتطور، وستنتهي صحافة الأحزاب كما انتهت في العالم كله، عدا الحزب الشيوعي فهو الحزب الوحيد الذي يمتلك جريدة، ويمكن للأحزاب أن تصدر منشورات خاصة بها بدلاً عن الصحف، فالصحيفة تخاطب الجميع، وتعبر عن الجميع.

ويمكن لكافة أشكالٍ الملكية المختلفة للصحف أن تتواجد وتتجاور، سواء كانت ملكًا لشخص مفرد أو شركة مساهمة أو أي شكل آخر، كالملكية التعاونية أي أن تكون النسبة الكبرى في أسهم ملكية الصحيفة للمحررين والعاملين فيها أنفسهم، ولكن يجب أن يحكم كافة أشكال الملكية نظام قانوني صارم، ومحدد، بحيث تتضح الميزانية كل عام، كيف تصرف، وكل هذا يجب أن يكون واضحًا ومعلنًا، وبشفافية كاملة، وكذلك توضع قوانين منظمة تمنع استغلال الصحافة لصالح شخص، أو جهة ما، وقوانين منظمة للعلاقة بين مالك الصحيفة والعاملين فيها.

هشام قاسم
ناشر

من الشعارات إلى العمل السياسي

قراءتي لما حدث في 25 يناير أنه نتاج لتراكم من المعارضة على مدى ثلاثين سنة، بأشكال متنوعة، منها استخدام الفن كالشيخ إمام، أو الخروج في تظاهرات.. إلخ. وقد فجر تلك الثورة الجيل الجديد من خلال الميديا الاجتماعية. وأعتقد أن الجيش يريد فعلا العودة إلى الثكنات، فقادة الجيش يدركون تمامًا أنهم قادرون على إدارة جيش، ولكنهم غير قادرين على إدارة دولة، فهم مختلفون عن ثوار 52 الذين حاربوا، وكانت لديهم خيبة أمل سياسية في النظام السياسي حينها، ومن هنا كان انخراطهم في العمل السياسي بدءًا من الانقلاب والانخراط في العمل السياسي، أما مجموعة القيادات بالجيش حاليًا فهي مجموعة ضباط غير مهتمين بالسياسة، وفعلا يريدون العودة إلى الثكنات.

القوى السياسية غير مؤهلة للانتخابات

وفي الانتخابات البرلمانية القادمة أعتقد أننا سنجد فيها 60 % من الوجوه القديمة أو العائلات القديمة ممثلة بوجوه جديدة. لأن

المدة غير كافية لتكوين برلمان منتخب على أساس سياسي، وفي الوقت ذاته لست من أنصار تأجيل الانتخابات لأن المعارضة ما زالت تعمل بنفس الآليات القديمة المكتسبة من عهد مبارك، معارضة من أجل المعارضة بالقول الأجوف، وليس بالعمل السياسي. فعبر ثلاثين سنة، وهي فترة حكم مبارك تجرفت المعارضة الحزبية، وأصبحت تعتمد فقط على الشعارات، فتقلصت أداءاتها، وأصيبت بحالة من ثبات الذهن، لا تزال تعوقها إلى الآن عن الدخول في العمل السياسي الحقيقي، بل صار أعضاؤها لا يستطيعون تجاوز تلك الحالة. أما الجيل الجديد، فيرى أن السياسة هي الثورة، وليس فتح مسار سياسي يأخذون فيه دورًا حقيقيًا تمهيدًا لقيامهم بدور القيادات السياسية في السنوات القادمة.

ومن هنا، فكافة القوى السياسية سواء القديمة أو الجديدة غير قادرة الآن، أو بعد عام على فتح المسار السياسي، والعمل السياسي الحقيقي. وهكذا سيكون البرلمان القادم آخر برلمان ينتخب فيه الأعضاء على أساس العائلات المسيطرة، والبرلمان التالي له سيكون الانتخاب فيه على أساس الخط السياسي، وبذلك تكون فترة البرلمان الأول فترة تدريب سياسي لخلق حالة ديمقراطية حقيقية سيجنى ثمارها في البرلمان التالي له.

الإخوان أقلية منظمة

وهناك بالطبع تخوف من القوى الإسلامية، وهم ليسوا سلة واحدة، فإذا ما قيمنا أداء السلفيين سنجد أن نشاطهم يقتصر على

التظاهر والممارسات غير السياسية، فكافة التصريحات السياسية التي تصدر عنهم لا تدل على حنكة سياسية، بل على العكس ينتج عنها استعداء رجل الشارع عليهم، مثل: غزوة الصناديق وغيرها. أما الفصيل الذي سيشارك في السياسة فهم الإخوان، وأعتقد أنهم أقلية منظمة كانت تحظى بالقبول، لأنها كانت الصوت الرافض لمبارك، ولم يكن أمام الجماهير المنتخبة أي صوت آخر رافض لمبارك بوضوح وحدة مثلهم. والآن فقد فقدوا هذا الصوت، بسقوط مبارك، ولأول مرة سيخرجون إلى العمل السياسي الحر غير المحظور، وهذا سيضعفهم كثيرًا، في الفترة القادمة، بل إن انقسامات داخلية بدأت بينهم منذ اللحظة الأولى بعد سقوط مبارك.

وعلى كافة القوى السياسية تجنب العمل ضد الإخوان، بل على كل تيار أن يعمل في مساره السياسي، من أجل برنامجه هو، التيار القومي يعمل من أجل التيار القومي، وهكذا، أي على كل تيار أن يعمل في اتجاهه، ويحاول الوصول إلى الشارع، واكتساب أرضية جديدة، وتجديد آليات عمله وأداءاته. ففكرة التكاتف ضد الإخوان قد تضر بالمسار السياسي نفسه، فمحاولة إقصاء الإخوان أمر خطير، فهم فصيل سياسي موجود في الساحة السياسية، ويجب أن يحصل على حصة في السياسة المصرية، ولكن شريطة ألا يحصلوا على أكثر من الحجم الحقيقي لهم.

ولا ننسى أن الناس خرجت الآن للمشاركة، فنسبة الحضور في الاستفتاء كانت عالية جدًا، وما حدث فيه كان معيارًا حقيقيًا لخروج الشعب ومشاركته بالرأي، وهذا الخروج سيجعل الإخوان

يحصلون على نسبتهم الحقيقية، إذًا تواجد الفصائل السياسية المختلفة أمام الشعب وتواجدها بين الناس، سيضع الإخوان في حجمهم الحقيقي، فقد كانوا فيما سبق الفصيل الوحيد على الساحة السياسية.

فتح مسار سياسي جديد

وعلى المدى الطويل أعتقد أن الثورة انتهت، ويُفتح الآن المسار السياسي، والإيقاع سريع، وأهم أثر يجب أن يحدث في السنوات القادمة هو شعور المواطن أن الثورة قد عادت عليه بالخير، فتصريحات الحزب الوطني الاقتصادية كانت دائمًا تركز على التحسن في الوضع الاقتصادي العام نمو 7 % بينما كان الناس يزدادون فقرًا.

ويجب في الفترة القادمة التركيز على التفاصيل التحتية لحياة رجل الشارع، وليس على الإطار الاقتصادي العام. وعكس ذلك يمكننا من خلاله توقع سيناريو أقرب إلى الفوضى، وليس ثورة، لعدم تحسن وضع المواطن. فلابد في الفترة القادمة من الاهتمام بالاقتصاد، وإعادة التوازن والاستقرار للبلد، وبالطبع ستكون أمام مؤسسات المجتمع المدني مساحة واسعة من العمل، وفي رأيي أن الإصلاح السياسي سيحدث أيًا كانت خطواته، فقد بدأ المسار ولن يتوقف.

ففي الفترة القادمة، بمرور الوقت، وبتكون قوى جديدة، سيسقط النظام ومعارضوه القدامى بشكلهما القديم، فأي حزب

قائم سيحاول إعادة تنظيم نفسه والقيام مرة أخرى، وستكون الحكومة القادمة حكومة تحالف، وكثير من الأعضاء الناجحين في البرلمان القادم كمستقلين سينضمون بعد الانتخاب إلى أحزاب، وأيّا كان شكل الحكومة القادمة، فالمهم الآن أن المسار السياسي قد فتح، وأن هناك واقعًا سياسيّا جديدًا في مصر. ولا يمكن العودة للوراء مرة أخرى.

وبالطبع فبعد ستين عامًا من الحكم العسكري لن نخرج لسيناريو مثالي، بل يمكن الوصول إلى التغيير التام بعد خمس سنوات أو أكثر من التفاعل المجتمعي والسياسي، وهكذا بعد خمس سنوات سيتغير الواقع السياسي في مصر، ويتغير الوضع التنموي والاقتصادي والاجتماعي للمواطن المصري، والبديل عن هذا كما قلنا من قبل هو الفوضى.

ومن أهم المؤشرات التي ستساهم في الفترة القادمة انضمام التكنوقراط إلى الأحزاب، فقد كانوا يهربون فيما سبق من الانضمام إلى أي حزب نتيجة الضغط الأمني، والآن على الأحزاب أن تعمل على ضمهم وجذبهم، حتى تصبح برامجها بها سياسات متكاملة وخطط كاملة واضحة المعالم للسياسة المالية والتعليمية والصحية.. إلخ. تلك السياسات المتخصصة التي لا يستطيع كتابتها إلا التكنوقراط، ودون ذلك ستظل البرامج السياسية للأحزاب مجرد شعارات، زهق منها المواطن، مثل زيادة الأجور، وغيرها، وبذلك تصبح لدينا أحزاب سياسية حقيقية، متواصلة مع الشارع، وذات برامج حقيقية.

انتهاء الإعلام الحكومي

ومن المجالات التي ستأخذ كثيرًا من الوقت مجال الإعلام، لكن ما يمكن أن نتكلم عنه الآن أن الكتلة الكبرى من الإعلام، هي إعلام حكومي من حيث عدد الوظائف وكم حصته في السوق والتكلفة. وبداية لنا وقفة مع الإعلام الحكومي فالغرض منه كان الدفاع عن نظام مبارك فقط، وقد فشل في هذه المهمة، بينما الميزانية التي توجهت إليه لو أنها ذهبت إلى الصحة أو التعليم فربما لم تحدث ثورة 25 يناير. تلك الميزانية التي تستقطع من دافعي الضرائب، فالمواطن يساهم فيها بالرغم من عدم استفادته من الإعلام الحكومي.

وبالتالي سيقضى على هذا الإعلام تلقائيًا، فلا جدوى من الحفاظ عليه، فهناك الجهاز التليفزيوني وبه عدة قنوات، وهناك 8 دور نشر وصحافة، وفي حالة الحفاظ على هذا الإعلام الحكومي سنتحدث عن معاش مبكر لـ 98 % على الأقل من العاملين فيه، فعدد العاملين في التليفزيون يفوق طاقة الجهاز إلى جانب أنهم غير مؤهلين إلا للحشد من أجل الانتخابات والمجاملات، فجهاز التلفزيون به 43000 موظف، وما يحتاجه التليفزيون في كل قنواته نسبة 5 % فقط من هذا العدد.

أما الإعلام الخاص سواء في التليفزيون أو الجرائد فهو مملوك لرجال الأعمال، ولا يمكن استقلالية المطبوعة عن المال. والمسار الجديد الذي أعتقد أنه سيزداد في الفترة القادمة هو الاستثمار في الإعلام لانعدام المخاطرة السياسية في المرحلة القادمة، وهو ما

يعني أن الإعلام سيقوم على أساس الجدوى الاقتصادية، والمنافسة، وحرفية العمل الإعلامي. فالقارئ يحتاج معلومة خالصة ليست محرفة لصالح أحد، وإلا سينتقل إلى قناة أخرى. وبالتالي أصبح على رجال الاستثمار في الإعلام تقديم خدمة إعلامية حقيقية، غير مغرضة أو تخدم مصالح أحد.

وبالتالي، فيما أظن، أن الإعلام الحكومي سيحاصر وبشدة، بأشكال جديدة من الاستثمار تريد تحقيق عائد، بتكوين شركة إعلامية محترمة تنتج إعلامًا واضحًا ومحترمًا، وفي الوقت نفسه تجني أرباحًا، فإذا ما رأى هؤلاء المستثمرون أن الدولة تعطي دعمًا لإعلامها سيقومون برفع قضية، لأن ذلك يتنافي مع المنافسة العادلة، فيكون أمام الدولة أحد حلين إما الإعلان عن قيمة الدعم، وما يدفعه كل مواطن من دافعي الضرائب في هذا الدعم، وفي الوقت نفسه منع الإعلام الحكومي من النزول في سوق الإعلانات. فكيف يأخذ الإعلام الحكومي من سوق الإعلانات ودافعي الضرائب معًا؟ وهكذا أرى أن كل من نموذجي الإعلام الحكومي وإعلام رجل الأعمال بصورتهما الراهنة سينتهي.

ومن أهم الإجراءات التي يجب أن تؤخذ لتشجيع الاستثمار في الإعلام بحث قوانين نقابة الصحفيين، فالصحافة مهنة مختلفة، أول مورد يستخدم فيها هو الصحفي نفسه، وليس الآلات، لذا على النقابة أن تبحث تجديد آلياتها بما لا يتجاوز قانون العمل، وبما لا يضر بحرفية المهنة وإمكانية الاستثمار فيها.

عادل السيوي

فنان تشكيلي ومترجم

ظهور لاعب جديد: الشعب

ارتبطت الثورة بشكل أساسي بالتغير السياسي، فقد ساد في مصر نظام سياسي استمر منذ عام 1952 إلى 2011، والآن نحن بصدد تغيير هذا النظام. فلم يكن يتغير النظام بل تتغير الشخصيات والقيادات، ويظل النظام ذاته، أي الحكم العسكري يظل قائمًا. وقد تأخرت مصر في التخلص من الحكم العسكري، وسبقتها بلدان كثيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وجاء الآن الدور على مصر. وخلال السنوات الخمس القادمة سنشهد وقائع التحول من حكم عسكري إلى حكم مدني لا نعلم طبيعته فهي غير محددة حتى الآن، ومن هنا فهي فترة تحول فيها أحلام كثيرة وخطوات وجرأة.

حركة الاتجاه المعاكس

ما حدث في مصر تغيير كبير فلأول مرة يظهر ما يمكن أن يسمى: حركة الاتجاه المعاكس، فمنذ عهد محمد علي حتى عام 2011 كانت الحركة في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل أي أن شكل العلاقات في المجتمع تتحدد من رأس النظام السياسي.

فمصر دولة مركزية، ولذا كانت لنظمها السياسية تأثير ووقع شديد على الحركة داخل المجتمع، والآن ولمرة لأول مرة هناك تصعيد من أسفل إلى أعلى فقد ظهرت قوى جديدة أو لاعب جديد هو: الشعب المصري. بالطبع كان موجودًا من قبل، لكنه لأول مرة يظهر بهذه القوة والوضوح. فقد ظهر الشعب من قبل أيام سعد زغلول لكنه لم يكن بهذا الحسم والوضوح في المطالب، أي أنه كانت هناك إرادة شعبية تلخصت في رغبة إسقاط النظام.

وهناك أزمة، في العالم كله الآن وليس في مصر فقط، تسمى أزمة الحكم وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، بمعنى أن قدرة المجتمعات على التطور، أصبحت أسرع من قدرة أشكال النظم التقليدية حتى في أوربا، فالأنظمة ما زالت تعتمد على البرلمان ومجلس الوزراء وكافة الآليات القديمة، على حين أدوات المجتمع وآلياته تتطور سريعًا، وكان هذا الأمر واضحًا تمامًا في التحرير حيث فقد النظام مصداقيته وسبقت حركة المجتمع حركته. وهناك تحول في أوربا من فكرة الزعيم أو القائد الملهم إلى السياسة الواقعية كنموذج نيكسون وكيسنحر. وهذا النموذج السياسي الواقعي ليس لديه أحلام كبرى ولا مشاريع كبيرة، ولكنه قادر على تسيير الأمور وتفادي الحروب، وعلى تحقيق درجة من السلام الاجتماعي، وكان آخر الزعماء الزعيم دي جول في فرنسا، وفي العالم الثالث مدانيلا فهو من رائحة التصور القديم للزعيم السياسي، ولكنه في النهاية ينتمي إلى الواقعية فهو في منطقة بين منطقتين فهو شاعر أو نبي وبطل واقعي في الوقت نفسه.

ثورة 25 يناير ثورة جيلية

شعوب العالم كله تتقدم بمعدلات أسرع من أنظمتها، وهذا ما حدث في مصر، فالمجتمع تطور، وصنع آليات سبقت بكثير آليات أنظمته السياسية، وأصبح لدينا مشكلة أن هناك أشخاصًا تصطدم طاقاتهم ومواهبهم بضيق أفق النظم السياسية. فقد اصطدمت طاقة الشباب بالقيادة، تلك الطاقة التي مارست حرية كبيرة من الواقع الافتراضي التي كانت تعيش فيه، وعندما نزلت هذه الطاقة إلى عالم الواقع اكتشفت حجم المفارقة بين العالمين، ولذلك كان الشباب في مقدمة التغيير لأنهم مارسوا درجة كبيرة من الحرية أسرع من كل طبقات المجتمع، فكانوا أسرع من الطبقة الوسطى ومن الطبقة العاملة، لذلك خرجوا عن فكرة الطبقة إلى فكرة الجيل، وركزوا على فكرة الجيل، فهذا الجيل حقق معدلات تطور نمو أسرع من باقي المجتمع بطبقاته وأجياله، ولذلك، كان هو المؤهل للاصطدام، فقد كانت درجة المفارقة بين أداءات هذا الجيل وأداءات النظام كبيرة جدًّا، وذلك على العكس من الأجيال السابقة التي كانت متعايشة مع أداء النظام.

سأشير هنا إلى نموذج واحد حتى يتضح اختلاف أداء هذا الجيل عن غيره، وهو اللغة التي يستخدمها هذا الجيل. في الكومبيوتر اللغة المستعملة لغة اختزالية سريعة تضع الافتراض، تسعى لأكبر عدد ممكن، غير مكتفية بنفسها بل تسعى لرد الفعل، باعتبار أنها مثير لرد الفعل وليست المقولة النهائية، وبالتالي تسمح بالتفكير الجماعي، عكس خطاب السلطة والخطاب الديني فخطاب كل

منهما خطاب من اتجاه واحد يعتقد صحة ما يقوله ثم يتحول هذا القول إلى خطاب واحد فقط ينتشر ويذاع ويسود. وهؤلاء الشباب يستخدمون لغة قصيرة واضحة ومباشرة تتعامل مع الأشياء كما هي دون ترضية للعواطف أو غيرها بغرض استثارة رد الفعل الجماعي. فهم يمارسون الفعل ورد الفعل آليّا، ومن هنا فإن التفكير تفكير جماعي وليس فرديّا، فهو يفكر مع الآخرين. أما السياسي أو رجل الدين فيستخدم كل منهما لغة قديمة، والشاب يستخدم لغة sms يشارك بأسئلة وتأتيه إجابات عليها، ومن هنا لا يمكن السيطرة عليها أو قمعها. وستنتهي، بمرور الوقت، تلك القوى ذات المعايير الجيلية لأنها سحبت المجتمع كله معها، ولكنها ستظل تؤثر على هذا المجتمع بأداءاتها فقد نفذت آليات مفارقة.

الصراعات بين القناعات تثير القلق

وما سيحدث في السنوات الخمس القادمة متوقف على قدرة الجماعة المصرية على التعامل مع هذه الطاقة الجديدة، التي تعارضت مع النظام القديم، وتمكنت من إسقاطه، وتمكنت من عمل حشد غير مبسوق بمصر لدرجة أنها تجاوزت كل الكيانات والجماعات السياسية بما فيها النظام والإخوان، وبالتالي أثبتت عمليّا مهارتها ليس في العالم الافتراضي فقط، ولكن في العالم الملموس أيضًا. وإذا تم التفاعل والتعامل مع هذه الطاقة من قبل الطبقات الأخرى، ولم تحاول تعطيلها، فإنني أعتقد أن السنوات الخمس القادمة ستدفعنا إلى الأمام بدرجة كبيرة. وبالتالي أعتقد أن محصلة السنوات الخمس القادمة هي محصلة الصراع بين هذه

الطاقة التي فجرها جيل 25 يناير، وبين كل القوى والأعمار والأجيال الموجودة، والتي من الصعب أن تتخلى عن ممارستها القديمة.

وهذا الجيل لديه مشكلة كبيرة، ليس فقط في أن ليست لديه خبرات سياسية، وأن نفسه غير طويل، أو ليس لديه مشروع، ولكن المشكلة الكبرى هي أن هناك فجوة في التخاطب داخل الجيل نفسه بمعنى أن الجيل العمري لنفس شباب التحرير في العشوائيات مثلا لا يتكلم اللغة نفسها أي هناك فجوة جيلية داخل الجيل نفسه، وبالتالي لم يستطع توحيد نفسه. وهذا بالطبع إلى جانب فجوة جيلية مع الغير الواضحة بشدة في استخدام اللغة الجديدة، وبذلك فهم لا يستطيعون التفاهم مع الأجيال الأخرى بل يستطيعون فقط الاستفادة بخبراتهم.

وستكون السنوات الخمس القادمة ثمرة لهذا الصراع، صراع بين طاقة نقلت المجتمع إلى خطوة جديدة، وبين قوى اجتماعية رجعية انتهازية أو متخلفة أو متشككة. وهو صراع متوقف على مدى قدرة هذه الطاقة الجديدة على تطوير نفسها، وتجديد أوراقها وإقامة تحالفات بحيث تدفع للأمام. ولكننا لا نستطيع الحكم بشكل واضح على هذا الصراع، ولكن التغيير حدث وبدأ. بدأ بإسقاط النظام والخطوات واضحة لتفكيك المنظومة، ولذلك فالسيناريو للسنوات القادمة غير واضح لأن القوى الأخرى –وليس فلول النظام فقط ولا الإخوان– ولكن كل تجربة لها شكل واضح ستقاوم أن تنجر وراء طاقة جديدة غير مفهومة وغير واضحة حتى لمن حركها.

بعد السعادة الأولى تحركت حركة مضادة، وليست ثورة مضادة، محاولة الاستفادة، وكما ذكر أينشتين فإنه من الصعب جدّا تغيير القناعات بمقولة جميلة: من السهل جدّا أن تشطر الذرة، ولكن من الصعب جدّا أن تغير قناعة.

وهذا الصراع بين القناعات يشعر بالتهديد والقلق قليلا لأن القوى ظلت مكبوتة 60 سنة، ولم تدرب على كيفية تطوير أدواتها، وستكتشف أنها في مجال من الحرية بدون خبرة. الشعب المصري كان، دائمًا، يحتج، وهو الأمر الأساسي لديه، فالفلاح الفصيح هو الشخص الحقيقي في مصر منذ عهد الفراعنة والفكرة الحقيقية لديه هي الحديث عن المظلمة. أما خبرة التقدم بمظالم والدفاع عنها فقد كانت ولا تزال غير موجودة، فلم تكن لدى الشعب المصري تلك الخبرات العميقة في كيفية تحويل الجماعة لطموحاتها ومطالبها المشروعة إلى مقترحات وإلى مشاريع عمل، وتحركات وإلى تفاوضات وقدرة على تغيير المواقع واحتلالها.

إذن المهدد الأول عدم وجود خبرات الوقوف وراء المطالب، والعمل على رؤى للمستقبل وصياغتها، فخلال السنوات الخمس القادمة سنتعلم ونكتسب خبرات جديدة، ستأتي فيها ضربات موجعة وأشياء مفرحة، وعلينا تدريب أنفسنا على ذلك، فهي سنوات من الآمال العريضة وخيبات الآمال والنجاحات والإحباطات، إلى أن تبدأ خبرات جماعية تتكون حول كيف تعرف أن تتحرك، وكيف يدرك صاحب السلطة أن عليه أن يتحاور ويتفاوض، وهكذا على جميع الأطراف أن تتعلم من جديد، على صاحب السلطة

أن يتعامل مع السلطة بشكل جديد، وصاحب المطالب عليه أن يعرف أنه ليس بمفرده في الدنيا وعليه التضامن مع الأطراف الأخرى، ومعرفة كيف يمرحل مطالبه وما أولوياته، وكيف يمكنه أن يبني تصورًا لنفسه.

ثقل عملية التحول

أما سؤال: هل من الممكن لمصر أن تنجز تجربة كبيرة تعلم الإنسانية؟ لا أعتقد ذلك، إنما ستكون تجربة تحول من نظام إلى نظام سنختار نظامًا عالميّا، مثل أن نصبح دولة برلمانية مبنية على دستور.. إلخ، وغالبًا سننجح في هذا. ولكن ما حدث كان يمكن أن يحدث تجربة كبيرة لو كان لدينا خيال سياسي وظروف أخرى.

عملية التحول التي نحن بصددها الآن ستقابلها مشكلات كبيرة فما زال هناك بمصر جزء كبير ريفي لم ينجر إلى الحداثة، ولا التفاعل المدني، ولا المواطنة، ولا الوعي العام، فما الحال مع الوعي السياسي، وما زالت هناك ترابطات قبلية وعصبية ودينية وداخل كل منها جزئيات وجماعات صغيرة. وهناك مشاكل أخرى كثيرة، على المستوى الاقتصادي، منها أن نضمن للناس الخروج من خط الفقر، والبطالة، وغيرها. كلها عوائق تحد من قدرة مصر على الاستفادة من الحد الأعلى من التجربة.

كلما مر الوقت وبعدنا عن حالة البهجة الأولى، وبدأنا في النظر، نصل إلى ثقل المهمة، بعد 60 سنة من تجريف الحياة، وعلى الناس أن تدرك هذا، فالأداء القمعي جعل الآليات العقلية والذكاء ينصب

دائمًا على محاولة تخمين ماذا سيفعل خصمك، وليس على ما تريد فعله أنت، وهذا عكس ما نحن مطالبين به الآن: ماذا نريد نحن؟ وماذا سنفعل؟

ومن أهم المشكلات التي ستقابل الفترة المقبلة، تكوين كتلة متحركة مما نسميه: النخب وقواعدها، فمصر لها بداية قديمة في تكوين النخب من أيام محمد علي، فكيف نكون النخب وقواعدها، فالأمر في الفترة القادمة يعتمد على قدرة الكتلة الفاعلة على اجتذاب جزء كبير من الكتلة الصامتة، بحيث تكتسب القاعدة، ومشكلة هذه الكتلة الصامتة ليست الانتماء القبلي فقط بل سيطرة العاطفة الدينية عليها، والفصيل المؤهل للتعامل معها هو الإسلام السياسي والأقباط، وعلى النخب أن تنتزع جزءًا كبيرًا منهم، خاصة ممن لديهم أفكار عامة عن المواطنة، والدولة المدنية وقبول الآخر، وهذا يحتاج إلى بذل مجهود ضخم، ولكنه ليس مستحيلا مع وسائل الاتصال الواسعة والإعلام، وممارسة العمل السياسي من النقابات والأحزاب، وفي السنوات القادمة سيحسم موقف تلك الكتلة التي لم تحسم موقفها بعد.

تحرر الخطاب الثقافي

أعتقد أن هذه المتغيرات ستحدث رد فعل مباشر سريع بمحاولة التفاعل مع هذا المتغير بسرعة، ولست مع هذه الطريقة، فستكون عندئذ تجليات سريعة من باب التحية أو الانفعال أو أحيانًا ركوب الموجة، وأنا الآن أفكر في التحول الأعمق، وهناك عدة أمور ستبدأ

في التجلي الفترة القادمة فيما أعتقد : أولها : عودة عدد كبير من المثقفين أو الفنانين الذين كانوا عازفين عن المشاركة في العمل العام إلى ممارسة فاعلية تخص المجال العام.

وثانيها : تراجع هيمنة الخطاب السياسي على الخطاب الثقافي، وذلك كان أهم العناصر في مشكلة مصر في الفترة الماضية سواء على مستوى المجال العام أو المجال الثقافي، فالخطاب السياسي كان رديئًا جدًا بينما كان لدى الخطاب الثقافي مساحات أوسع للتطور، ولأن الخطاب السياسي في المرحلة القادمة لن يصبح قاهرًا سيتحرر الخطاب الثقافي من سيطرته، وبالتالي لن يقيس نفسه على المسافة بينه وبين الخطاب السياسي.

وكذلك أعتقد أن المؤسسات الثقافية سيعاد النظر فيها مرة أخرى، بإعادة هيكلتها وتحديد دورها، وتحريرها من الأدوار النقابية والعقابية التي كانت تمارس على المثقفين، وتمثلت بوضوح في مقولة فاروق حسني الشهيرة: إن الإنجاز الكبير له أنه أدخل المثقفين الحظيرة. وبالتالي لن تصبح المؤسسات الثقافية وسيلة احتواء للمثقفين. وأعتقد أن مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الثقافة سيكون لديها مساحات أكبر من الحركة والحضور.

وكذلك ستتراجع وجوه أنصاف المواهب وغير الموهوبين الذين سيطروا على المواقع القيادية في وزارة الثقافة، وكان لذلك تأثير سيئ على الواقع الثقافي، ونأمل في ظهور وجوه جديدة قادرة

على تحريك المؤسسات، بطريقة جيدة، فالثقافة يمكنها أن تلعب دورًا كبيرًا في تغيير الوضع العام فيما يخص قضية التعددية والاختلاف، فالاختلاف والتعددية جزء من إثراء الحياة الثقافية، وبالتالي يمكن نقل هذا النموذج إلى المجتمع لأن الفن يقوم على التعدد والاختلاف والتغيير وفكرة اكتشاف آليات جديدة، فهو المجال الوحيد الذي يحتفي بالاختلاف، وفكرة أن الموجود غير مقدس، والقائم ليس نهائيّا، ومن هنا أعتقد أن الفنون والثقافة الديمقراطية يمكن أن تلعب دورًا غير مباشر في خلق روح التعددية في المجتمع وقبول الاختلاف.

وسيدخل المجال الثقافي كثير من الشباب، ولن يكون ذلك بمنطق الرعاية أو الدعم، ولكن سيدخلون بكامل أهليتهم بمعنى أنه سيترجم التحرير السياسي الذين قاموا به إلى قانون مكتمل لهم، وستنتهي تلك النظرة إلى الشباب بعين الرعاية والدعم.

سؤال هام مطروح للنقاش

وما يمكن النقاش عليه: هل ستنجح الحركة الثقافية المصرية في إنجاز ثقافة معاصرة للاستفادة من الجهد الملهم للشباب في الأداء السياسي؟ هل ستستطيع الحركة الثقافية في مصر التناغم مع السقف العالي لحركة الشباب؟ لقد دخلنا المعاصرة السياسية وكنا متخوفين جدًا فاكتشفنا أننا جزء من العالم، وأنه قبلنا سياسيّا، ولكننا لا نزال بعيدين ثقافيّا، فكل ما قدمناه عمل نسخ مما هو منتج من قبل في الغرب عبر سنوات، وليست لدينا إسهامة كبيرة.

هل هذه الخلفية الجديدة ستفتح للمصريين إمكانية حركة فنية ثقافية معاصرة، غير متخوفة من التبعية أو متوجسة منها، وتكون في الوقت نفسه قادرة على إثراء الحياة الإنسانية بأفكار جديدة. هذا هو التحدي الحقيقي أمام الفنانين والمثقفين، البعض يضع الإجابة السهلة: لا. وأن الوضع سيظل كما هو. والحقيقة أننا لا نستطيع الحكم.

إذن السؤال المطروح الآن هل ستستطيع الجماعة الثقافية الدخول إلى المعاصرة بمنطق المعاصرة وبكامل الأهلية، أم أنها اعتادت على التبعية للمقولة الغربية، وستظل جماعة شارحة وناقلة لما سيقال في أوربا؟ هذا هو السؤال المطروح في السنوات القادمة على المجال الثقافي بمعناه الواسع.

مجدي أحمد علي

مخرج سينمائي

مرحلة تثبيت الأقدام

يمكن أن أطلق على المرحلة القادمة مرحلة: تثبيت الأقدام، أي أنها ستكون مرحلة الفرز لكل القوى السياسية الموجودة على الساحة، في معركة تثبيت الأقدام، وستطرح قضايا كثيرة على الساحة السياسية سيتضح من خلالها الوجه الديمقراطي أو غير الديمقراطي للقوى السياسية.

البحث عن آليات جديدة

فالثورة أتاحت فجأة لكل القوى السياسية فرصة الوجود والتعبير عن نفسها، وذلك بعد سنوات من التهميش والصمت وعدم ممارسة العمل السياسي، وكانت أكثر تلك القوى تهمشيًا هي القوى الدينية: الإخوان والسلفيون، ومن هنا فهم أكثر الأصوات صياحًا وأكثر تفاؤلا خاصة لما اكتسبوه خلال الفترة الماضية نتيجة لحظر النشاط العلني من أرضية بالشارع، فالحظر والتنظيم آنذاك جعلهم القوى السياسية الوحيدة تقريبًا الموجودة في الشارع. وعلى قوى التقدم في الفترة القادمة أن تتسلح بالهدوء وبالرغبة في خلق وجود

حقيقي، فهي فرصتها الحقيقية لإثبات وجودها في الشارع، فهي الآن تواجه المجتمع بشكل مباشر بعد شكاوى لسنوات من قمع النظام، ولكن عليها أن تبحث عن آليات جديدة في التعامل مع الشارع، والأمر ذاته ينطبق على منظمات المجتمع المدني فأمامها الفرصة الآن للعمل الحقيقي والتفاعل مع المجتمع.

ومن هنا أرى أن السنوات الخمس القادمة ستكون أهم خمس سنوات في تاريخ مصر. أنا متفائل رغم كل الظواهر التي تبدو غير مؤيدة ذلك، فالصراع الآن على أساس سياسي، وهو المفترض في طبيعة الصراع السياسي أن يكون على أساس سياسي، وليس على أساس ديني أو طبقي أو قبلي أو طائفي، والحقيقة أن مجتمعنا متخلص من أفكار القبائل أو العشائر أو الدين المتطرف. الشعب المصري يكره بالسليقة التطرف، ويتأكد لنا ذلك عندما نرى حركة شباب الإخوان الذين يقدمون صورة مفاجئة للجميع، وقد رأينا صحفيات محجبات ينتقدن الإخوان وأساليبهم وانتهازيتهم في بعض الأحيان. إذن ما يجعلني أشعر بالتفاؤل أن القضايا والأطروحات كلها ستكون على أرضية سياسية، وبوضوح، فنحن نواجه الآن واقعًا بمستجدات وسياقات مختلفة وقضايا متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية.. إلخ. وعلينا أن نتعامل معها كشعب يعيش هذا الواقع الآني، وليس من سياقات تاريخية، حتى لو كانت تطبع نفسها بلباس ديني.

وعلى دعاة الدولة المدنية في هذه المرحلة محاولة إثبات وجودهم بين الناس، فالمعركة ما زالت تحتاج لكثير من الجهد

والعمل المستمر لسنوات، ولا يستطيع أحد تخيل أي رؤية محددة للفترة القادمة، فما زلنا في مرحلة ضبابية وما زالت القوى السياسية مشتتة، أما عن الأجل القصير فلست متفائلا بنتيجة الانتخابات المقبلة، لكن لابد أن يستمر العمل على الدولة المدنية من كل القوى المدنية كالأحزاب وكافة مؤسسات المجتمع المدني.

التحرر من الاحتكار في السينما

فإذا ما انتقلنا لقطاع أضيق وهو قطاع السينما سنجد أن السينما مثل بقية القطاعات في حالة سيئة، فأشكال الإنتاج التقليدية في ورطة، وأشكال الإنتاج الثورية في ورطة أيضًا. لأن المشكلة تكمن حقيقة في قوانين يجب إعادة النظر، فيها بداية من الإنتاج، لأن الدولة أعطت امتيازات للشركات المنتجة التي تزيد عن 200 مليون جنيه، وبالتالي أدى ذلك إلى نشوء الاحتكارات، والقضاء على المنتج الصغير. ولدعم السينما لابد من إطلاق حرية المنتج الصغير لأنه الأمل في الخروج من الدائرة المغلقة لفكرة الاحتكار، لدور العرض السينمائي والتوزيع، أي لابد أن تتحرر أيضًا صناعة السينما بمثلثها : الإنتاج / دور العرض / التوزيع من فكرة الاحتكار، وأن يتاح العمل فيها للجميع.

إذن أولا علينا أن نتوجه لكسر فكرة الاحتكار بتطبيق قانون الاحتكار بصرامة، والعودة لفكرة إتاحة التسهيلات لفتح دور عرض جديدة، وتشجيع الصناعة والكف عن التعامل معها ضريبيّا وأخلاقيّا باعتبارها ملاهي، وفي الفترة القادمة على السينمائيين

أن يتقدموا بفكرة قانون لمجلس الوزراء بإعفاء صناعة السينما من الضرائب أو بوضع ضرائب رمزية باعتبار السينما أداة تثقيفية للشعب وليست للهو.

وعلى الدولة تشجيع وجود دور العرض، وذلك بجعل الأرض التي تقوم عليها سينما ممنوحة من الدولة بأسعار مخفضة، وأن تمنح إعفاءات ضريبية تقدم كتسهيلات لدور العرض، فيجب كما تعفى المساجد من الضرائب تعفى أيضًا دور العرض، فالسينما ذات علاقة مباشرة بالتنوير لمجتمع يرغب في التقدم.

ودور العرض سواء كان العرض السينمائي أو المسرحي تحتاج إلى دعم من الدولة، فنحن العاملين في المجال لا نريد دور الدولة المباشر في مجالات الإنتاج المباشر أو حتى في التوزيع، ولكن الدعم الذي نريده هو تسهيل امتلاك الشخص العادي لدور العرض وبالتالي يصبح لدينا منتج عادي وموزع عادي وليس شركات ضخمة لكسر الاحتكار في هذه الدوائر الثلاث: الإنتاج–التوزيع–دور العرض.

هذا ما سيحرر السينما من قانون الاحتكار، وبالتالي يحرر المبدع من فكرة أين يعرض فيلمه؛ فالعرض يكون تابعًا للاحتكار، حيث يتم فرض ذوق معين على صانعي السينما، وفرض أسلوب معين في الإنتاج والعرض، وظاهرة النجوم هي الأساس. وبالطبع تلك الحالة أنتجت حالة من الاستسهال لدى بعض السينمائيين، وتحت حجج الجمهور: ما يريده الجمهور، وللأسف كان يتاح لها

كافة دور العرض، وهذا لا يعني أنه كانت هناك في الوقت نفسه محاولات جادة تحاول الخروج عن هذا السائد.

تكاتف القوى المدركة لدور السينما

والمطلوب الآن توحيد القوى المدركة بين السينمائيين لهذه الحقائق في الضغط لوضع تشريعات تخص هذا المثلث تحد بها ظاهرة الاحتكار، وكافة الآثار السيئة التي نتجت عنه، وفي تضافر السينمائيين لدعم الإنتاج الخاص والمستقل للسينمائيين الشباب. وقد رأينا تجارب ناجحة للشباب حين يتاح لهم عمل فن خارج هذا القانون الصارم وفي ظل التحرر من الرقابة.

وعلى مستوى المهرجانات يجب أن تتولاها جمعيات أهلية، وتكتفي الدولة بدور الداعم فقط لبعض هذه الجمعيات التي تنجح في إقامة مهرجانات مختلفة ونوعية تؤكد على قيم سياحية وثقافية، وحتى قيم ترفيهية. وألا تتورط الدولة في إقامة مهرجانات من أي نوع.

ولا يجب أن يكون هناك نوع واحد من الأفلام، ونوع واحد من دور العرض، فنحن نحتاج تغيير وعي شعب، والأفكار الحقيقية دائمًا هي الجديدة المتمردة على الواقع والراغبة في تغييره، وليس المكرسة لما هو قائم.

إذن يمكن أن تتواجد أنواع مختلفة من الأفلام، ولكن علينا تشجيع الأنواع الراقية من السينما، وهذا يحتاج لصبر ودور عرض صغيرة ومتنوعة، وبالطبع ينطبق هذا على الأفلام الأجنبية إذ يجب

عدم التكريس للفيلم الهوليودي فقط، بأن تعرض أفلام من بلاد مختلفة، تستورد من بلاد الهند، وفرنسا، وإيطاليا، وغيرها، وذلك ما يخلق ثقافة حرة نوعية منفتحة على ثقافات العالم، وجمهورًا متذوقًا لمثل هذه النوعيات.

وأمامنا أيضًا الأفق العربي فعلينا عدم التعامل معه بالأفكار ذات الطابع الاستسهالي الذي كان يصل إلى درجة العنصرية بقول: إننا لا نفهم اللهجات، بينما نسمع ربات البيوت باللهجة اللبنانية. إذًا اللهجة اللبنانية والسورية قريبة إذا ما اعتدنا على سماعها، فالأولى بالعرض في التليفزيون ودور العرض السينمائي الأفلام العربية، كما نطالب بعرض أفلامنا في الدول العربية، حتى نعود لدورنا الريادي في المنطقة، وذلك بتنمية القدرة لدى الجميع على التعامل مع هذه الثقافات واستيعابها، وليس بالشعارات والادعاءات.

ويجب تفعيل دور ثقافة السينما، وتفعيل قيام جمعيات أهلية واتحادات مستقلة، هدفها الارتقاء بالوعي السينمائي والتليفزيوني في مصر. أهم ما يميز الاتحادات المستقلة هو تجمع مجموعة من الناس يتفقون على مجموعة من الأفكار، وهو ما يميزها عن النقابات العامة. وبذلك لا تناقض بين دعم النقابة العامة، وإنشاء النقابات المستقلة، ومن هنا يجب عدم إهمال نقابة السينما بل يجب محاولة تجديدها وتجديد عناصرها وتفعيل دورها النقابي الحقيقي، والعمل بالتوازي ما بين النقابة المستقلة والنقابة العامة والجمعيات الأهلية، فتجاور المؤسسات المدنية يصنع حالة انتعاشة حقيقية للفن.

إن أي فن حقيقي ينتعش في مناخ إطلاق حرية الإبداع، والسينما خاصة، فهي فن له علاقة مباشرة بالجماهير، له جانب تجاري وجماهيري، فهناك دار عرض لابد أن تكسب، وموزع ودائرة كاملة لابد من التعامل معها، فالسينما لا تنتعش إلا وسط مناخ يسمح بالحرية، وتداول الأفكار الجريئة والمتمردة والراغبة في تطور المجتمع، ففي رأيي أن المشكلة ليست في وجود مبدعين، ولكن المشكلة في عدم وجود مناخ إبداعي حقيقي. وتغيير المناخ السائد يحتاج بعض الوقت والجهد وتكاتف المؤمنين بحرية الفن وحرية المجتمع.

وبالطبع لدينا قلق من السلفيين ومعاداتهم لأداء الفن بشكل عام. والأمل الوحيد لدينا في استمرار التواجد وعدم الاستسلام وعدم الرضوخ لأفكارهم بالاستجابة الجزئية كما فعل البعض، مثل الداعين للسينما النظيفة، فمثل هذه المصطلحات تجرنا إلى اللافن، فالفن له قوانينه المختلفة، ويجب أن نحرص عليها ونثق في قدرتنا، وفي أننا بالفعل السينمائي الحقيقي نقدم للوطن خدمة جليلة، مع الوعي بأن المقاييس التي تطبق على الفن مختلفة.

فالفن المعادل الحقيقي للروح الحرة التي ترفض أساسًا فكرة احتكار الحقيقة. وقانون ممارسة الحريات واضح ولكن العبرة بتنفيذ القانون. وعلينا حماية القانون الذي وضعته الدولة، وأن الجميع أمام القانون سواء، وليس هناك من يملك الحقيقة المطلقة، وليس من حق أحد أن يسن قانونًا ويشرف على تنفيذه إلا الدولة.

وكل هذا يرتبط بموضوع هام وهو الرقابة على المصنفات الفنية، وقد اتقفنا نحن السينمائيين بل إننا نسعى إلى التحول من الرقابة على المصنفات الفنية إلى جهاز المصنفات الفنية، يكون عمله فقط عمل مستويات لرؤية الأفلام، وبذلك تلغى الرقابة المسبقة على السيناريو، ويعتبر أن الأصل إباحة السيناريو، ومن هنا يتقلص الرعب في قلب المنتج ويقبل على العمل، وهو واثق من إمكانية إنتاج الفيلم، ولكن على اللجنة المستنيرة أن تحدد فئات الفيلم لأكبر من 18 سنة مثلا فقط، وليس من حقها منع الأفلام، وأرجو أن يطبق ذلك في كل مجالات العرض العام، كالمسرح وغيره.

إذن على كافة القوى المؤمنة بحرية الفن ودور السينما الثقافي في المجتمع، وكذلك المدركة لطبيعة السينما وتعددها واتساعها، أن تتكاتف لتحقيق كل الآليات السابق التحدث عنها، فيما يخص قوانين مثلث صناعة السينما، والرقابة، وطبيعة الأفلام المنتجة والمعروضة، وغيرها من القضايا التي تحدثنا عنها، وما يمكن أن يستجد من خلال النقاشات والحوارات المستمرة.

محمد بدوي
أستاذ النقد الأدبي بجامعة القاهرة

ما زلنا نتعلم السياسة

في رأيي أن ما حدث في مصر في 25 يناير وما بعدها هو إسقاط النظام من قمته ثم الهبوط إلى المستويات التالية، سقط رمز النظام الرجل المخول له اتخاذ القرار السياسي بعد كسر ذراع النظام الأمني. وما حدث في ثورة 25 يناير أن حركة الشعب ووعيه سبقت كل القوى السياسية المنظمة، وبالتالي لم يعد ممكنًا إلا أن يسقط النظام من قمته، ومن هنا فقد قامت إحدى مؤسسات الدولة وهي الجيش، كي تتسلم الأمانة، وهي إدارة البلاد وإعدادها للتحول من دولة استبدادية سلطوية إلى دولة ديمقراطية.

نجحت الثورة في الشق الأول من مهامها، وهو إسقاط رأس النظام، أما الشق الثاني، وهو التحول إلى الديمقراطية، بإسقاط النظام السياسي كله فلم يكتمل بعد.

إسقاط النظام السياسي

ولكن تظل عملية إسقاط النظام السياسي عملية طويلة المدى، فالنظام السياسي الذي سارت عليه البلاد ليس هو فقط الذي تكون

خلال ثلاثين عامًا مضت بل إنه النظام السياسي الذي تأسس مع استيلاء الضباط على السلطة عام 1952، والذي كان يقوم على أن الدولة ممثلة في أجهزتها، وخاصة مؤسسة الرئاسة تمسك في قبضتها كل عناصر ومصادر القوة، وبالتالي تصبح هي الفاعل الوحيد، وهي التي تفعل كل شيء للمواطنين: التعليم، وإقامة المصانع، معيشة الناس، إلخ مقابل أن تترك لها قيادة المجتمع.

وبعد إسقاط رأس النظام انفجر الصراع بين كافة القوى المشاركة في الثورة، ومشكلة الصراع هو إنتاج مفهوم يتم التوافق الوطني عليه بين الشركاء الذين قاموا بالثورة لصورة مصر الحديثة، فمصر القديمة سقطت فيها النخبة، فنحن الآن بصدد شرعية جديدة. يبدو للوهلة الأولى أن تلك العملية سهلة المنال، ولكن هذا غير صحيح لأن الشعب المصري بعد ستين عامًا من عدم ممارسة السياسة، رفع الغطاء عنه، وخرجت الجماهير، وأصبح العمل السياسي مباحًا للجميع، فالمجتمع خرج بكل جروحه القديمة وهزائمه وكوارثه، فإن الجميع موجود على الساحة الآن الإخوان والشيوعيين والسلفيين، وهو ما يمكن أن يحدث الانقسام بين الشركاء في الثورة، باختلافهم على بعض المفاهيم، فإذا ما حدث هذا الانقسام يمكن عودة ما يسمى القوى القديمة.

إذا حولنا شعارات الثورة إلى الواقع العملي، وهي بالطبع شعارات فضفاضة: الحرية، الكرامة إلخ، نجد اختلاف الشركاء حولها، وخاصة في مفهومي: الدولة، والحرية. فالدولة تعني القيد والانضباط، والحرية تعني التحرر، وطبقًا لمجريات هذا الصراع

ستحدد صورة مصر، وهو صراع معقد وصعب، يقوم على الواقع، وليس على التنظير، فمن الممكن أن تنتج نموذجًا لدولة على الورق بسهولة. وهذا الصراع يعتمد على مدى وعي النخب التي قامت بالثورة ومدى توافقها، ومدى اتفاقها على التغيير. وكمثال على ذلك الخلاف، فإن السلفيين مثلا، يريدونها دولة دينية، ولكن الإخوان يريدونها دولة مدنية مرجعيتها إسلامية، وهي عبارة غامضة جدّا فكيف ستنظر هذه الدولة إلى من ليس مسلمًا؟ والعلمانيون يريدونها دولة مدنية ديمقراطية. مثل هذه الاختلافات في تصور الدولة، يمكن أن تُفشل التوافق.

مفهوم الدولة المدنية

ومفهوم دولة مدنية، يعني دولة المواطنة أي لا تمييز لمواطن على مواطن آخر بسبب العرق أو الدين أو الجهة التي هو منها أو لونه، أو الجنس، فهو مواطن له حقوق كاملة مساوية للآخرين. وكل مصري له حق في التعليم، له حق الدخول في أي حزب، فإذا اقتصر حزب على الرجال دون النساء أو العكس أو على المسلم دون المسيحي فنحن إذن في دولة ليست فيها مواطنة. هذه هي النقطة الأساسية التي يدور حولها الخلاف، وهنا تتفجر المشاكل التي يمكن أن تقسم الصف الواحد الذي قام بالثورة.

في لحظة قيام الثورة كان هناك شعور من التضامن والتكامل لمواجهة عدو واحد، كان الجميع غير قادر على إسقاطه. بعدها مباشرة كل سار في طريقه، انقسم الشركاء. فإذا كانت هذه النخبة

واعية، بضرورة استمرار التحالف لأن التحالف يعني وجود مجموعة مختلفة من القوى السياسية التي يدرك كل منها تمام الإدراك أنه وحده غير قادر على إنقاذ متطلبات هذه المرحلة، وبالتالي يتفقون على برنامج محدد يتحول إلى عمل سياسي، يضع استراتيجية لكافة المعضلات التي تواجه المجتمع، وتؤهله للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية.

وقد ظهر هذا الانقسام جليًا في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، فعناصر الثورة ومن أثروا فيها وأصحاب الخبرة والوعي والحيوية قالوا: لا، والجزء الأكبر من المواطنين، وهم تحديدًا السلفيون والإخوان وبقية الأحزاب الإسلامية أو الاتجاهات الإسلامية، وبقايا الحزب الوطني، قالوا نعم، ولأول مرة يظهر الاختلاف في تصور المسيحي والمسلم، لأن الإخوان والسلفيين وفئات أخرى في المجتمع غير محددة قام بعمل دعاية بأن التصويت بنعم واجب شرعي، وأنه ضد أن يستولي المسيحيون على السلطة، وبدأت الانقسامات وما زالت مستمرة لأن القوى السياسية، وبالتحديد الإسلامية أو الاتجاهات ذات طابع الإسلامي لم ينضج وعيها السياسي بعد إلى تبني مفهوم المواطنة.

الدولة المدنية تعني أولا ألا يحكمها أحد باسم الدين، أو باسم امتياز مؤسسة عامة أي أنها دولة ليست دينية وليست عسكرية. وهذان العنصران الإسلام السياسي والمؤسسة العسكرية لن يستسلما بسهولة لمن يريدونها دولة مدنية، لأن هذا الاستسلام أو القبول ستترتب عليه نتائج بعيدة المدى ليس على مصر فقط، بل

إنني أتصور أن هناك في المنطقة العربية والعالم الخارجي ضغوطًا تحول دون تحقق نموذج الدولة المدنية كنموذج كامل. يبدو أنه من الضروري أن تتحول مصر إلى ديمقراطية يمكن أن تصبح بها نموذجًا للديمقراطيات التي ستنشأ في البلدان العربية الأخرى، اليمن، ليبيا، السودان، وسوريا، وغيرها، ويرى البعض أن المغالاة في مدنية الدولة بمصر، ورفعها لأعلى سقف قد لا تتقبلها مثل هذه المجتمعات. ويبدو أن هناك تواطؤًا من مجموعة من الناس أننا سننتج دولة مدنية ذات مرجعية دينية أقل قليلا من النموذج التركي، ولكن أعلى قليلا من نموذج الدولة الاستبدادية. أي ليست جمهورية برلمانية مثل الهند أو إسرائيل، وليست جمهورية رئاسية مثل الولايات المتحدة أو فرنسا، واضح أنها أعلى قليلا من النموذج الناصري السابق، أي دولة تجرى فيها انتخابات تحدد فيها مدد لرئيس الجمهورية، وفيها نوع من الثقل للسلطة التنفيذية أكثر من السلطة التشريعية والسلطة القضائية. فلو أننا وصلنا لدولة برلمانية فيها فصل تام وكامل بين السلطات، فلن يألفها أحد حتى الشعب، فهي تعني أن مصروفات رئيس الجمهورية علنية، وكذلك فإن ميزانية الشرطة والجيش معروفة ومعلنة، ولرئيس النيابة هو مَن يفتش على السجون.

والجمهورية بهذا المعنى مجرد تصور لأن جزءًا من إنجاز هذه الجمهورية الثانية مرتبط ارتباطًا شديدًا بمدى وعي الشعب المصري، ومدى نضج الممارسة السياسية، وانتصار الثقافة للديمقراطية وتحقق المواطنة.

لذلك فأنا أتصور أنها ستكون ديمقراطية لدولة مدنية مهذبة قليلا، والمرجعية الإسلامية تعني اللعب بورقة الدين في العملية السياسية، مما يحول دون تحقيق الحرية بمعناها الفلسفي، والديمقراطية بالمعنى السياسي، هناك أحزاب وانتخابات وغيرها من العمليات المرتبطة بالديمقراطية.. إلخ، ولكننا لن نصل إلى الحرية بمعناها الفلسفي، لأن الديمقراطية هي البعد السياسي للحرية، فالحرية عندما تصل إلى المستويات الأعلى نضجًا، تصل إلى حق الأفراد في اختيار الدين، والزواج المدني.. إلخ، ولا أحد في مصر يريد أن يصل بالحرية لهذا المدى البعيد، لا الشعب ولا النخب السياسية، وهذا ما يسمى بالخصوصية، فكل بلد لها خصوصية نسبية وليست مطلقة، ولست معترضًا على ذلك.

الديمقراطية ستأخذ زمنًا طويلا ستتدرب فيه القوى الفاعلة على السياسة، وعلى أن تنجز المهام الأساسية المطلوبة، وأن تكون قادرة على ابتكار طرق خاصة. هذا تقريبًا هو الموقف الآن.

فنحن أمام وضع صعب، لأن خروج القوى السياسية من تحت الأرض، كالإخوان والشيوعيين وغيرهم، يجعل الجميع يتخبط. وأتصور أن الإخوان المسلمين لاعتيادهم على العمل السري لسنوات طويلة في حالة ارتباك شديد بل لقد تفجرت مشكلات كثيرة بينهم، وبين بعض مستويات بينهم أكثر نضجًا، تعارضات وتناقضات وتنافسات بين قياداتهم في مكتب الإرشاد، وهناك جناح الشباب الذي يبتعد يومًا وراء يوم عن الجماعة.

وعلى الجانب العلماني ليس هناك أي تبلور لقوة علمانية، لذلك نلاحظ كثرة الأحزاب، هذه الأحزاب، ستذوب بعد ذلك أو تندمج في تحالفات أوسع أو تجد طرقًا أخرى، وهناك العديد من المشكلات الأخرى على مستوى النخب السياسية، فهناك، على سبيل المثال، مفكرون وسياسيون فوق الستين في حالة من الألفة لممارسة سياسية من نوع معين، ويرتبط هذا بمفهوم الأبوة والطاعة والأدب والمفاهيم الاجتماعية السائدة في الثقافة المصرية.

الجميع فوق خشبة المسرح

ومن حيث السيناريوهات المتوقعة للمستقبل أعتقد أنه لا يمكن إعادة إنتاج النظام السابق، من الممكن أن تنتصر الثورة المضادة في لحظة ما فيعود أناس ارتبطوا بهذا النظام، ولكن النظام السابق طال أمده أكثر مما ينبغي، فقد تأخرت الثورات العربية كثيرًا، ولذلك لا يمكن أن يعود نموذج الفرعون، أو النظام العسكري، والدليل على ذلك أن رئيسًا قتل والآخر في السجن، فمن يحاول أن يصبح فرعونًا جديدًا، لن يسمح له بذلك على المستويين الداخلي والخارجي. إذن فهو سيناريو مستبعد.

هناك سيناريو دولة مدنية إلا قليلا (ذات مرجعية إسلامية) وفي هذه الحالة يُستخدم الإسلام كمفهوم ثقافي، وليس لاهوتيًا أو عقائديًا. وأعتقد أن شراذم العلمانيين وشراذم الإسلاميين، وشراذم اليسار جميعهم يعانون من مشكلات واحدة، ولذلك ليس لديهم قدرة على التوافق على مفهوم دولة مدنية بمعناها الذي رأيناه

في أوربا أي بالمعنى الذي لا تزيد المسافة فيه إلى حد كبير بين الديمقراطية كمفهوم سياسي، والحرية كمفهوم فلسفي.

ما زالت الناس تتعلم السياسة، لكن مع قيام ثورة 25 يناير، وإسقاطها لنص مقدس ظل ستين عامًا لا يمس، وليس هناك من يقدر على اقتحامه، أو هدمه، وهو نص الدولة الاستبدادية. الدولة الناصرية التي تصادر حق المجتمع في كل شيء، سقطت الهالة والتقديس، وبالتالي يبدأ الجميع في تعلم السياسة لأننا ننتقل من الفاعل السياسي الوحيد وهو الدولة إلى الفاعلين المتعددين. الفاعلون المتعددون ليسوا بالضرورة قوى سياسية متبلورة، يمكن أن تكون قوى سياسية أو منظمات مجتمع مدني، أو جماعات ثقافية، أو نقابات، أو مؤسسات داخل الدولة ذات تركيبة خاصة ومنزلة خاصة، مثل الجامعات. فنحن نتعلم السياسة، نخطئ ثم نصحح الخطأ، ليس المهم من قاموا بالثورة فقط، بل هناك قوى اجتماعية واسعة التفت حولها ومعظمها غير واعية سياسيًّا، قوى اجتماعية تعيش في العصر الأموي بالمعنى المجتمعي، ولا تعيش في عصر الحداثة، والدليل الدامغ على ذلك نسبة الأمية بمصر، وبعض العادات الاجتماعية المرعبة، كالختان، وغيره.

والطريق طويل أمام الجميع، فنحن في لحظة الجميع فيها فوق المسرح، الآن لم تعد هناك كواليس ومسرح، ولم يعد هناك أحد تحت الأرض. نحن في مرحلة تعلم، وسيتكون لدينا الوعي، وبالتالي نعيد السياسة إلى المجتمع مرة أخرى، السياسة التي أبعدت عن المجتمع ستين عامًا، وظلت حكرًا على النخبة

الحاكمة. ولا يضايقني ما يحدث الآن من تخبطات كالبلطجية أو الحزب الوطني، أو تصريحات الإسلاميين، فهي مرحلة تعلم، كي نفهم لا بد أن تحدث تخبطات وأخطاء.

الحداثة مشروع المجتمعات العربية الآن

التوافق الذي تحدثت عنه سابقًا، مهم جدّا، إنه تجذير لهذه الدولة في العصر الحديث بمعنى إنشاء دولة عصرية بمصطلح أحمد بهاء الدين، دولة تمتلك مشروعًا ليس مشروع نهوض، وكلمة نهوض تعني في العربية أنه ليس محدود الأمد.

مشروع المجتمعات العربية هو الحداثة، وليس للحداثة أفق نهائي، وهي الوحيدة التي تستطيع أن تحول نفسها إلى موضوع، أي تكون ذاتًا وموضوعًا في وقت واحد، بالتالي من أدوات الحداثة ما يسمى الحكم الرشيد، وبقية المستويات الأكثر تعقيدًا، مثل التعليم، وحق المواطن في الصحة، والحياة الحرة الكريمة، والعدالة الاجتماعية، وهذا كله يمكن التوافق عليه.

وبإمكان الدولة المصرية طبعًا الاستعانة بدراسات مقارنة، ما بين التجربة الماليزية أو تجربة سنغافورة أو كوريا الجنوبية، واليابان من قبل وبين تجربة مصر، يمكن أن توجد أكثر من طريقة، لمواجهة كافة المشكلات، وبناء اقتصاد قوى قادر على المنافسة في العالم الخارجي، وبناء صورة رمزية للوطن يجب احترامها في العالم. ولكن هذا لن يتم في يوم وليلة، ولن يتم في مراحل العبور والانتقال التي نعيش فيها، لكن سيتحدد أو يبدأ في التحدد

بعد عمل دستور وانتخابات برلمانية ورئاسية، ونرى ماذا ستفعل النخب. هناك العديد من المشكلات يجب حلها، كمشكلة التعليم، فلا يصح أن يكون بمصر جامعة ممنوع دخولها لمسيحي أو مسلم. الجامعة لكل الناس، ولا يصح أن تكون ميزانية البحث العلمي 1 من عشرة من واحد% من ميزانية الدولة، كما لا يصح القبض على مواطن إلا طبقًا لأمر قضائي، وبالفعل هناك تجارب سابقة، علينا دراستها، مثل تجربة سنغافورة، وتجربة ماليزيا. كما يمكننا اختيار تجارب أكثر سوءًا كتلك التي تحدث في بعض دول أمريكا اللاتينية كفنزويلا التي تغازل فيها الثقافة الشعبية، وتجعل المواطنين يعيشون أوهامًا بالعدل الزائف والمساواة الزائفة، وفي الحقيقة تنقلب إلى ديكاتورية جديدة، أمامنا نموذجان، وعلينا الاختيار بينهما.

إذن أمامنا نموذج الحكم الرشيد فلن نخترع العجلة، فهي معروفة وواضحة، فصل السلطات، دولة مدنية، مساواة ومشاركة لكل المواطنين، تعليم جيد، حق الصحة.. إلخ.

استقلال المثقف

شارك المثقفون بدور أساسي في الثورة، منذ حركة كفاية، وما بعدها، لكنهم لم يبدأوا حتى الآن في الدفاع عن الثقافة كمهنة ووظيفة في المجتمع، وخصوصًا أن ما حدث في 25 يناير رفع الغطاء عن مجموعات كثيرة جدًا معادية للمعرفة والإبداع الفني والثقافي والأدبي.

وتتلخص مهام المثقف الآن في مهمتين أساسيتين، هما:
المهمة الأولى: تحول المثقفين إلى قوة ضغط قادرة على أن تقول مطالبها التي تختص بمجالها الثقافي، بأن تنشئ نقاباتها المستقلة، ومؤتمراتها المستقلة، وبأن تنتج وثائق يلتزم بها المثقفون أو الجزء الأكبر منهم.

وهذا يعني أن المعركة الحقيقية للمثقفين هي استقلال المثقف، لأن المثقف المصري لفترة طويلة جدّا أخلى باله من عبء الدفاع عن حريته وعن معرفته، حتى أن بعضهم تنازل عن حريته بوجود رقيب داخلي فيه. واستقلال المثقف يعني انتزاع حق الخطأ الإنساني من المجتمع، حق أن يفكر وأن يثير أسئلة، وأن يعيد التفكير في كل المسلمات الخاصة بالسياسة، والدين، والسلطة، وغيرها لأن استئناف السؤال مرة أخرى هو الطريقة الوحيدة للابتكار والإبداع في مجال المعرفة والثقافة بوجه عام.

المهمة الأساسية الآن هي تأسيس آليات دفاع عن هذه الاستقلالية، ولن يحدث ذلك قبل التحول إلى قوة ضغط مجتمعية.

فالمثقفون ركنوا، لفترة طويلة، إلى أن هناك دولة استبدادية، لكنها مستنيرة قليلا في مجال الثقافة أو تسمح بحماية المثقف ممن يتصورون أنهم أوصياء على الثقافة، واستراح المثقف لهذا الكلام ويريده أن يستمر. ولكن المثقف عارٍ الآن من حماية مؤسسة الدولة، ويجب أن يدافع عن نفسه وعن مهنته وعن آرائه.

إنتاج سلعة ثقافية عالمية

والمهمة الثانية للمثقف مهمة خاصة ونوعية، وهي لابد من أن تنتهي صورة المثقف المنفصل عن الناس ذلك النخبوي والمتعالي، وفي الوقت نفسه عليه أن ينتج سلعة ثقافية ومعرفية بشروط هذه السلعة في العالم الحديث. وذلك يعني أن نكف قليلا عن كتابة الروايات المحلية التي لو ترجمت إلى لغات أخرى تكون وثيقة اجتماعية، يجب أن تتغير شروط الإنتاج الثقافي، بحيث يصبح المنتج عالميّا. يجب أن ننتج أفلامًا لها طموح عالمي، أو أدبًا يتصور مؤلفه نفسه مساويًا تمامًا لسلمان رشدي أو ماركيز أو نجيب محفوظ أما إنتاج الأدب أو المسلسلات أو الدراما.. إلخ، للاستهلاك المحلي فقط، فقد أصبح موضع شك.

أتصور أن الثقافة في المرحلة التالية ستكون في أزمة قائمة في مستوى العلاقة مع المجتمع، أزمة في مستوى ما الذي يقوله المثقف أو الكاتب أو الفنان.

حتى الآن أنا لا أعرف كيف ستكون الثقافة في المرحلة التالية، إلا إذا حدثت انتكاسة بمعنى أن الثورة توقفت وعدنا رويدا رويدا إلى المجتمع القديم، وارتضينا بعض المناحي الإصلاحية. لكن إذا كان لدينا تفكير سوف يضعنا على أول الطريق، لابد أن نفكر ماذا سنكتب وماذا سنرسم، هل سيظل الكاتب يكتب عن نفسه وعن علاقاته معبرًا عنها بالطرق التقليدية. هذا هو التحدي الذي تواجهه الثقافة والفن في المرحلة القادمة، هذا إلى جانب أن كل فرع من فروع الثقافة له إشكاليات نوعية تخصه وحده.

وضع المثقف ملتبس جدًا، فمن ناحية يكتب عن الحياة، ويجب أن يكتب نصًا جميلا، ولكنه يكتب من موقع الفرد لأن أساس الإبداع هو الفردية، ولكن هل وهو يكتب عن الفرد ينفي ذاته بحيث يعبر عن جماعة قومية؟ لا طبعًا. فكرة الكتابة أو الفن تأكيد لفردية المبدع إذ تعني أنه يدافع عن ثقافة ما، ومن جانب آخر فإن المثقف، في كثير من الأحيان، لا يمجد جماعته بل يصطدم بها، باصطدامه بمفهومات ثقافية ثابتة متكدسة غير قابلة للمساءلة أو النقد أو التفكيك، فيصبح هناك مسافة من الارتياب بينه وبين الجماعة، وقد حدث ذلك في التاريخ كثيرًا، كما حدث مع نجيب محفوظ عندما رأى أن صور الأنبياء يمكن أن تكتب من جديد لا في نص ديني ولكن في رواية.

على المثقف الآن أن يقوم بدوره الحقيقي في المجتمع، بالتساؤل حول رموز الثقافة وإعادة إنتاجها، وإدراك أن الإبداع هو عمله الحقيقي الذي يقوم على تأمل الواقع وتقلبيه وإعادة طرح الأسئلة عليه وعلى ثقافته بشكل عام، فليست مهمة المثقف التمجيد لجماعته أو الترفع والانفصال عنها بل طرح الأسئلة عليها وعلى العالم.

المحتويات

مقدمة 3

نحو استراتيجية اقتصادية ماجدة قنديل 5

تأمين مستقبل مصر بإنشاء ممر التنمية فاروق الباز 17

تغيير قواعد اللعبة عبد الحفيظ طايل 29

التوافق: الخيار الأفضل للمرحلة الانتقالية حسن نافعة 43

ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: أمل مراوغ وأخطار كبرى خليل كلفت 59

تحصين الخطاب التشريعي تهاني الجبالي 69

البداية: النقابات واتحادات الطلبة واستقلال القضاء
زكريا عبد العزيز 78

نحو دولة العدل أحمد زايد 85

تكسير النظام الأبوي أمينة شفيق 91

السير على طريق الديمقراطية سلامة أحمد سلامة 98

من الشعارات إلى العمل السياسي هشام قاسم 103

ظهور لاعب جديد: الشعب عادل السيوي 111

مرحلة تثبيت الأقدام مجدي أحمد علي 122

ما زلنا نتعلم السياسة محمد بدوي 130

تغيير.. عدالة اجتماعية.. ديمقراطية.. حرية

شعارات الثورة، ومبادئها التي ضحت مصر في سبيلها بعدد من أبنائها، تمر الآن باختبار صعب...

يحاول مجموعة من مثقفي مصر وعلمائها وفنانينها، وبعض الاقتصاديين والسياسيين والإعلاميين ورجال القانون ممن ساهموا في الثورة، وآمنوا بها، توضيح وسائل الخروج من هذا الاختبار الصعب...

ويضعون الخطط المثلى والخطوات العملية للخروج من تلك المرحلة الصعبة التي تمر بها بلا تحقق مبادئ الثورة على أرض الواقع.





House

دار الياس العصرية للطباعة والنشر